إثباتُ العار للهاجمين على الدار

بالأسانيد الصحيحة من كتب القوم

مَن قرأَ هذا الكتابَ واستوعبَهُ أَمْكنَهُ مُناظرةُ البخاريِّ ومُسلمٍ في هذا الموضوع إن شاء اللّٰه تعالى

السيّد الإدريسي الشلفي الجزائري

دار الفكر ـ بيروت

إثباتُ العار

للهاجمين على الدار

بالأسانيد الصحيحة من كتب القوم

مَن قرأَ هذا الكتابَ واستوعبَهُ أَمْكنَهُ مُناظرةُ
البخاريِّ ومُسلمٍ في هذا الموضوع إن شاء اللهُ تعالى

السيّد الإدريسي الشلفي الجزائري

دار الفكر ـ بيروت ـ

إثبات العار للهاجمين على الدار

السيد الإدريسي الشلفي الجزائري

جميع حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

١٤٤٤ هـ ــ ٢٠٢٣ م

دار الفكر ـ بيروت لبنان

بسم الله الرحمن الرحيم

المُقَدِّمَةُ

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاةُ والسلامُ على أشرف الخلائقِ أجمعين، محمّد خاتمِ الأنبياء والمُرسَلين، حبيبِ إله العالمين، وسيّدِ وُلْدِ آدمَ أجمعين، وعلى أهلِ بيته الطيّبين الطاهرين، الذين أذهبَ اللهُ عنهمُ الرجسَ وطهّرهم تطهيراً، واللعنُ الدائمُ على أعدائهمُ أجمعين، مِن عالَم الذرِّ إلى قيام يومِ الدين.

أما بعدُ:

فقد وفَّقني اللهُ تعالى لإنهاء كتاب (البيان الجلي في سبِّ الصحابة لأمير المؤمنين علي عليه السلام)، فقرّرتُ تأليفَ كتابٍ حولَ الهجوم على دار الوحي والتنزيل، وأقتصرُ في ذلك على ماصحَّ في كتب القوم، رادّاً على شبهات المخالفين فيما يخصُّ أسانيدَ هذه الروايات ومتونَها.

وقد بحثتُ في الكتب عَلَّني أجدُ شيئاً في هذا الموضوع، فلم أجد، فقرّرتُ أن أكتب في هذه المسألة صفحاتٍ علَّها تكونُ شفيعةً لي يوم لا يَنفعُ مالٌ ولا بنونَ إلّا مَن أتى اللهَ بقلبٍ سليم.

فإن قال قائلٌ: أليس هذا الموضوعُ حَسّاساً، وخاصّةً في هذا الزمن الذي نحن بحاجةٍ فيه إلى لَمِّ شملِ المسلمين، وطيِّ صفحاتِ الماضي المليءِ بالجراح.

قلتُ: لَمُّ شمل المسلمين لا يتمُّ إلّا بالرجوع إلى الثقلين الذيْنِ وَعدَنا النبيُّ الأكرمُ ﷺ بعَدم الوقوع في الضلال إن تمسَّكنا بهما، وهُما كتابُ الله وأهلُ البيت عليهم السلام.

ثانياً: متى كان إظهارُ الحقائق سبباً في التفرقة بين المسلمين؟ وإذا كان كذلك وجبَ طرحُ كتاب الله أيضاً، لأنّ فيه آياتٍ كثيرةً تطعنُ في الصحابة، فهل يلتزم أحدٌ بهذا؟

ثالثاً: نحن إنّما نكتبُ في هذه المواضيع إظهاراً لمظلوميّة العترة الطاهرة. بأدلّةٍ علميّةٍ وبراهينَ قطعيّة، وأمّا السبُّ والشتمُ فليس مِن شِيَمنا، بل هو مِن شِيَم الصعلوك معاويةَ وأتباعه مِن الوهّابيّة.

وما ذَنبُنا إذا كان كلُّ كلامنا مِن كتب القوم، وكانت أدلّتُنا مِن صِحاحهم، وخلا كلامُنا من الكذب والتدليس والشتم واللعن؟؟؟

وإذا كانت الحقيقةُ مُرّةً على مَن كان في قلبه مرض، فهذا لا يَعنينا، ولا يمنعنا مِن ذكر ما جرى على أهل البيت عليهم السلام مِن ظُلم مَن لا يخشى اللهَ تعالى.

قومٌ يَدَّعون الإسلامَ وهُم يُدافعون عمّن هجمَ على دار سيّدة نساء العالمين!!!

ولو هجم رَجلٌ على دار أحدهم لرأيتَه أسرعَ إلى تفسيقه ومِن ثمّ ضربِه ولطمه، لكن، أن يُهجَم على دار فاطمةَ الزهراءِ عليها السلام فلا إشكالَ في ذلك عند بني وَهبون.

ويحضُرني مرّةً حين كنتُ في نقاشٍ مع أحدهم، وكان الموضوعُ

روايةَ الهجوم على دار السيّدة الزهراء عليها السلام، وبعدما بيّنتُ صحّةَ هذه الرواية وأنّها صحيحةٌ على شرط البخاريِّ ومسلم، قال لي الوهّابي: كلُّ ما في هذه الرواية أنّ عمرَ بن الخطّاب هدَّد فاطمةَ الزهراءَ عليها السلام بإحراق دارها، ولكنّه لم يُقدِم على إحراقها كما تدَّعون!!!

فقلتُ له: هَبْ أنّ رجلاً هدَّدَ أُمَّكَ بإحراق دارها ظلماً وعدواناً، ماذا كنتَ فاعلاً حينها؟

فقال: بالطبع سأقاتله وأُدافع عن أمي.

فقلتُ له: فما بالُك تدافع عمّن هدَّدَ سيّدةَ نساء العالمين عليها السلام بإحراق دارها، وأنت لا ترضاه في حقّ أمّك، مع أنّ فاطمة الزهراءَ عليها السلام هي سيّدةُ أُمّك، هذا إن كانت أمُّكَ مِن أهل الجنة. ذلك أنّ فاطمة الزهراءَ عليها السلام سيّدةُ نساء أهل الجنّة.

فبُهتَ الذي . . .

تصحيحُهم لرواياتٍ تاريخيّةٍ ضعيفةِ السند

بما أنّ مسألة الهجوم على الدار من القضايا التاريخيّة، فمِن الخطأ أن يُطالبَنا الخصمُ برواياتٍ صحيحةِ السند تُثبتُ هذا المُدَّعى، ذلك أنّ منهجَ العلماء في التعامل مع الروايات التاريخيّة يختلف عن منهج المُحدِّثين في التعامل مع الأحاديث النبويّة، فقضايا التاريخ ليس فيها حلالٌ وحرام، ولا هي أقوالُ النبيّ صلى الله عليه وآله، فكيف يُطالبنا الوهّابيّة برواياتٍ صحيحةِ السندِ على منهج المُحَدِّثين؟؟؟ ولو طَبَّقنا منهجَ المُحَدِّثين على الروايات التاريخيّة، ما بقي لهم مِن الروايات التاريخيّة الصحيحة إلّا ما يُعَدُّ على الأصابع.

وكم مِن روايةٍ تاريخيّةٍ ضعيفةِ السند، أقرَّ العلماءُ بصحَّتها!

وكم صحَّحَ المُحقّقون رواياتٍ في سندها سيفُ بن عمر، أو الواقدي، بل حتّى أبو مخنفٍ لوطُ بنُ يحيى.

وهذا الدكتور العراقي محمّد بن طاهر البرزنجي أخرجَ لسيف بن عمرَ والواقديِّ وأبي مِخنفٍ في قسمِ الصحيح، مع اعترافه بضعفهم، بل وصف بعضَهم بالهالك والمتروك والكذّاب.

جاء في (صحيح تاريخ الطبري):

١ـ لوط بن يحيى أبو مخنف الكوفي:

أخرجَ له الطبريُّ في أكثرَ من ٣٠٠ موضع، ابتداءً بخبر سقيفة بني ساعدةَ وانتهاءً بأحداث سنة (١٣٢) هـ ودخولِ الحسن بن قحطبةَ إلى

الكوفة بعد هروب عاملها ابن هبيرةَ (مِن قِبل الأُمويّين).

وبعد سَبرٍ لرواياته عميق، ومِن خلال تخريجنا لروايات الطبريّ وجدناه بارعاً في التلفيق وتزوير الحقائق، والطعنِ في عدالة الصحابة وتشويهِ سُمعتهم، ولعلَّ روايةً واحدةً أو روايتَيْنِ مِن مرويّاته وجدتُ لها مكاناً في قسم الصحيح مِن بحثنا هذا، وإليك أقوالَ العلماء فيه:

قال ابنُ عَدي: شيعيٌّ مُحترِقٌ صاحبُ أخبارهم.

وقال الذهبي: أخباريٌّ تالفٌ لا يوثَق به، تركَهُ أبو حاتمٍ وغيرُه، وقال ابنُ معين: ليس بشيء.

٢ـ سيفُ بن عمر التميمي: (توفي سنة ١٨٠ ه) وهو كوفيٌّ أخباريٌّ بدأ حياته العلميّةَ بالمدينة، ثمّ سافر إلى العراق واشتهرت مرويّاتُه في الرِدَّة والفتوحات ووقعةِ الجَمل، ونقلَ عنه الطبريُّ (٣٠٠) موضع أو يزيد. قال ابنُ حبّان: يروي الموضوعاتِ عن الأثبات.

وقال الذهبيُّ في ترجمته: مُصنِّفُ الفتوح والرِدَّةِ وغيرِ ذلك، هو كالواقدي.

وقال ابنُ عَدي: عامّةُ حديثه مُنكَر.

وقال أبو حاتم: متروك.

وقال أبو داود: ليس بشيء.

وقال ابنُ حجرٍ في التقريب: ضعيفٌ في الحديث، عُمدةٌ في التاريخ، مِن الثامنة، مات في زمن الرشيد.

وعقَّب المُحَرِّران (الشيخ شعيب والدكتور بشّار) على قول الحافظ

(ضعيفٌ في الحديث عُمدةٌ في التاريخ) بقولهما: بل متروكٌ، فحديثُه ضعيفٌ جدّاً . . . وحتى أخبارُه في التاريخ ليست بشيء، فقد قال أبو حاتم الرازي: متروك، يُشبه حديثُه حديثَ الواقدي. وقال البرقانيُّ والدارَقطني: متروك[1].

انتهى.

وقد أخرج له روايةً تحت رقم [١٦] ثمّ علَّق عليها بقوله: إسناده ضعيف[2].

وأخرج له روايةً تحت رقم [١٤] ثمّ قال: إسناده ضعيف، وإن كان مِن أقلِّ أسانيد سيفٍ عند الطبريّ ضعفاً[3].

فها قد صحَّحَ الدكتور البرزنجيُّ عدّةَ رواياتٍ لسيف بن عمرَ وجعلَها في قسم الصحيح كما ترى.

قال البرزنجي: مِن أجل ما سبق وضَعْنا بعضاً مِن رواياتِ سيفٍ في قسم الصحيح بالشروط التالية:

١ـ بعد أن وجدنا لهما أصلاً صحيحاً ابتداءً مِن البخاريّ ومروراً ببقيّة كُتب الحديث، وانتهاءً بالمصادر التاريخيّة الموثوقة.

٢ـ بعد أن تأكَّدنا مِن خلوّ تلك الروايات ممّا يتعلّق بالمسائل العقيديّة،

---

(١) صحيح تاريخ الطبري، دار ابن كثير دمشق ـ بيروت ١٤/١.

(٢) صحيح تاريخ الطبري، دار ابن كثير دمشق ـ بيروت ٥١/٣.

(٣) صحيح تاريخ الطبري، دار ابن كثير دمشق ـ بيروت ٥٠/٣.

والحلالِ والحرام.

٣ـ بعد أن تأكَّدنا مِن خلوّ هذه الروايات مِن طعنٍ في عدالة الصحابة، أو غمزٍ أو لمَزٍ بهم، وبتعاملِهم مع بعضهم البعض.

٤ـ بعد أن تأكَّدنا مِن خلوّ هذه الروايات مِن الانحياز إلى اتّجاهٍ سياسيٍّ معروفٍ في عهد الخلفاء الراشدين[1].

انتهى.

ومِن مُغالطات القوم أنّهم يُضعِّفون كلَّ رواية لا تخدمهم بحجّة ضعف سندها، ناسين بل مُتناسين أنّ الرواية وإن ضعُف سندُها، فإنّها تتقوّى إن كثُرت طرُقُها وتعدّدت مخارجُها، فإن لم تكن متواترةً فلا أقلَّ تكون حسنةً يجوز الاحتجاجُ بها. هذا إذا كانت جميعُ أسانيدها ضعيفةً على انفراد، فكيف وقد ثبتت بسندٍ صحيحٍ على شرط الشيخين!!!

وعلى هذا حقَّ لنا الاحتجاجُ على القوم برواياتٍ تاريخيّةٍ ضعيفةِ السند، ما دام أنّ لها شواهدَ تُقوّيها، ومع ذلك سنُثبت العارَ للهاجمين على الدار، دارِ أهل البيت الأطهار الأخيار، برواياتٍ صحيحة لا يشكُّ فيها الأبرار، وما التوفيق إلّا مِن عند الله العزيز القهّار، ولعنةُ الله على الغدرة الفجرة الخونة الكفّار.

وقَبل ذلك لا بأس بذكر بعض ما صحَّ في فضل السيّدة الزهراء عليها السلام، كي يعلم القارئُ الكريم عن أيِّ الناس نتحدّث.

---

(١) صحيح تاريخ الطبري، دار ابن كثير دمشق ـ بيروت ٣/٦.

ومن الطبيعيّ أنّ الإنسان إذا جهلَ مقامَ شخصٍ ما، فإنّه بالضرورة سيجهلُ حجمَ مظلوميّته، ويقول: ثمّ ماذا إذا تمّ الهجومُ على دار فلان، وأين الإشكال أن يُسَبَّ عليٌّ عليه السلام مِن طرف بعض الصحابة الخِيار، فالخلافُ بين المسلمين أمرٌ طبيعي . . .

لكنّه، إذا تبيَّن أنّ علياً عليه السلام هو نفسُ الرسول، وأنَّ مَن سَبَّهُ فقد سبَّ النبيَّ صلى الله عليه وآله، يختلف الأمرُ تماماً، ولا يكون سبُّ أمير المؤمنين عليه السلام كسبٍّ أبي بكرٍ أو أمِّ عمر.

وإذا تبيَّنَ أنّ السيّدة الزهراءَ عليها السلام هي بضعةُ الرسول، وأنّها سيّدة نساء العالمين، وأنّ رضاها رضى الله، وأنّ غضبَها غضبُ الله، وأنّ مَن آذاها فقد آذى النبيَّ صلى الله عليه وآله، فالأمرُ هنا يختلفُ تماماً، والهجومُ على دارها ليس كالهجوم على دار حفصةَ، وإحراقُ دارها ليس كإحراق دار عائشة.

وهاكَ بعضاً ممّا صحَّ عند القوم في فضائل هذه السيّدة العظيمة المظلومة بنت النبيِّ الأعظم صلى الله عليه وآله، ويكفيها فخراً أنّها سيّدةُ النساء، وأنّها بضعةُ سيّد الخلق، وأنّ بَعلَها هو نفسُ الرسول، أميرُ المؤمنين، وخليفةُ المسلمين، ومولى المُوحِّدين، وقاتلُ الكفّار والمشركين والمنافقين، مِن الناكثين والقاسطين والمارقين، وأنّ وَلَدَيْها سيّدا شباب أهل الجنّة أجمعين مِن الأوّلين والآخرين. فلعنة الله على مَن ظلمَ عترةَ النبيِّ الأمين.

بعضُ ما قيل في السيّدة الزهراء (عليها السلام)

قال البغوي: يُقال: سُمّيَتْ فاطمةَ البتول، لانقطاعها عن نساء الأمّة فضلاً وديناً وحَسَباً[(١)].

قال العلّامة المناويُّ وهو يذكر آراءَ العلماء في التفضيل:

قال السُبكي: الذي نختاره ونَدين به الله: أنّ فاطمةَ أفضلُ ثمّ خديجةُ ثمّ عائشة.

وقال: ولم يخفَ عنّا الخلافُ في ذلك، ولكن إذا جاء نهرُ الله بطلَ نهرُ العقل.

وقال الشيخ شهاب الدين بن حجر الهيتمي: ولوضوح ما قاله السُبكيُّ تبعه عليه المحقّقون . . . وممّن تبعَهُ عليه: الحافظ أبو الفضل بن حجر ـ العسقلاني ـ فقال في موضع: هي مُقَدَّمَةٌ على غيرها مِن نساء عصرها ومَن بعدهنّ مطلقاً[(٢)].

---

(١) شرح السنة للبغوي، دار الكتب العلمية بيروت ٥/٥.

(٢) إتحاف السائل بما لفاطمة من المناقب للعلّامة المناوي، مكتبة القرآن ـ القاهرة ـ ص٨٥.
أقول: إنما ذكرت أقوالهم هذه من باب الإلزام، وإلا فإن عائشة لا تُقارن حتى بآسيا بنت مزاحم، وقد صحّ عندهم أن فاطمة الزهراء عليها السلام أفضل من خديجة ومن آسيا بنت مزاحم، فكيف تُقاس عائشةُ بسيدة نساء العالمين فاطمة البتول صلوات ربي وسلامه عليها؟!!!

قال التقيُّ السُبكيُّ الكبير: الذي نَدين اللهَ به أنّ فاطمة أفضلُ ثمّ خديجة(١).

قال العلّامة القسطلاني: وسُمّيَتْ بتولاً لانقطاعها عن نساء زمانها فضلاً وديناً وحسباً، وقيل: لانقطاعها عن الدنيا إلى الله، قاله ابن الأثير(٢).

وقال أيضاً: ولم يكن لرسول الله ﷺ عَقبٌ إلّا من ابنته فاطمةَ رضي الله عنها، فانتشر نسلُه الشريفُ منها مِن جهة السبطين الحسنِ والحسينِ فقط، ويُقال للمنسوب لأوّلهما: حسنيٌّ، ولثانيهما: حُسينيٌّ(٣).

قال المحبُّ الطبري: ولم يكن لرسول الله ﷺ عَقبٌ إلّا من ابنته فاطمةَ رضي الله عنها، وأعظِمْ بها مفخرةً(٤).

---

(١) فتح الباري، دار الكتب العلمية بيروت ١٣٦/٧.

(٢) المواهب اللدنية بالمنح المحمدية للقسطلاني، المكتب الإسلامي ٦٤/٢.

(٣) المواهب اللدنية بالمنح المحمدية للقسطلاني، المكتب الإسلامي ٦٦/٢.

(٤) ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى لمحب الدين الطبري، الطبعة الأولى المحققة ص١٠٥.

بعضُ فضائل السيّدة الزهراء (عليها السلام)

عن ابن عبّاسٍ عن النبيّ ﷺ قال: «**أَفضلُ نساء أهل الجنة: خديجةُ وفاطمةُ ومريمُ وآسيةُ**»(١).

وقال رسول الله ﷺ: «**إنّما ابنتي بَضعةٌ منّي، يُريبني ما رابها، ويُؤذيني ما آذاها**»(٢).

وعن أنس بن مالكٍ قال: قال رسول الله ﷺ: «**خيرُ نساء العالمين: مريمُ بنتُ عمران، وخديجةُ بنتُ خويلد، وفاطمةُ بنت محمّدٍ ﷺ، وآسيةُ امرأةُ فرعون**»(٣).

---

(١) فتح الباري، دار الكتب العلمية بيروت ١١٤/٧ قال ابن حجر: إسناده صحيح وهذا نص صريح لا يحتمل التأويل. انتهى. أقول: هذا اعتراف منه في أفضليّتهنّ على جميع نساء العالم، فلا تُقاسُ عائشةُ بسيّدة نساء أهل الجنة. وانظر سير أعلام النبلاء للذهبي، مؤسسة الرسالة ١٢٦/٢ قال شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح.

(٢) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان للأمير ابن بلبان الفارسي، مؤسسة الرسالة ٤٠٦/١٥ قال شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح على شرط الشيخين. وصحيح البخاري، دار ابن كثير دمشق ـ بيروت، ص١٣٣٢ [٥٢٣٠]. وصحيح مسلم، دار طيبة ص١١٤٥. ومسند أحمد، دار الحديث القاهرة ٣١٤/١٤ قال حمزة أحمد الزين: إسناده صحيح.

(٣) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان للأمير ابن بلبان الفارسي، مؤسسة الرسالة ٤٠٢/١٥ قال شعيب الأرنؤوط: حديث صحيح. وموارد الظمآن، دار الثقافة العربية دمشق ١٦٨/٧ قال حسين سليم أسد: إسناده حسن.

عن المسوَر بن مخرمةَ أنّ رسول الله ﷺ قال: «**فاطمةُ بَضعةٌ منّي، فَمَن أَغضَبها أغضبَني**»(١).

وقال ﷺ وسلّم: «**يا فاطمةُ أما ترضينَ أن تكوني سيّدةَ نساء المؤمنين، أو سيّدةَ نساء هذه الأمّة؟**»(٢).

وعن النعمان بن بشير قال: استأذن أبو بكرٍ على رسول الله ﷺ فسمع صوتَ عائشةَ عالياً وهي تقول: والله لقد عرفتُ أنّ عليّاً وفاطمةَ أحبُّ إليكَ منّي ومن أبي - مرّتين أو ثلاثاً - فاستأذن أبو بكرٍ فدخل، فأهوى إليها أبو بكرٍ فقال: يا بنتَ فلانة! ألا أسمعكِ ترفعين صوتَكِ على رسول الله ﷺ(٣).

وعن عمر بن الخطّاب أنّ النبيّ ﷺ قال لفاطمة: «**فداكِ أبي وأمّي**»(٤).

---

(١) صحيح البخاري، دار ابن كثير دمشق - بيروت، ص٩٢٤ [٣٧٦٧]. وتهذيب خصائص الإمام علي للنسائي، دار الكتب العلمية بيروت ص١٠٨ قال أبو إسحاق الحويني: إسناده صحيح.

(٢) صحيح مسلم، دار طيبة ص١١٤٦. وسلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني:، مكتبة المعارف - الرياض - ص٦٦٢ [٢٩٤٨].

(٣) در السحابة ص٢٧٨ قال الشوكاني: رجاله رجال الصحيح. ومجمع الزوائد، دار المنهاج ٥٨٢/١٨ قال الهيثمي: رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح. وقال حسين سليم أسد: حديث صحيح لغيره.

(٤) در السحابة ص٢٧٩ قال الشوكاني: أخرجه الحاكم في المستدرك وقال: رواة هذا الحديث عن آخرهم في الصحيح.

وعن عائشة قالت: ما رأيتُ أحداً قطُّ أصدقَ من فاطمةَ غيرَ أبيها ﷺ، وكان بينهما شيءٌ فقالت[١]: يا رسول الله سَلها فإنّها لا تكذب[٢].

وعن ابن بريدةَ عن أبيه قال: كان أحبَّ النساء إلى رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم فاطمةُ، ومِن الرجال عليٌّ[٣].

وعن جُمَيع بن عُمَير التَيمي قال: دخلتُ مع عمّتي على عائشة، فسُئلتْ: أيُّ الناس كان أحبَّ إلى رسول الله ﷺ؟ قالت: فاطمةُ، فقيل: مِن الرجال؟ قالت: زوجُها، إنْ كان ما علمتُ صوّاماً قوّاماً[٤].

وعن ابن عبّاسٍ أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله خطَّ أربعةَ خطوطٍ ثمّ قال: «**أتدرون لمَ خططتُ هذه الخطوط؟**» قالوا: لا. قال: «**أفضلُ نساء الجنّة أربعٌ: مريمُ بنتُ عمران، وخديجةُ بنتُ خويلد، وفاطمةُ بنتُ محمّد،**

(١) القائلُ هنا عائشةُ.

(٢) المطالب العالية لابن حجر العسقلاني، دار العاصمة للنشر والتوزيع ١٧٧/١٦ قال عبد الله الشهري: صحيح. قلتُ: فلماذا كذّبها أبو بكر حين طالبته بفدك وخمس خيبر؟

(٣) الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين مكتبة ابن تيمية ١١٦/٤ قال مقبل بن هادي الوادعي: قال الترمذي: حديث حسن غريب. والمستدرك على الصحيحين، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ١٦٨/٣ قال الحاكم: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي.

(٤) سنن الترمذي، مكتبة المعارف ـ الرياض ـ ص ٨٧١ قال الترمذي: حديث حسن غريب. والمستدرك على الصحيحين، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ١٧١/٣ قال الحاكم: حديث صحيح الإسناد.

وآسية بنتُ مزاحم»[(١)].

وعن أنس بن مالك أنّ النبيّ ﷺ قال: «**حسبُكَ من نساء العالمين: مريمُ بنت عمران، وخديجةُ بنت خويلد، وفاطمةُ بنت محمد، وآسيةُ امرأةُ فرعون**»[(٢)].

وعن أنسٍ أيضاً أنّ رسول الله ﷺ كان يأتي بابَ فاطمةَ ستّة أشهرٍ إذا خرج من صلاة الفجر يقول: «**يا أهل البيت الصلاةَ الصلاةَ يا أهل البيت ﴿إنّما يريدُ اللهُ ليُذهب عنكم الرجسَ أهلَ البيت ويطهّركُم**

(١) الصحيح المسند من فضائل أهل بيت النبوة، دار الآثار ص٧١ قالت أم شعيب الوادعية: هذا حديث صحيح. وسلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني، مكتبة المعارف ـ الرياض ـ ص٦٣٩ [١٥٠٨]. والمستدرك على الصحيحين، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ١٧٤/٣ قال الحاكم: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي.

(٢) الصحيح المسند من فضائل أهل بيت النبوة، دار الآثار ص٧٤ قالت أم شعيب الوادعية: قال أحمد بن حنبل: إسناده صحيح. وفضائل الصحابة لابن حنبل، جامعة أم القرى ٧٥٥/١ قال وصي الله بن محمد عباس: إسناده صحيح لغيره. والمستدرك على الصحيحين، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ١٧٢/٣ قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين. والشريعة للآجري، دار الوطن ٢١١٥/٥ قال عبد الله الدميجي: إسناده صحيح. وصحيح الجامع الصغير، المكتب الإسلامي ٦٠١/١ [٣١٤٣] قال الألباني: صحيح. ومسند أحمد، دار الحديث القاهرة ٤٤٠/١٠ قال حمزة أحمد الزين: إسناده صحيح. وسير أعلام النبلاء للذهبي، مؤسسة الرسالة ١٢٦/٢ قال شعيب الأرنؤوط: حديث صحيح. وتحفة الأخيار بترتيب شرح مشكل الآثار للطحاوي، دار بلنسية، تأليف خالد محمود الرباط ١٠١/٩ قال المصنف: إسناده صحيح.

تطهيراً﴾» [(١)].

وقال رسول الله صَلَّىٰاللهُعَلَيْهِوَآلِهِ: «**فاطمةُ شُجنَةٌ منّي يَبسُطُني ما بَسَطها، ويَقبضُني ما قبضها، وإنّه ينقطع يومَ القيامة الأسبابُ إلّا نسبي وسببي**» [(٢)].

وعن عائشة قالت: ما رأيتُ أحداً قطُّ أصدقَ من فاطمة[(٣)].

وقال رسول الله صَلَّىٰاللهُعَلَيْهِوَآلِهِ: «**الحمد لله الذي نجّى فاطمةَ من النار**» [(٤)].

وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله صَلَّىٰاللهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**تُبعَثُ الأنبياءُ يوم القيامة على الدوابّ ليُوافوا بالمؤمنين من قومهم المحشر، ويُبعَثُ صالحٌ على ناقته، وأُبعَثُ على البُراق، خذوها عند أقصى طرفها، وتُبعَثُ فاطمةُ أمامي**» [(٥)].

---

(١) فضائل الصحابة لابن حنبل، جامعة أم القرى ٧٦١/١ قال وصي الله بن محمد عباس: إسناده حسن لغيره. والمستدرك على الصحيحين، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ١٧٢/٣ قال الحاكم: حديث صحيح على شرط مسلم.

(٢) فضائل الصحابة لابن حنبل، جامعة أم القرى ٧٦٥/١ قال وصي الله بن محمد عباس: إسناده صحيح.

(٣) مجمع الزوائد، دار المنهاج ٥٨٢/١٨ قال الهيثمي: رواه الطبراني في الأوسط ورجاله رجال الصحيح.

(٤) المستدرك على الصحيحين، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ١٦٥/٣ قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

(٥) المستدرك على الصحيحين، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ١٦٦/٣ قال الحاكم: حديث ⇦

وعن عليٍّ عليه السلام قال: سمعتُ النبيَّ صلى الله عليه وآله يقول: «**إذا كان يومُ القيامة نادى مناد من وراء الحجاب: يا أهل الجمع غُضّوا أبصارَكم عن فاطمةَ بنتِ محمّدٍ صلى الله عليه وآله حتّى تمر**»[(١)].

وعن حسين بن زيد بن علي، عن عمر بن علي، عن جعفر بن محمّد، عن أبيه، عن عليّ بن الحسين، عن أبيه، عن عليٍّ رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله صلى الله عليه وآله لفاطمة: «**إنّ الله يغضب لغضبكِ ويرضى لرضاكِ**»[(٢)].

وعن عليٍّ عليه السلام قال: قال رسولُ الله صلى الله عليه وآله لفاطمة: «**إنّ الله يرضى**

⇨

صحيح على شرط مسلم.

(١) المستدرك على الصحيحين، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ١٦٦/٣ قال الحاكم: حديث صحيح على شرط الشيخين. والجامع الصغير للسيوطي، دار الكتب العلمية بيروت ٥٧/١ قال السيوطي: صحيح.

(٢) المستدرك على الصحيحين، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ١٦٧/٣ قال الحاكم: حديث صحيح الإسناد. ومجمع الزوائد، دار المنهاج ٥٩٢/١٨ قال الهيثمي: رواه الطبراني وإسناده حسن. وسبل الهدى والرشاد للصالحي الشامي ٤٨٧/١١ قال عبد المعز عبد الحميد الجزار: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير وفي هامش الأصل: حديث صحيح الإسناد. والمعجم الكبير للطبراني، مكتبة ابن تيمية القاهرة ١٠٨/١ قال حمدي عبد المجيد السلفي: في هامش الأصل: هذا حديث صحيح الإسناد ورُوي من طرقٍ عن علي عليه السلام رواه الحارث عن عليٍّ ورُوي مرسلاً وهذا الحديث أحسن شيءٍ رأيته وأصحُّ إسنادٍ قرأته. وسبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد للصالحي الشامي ـ القاهرة ١٩٩٥ م ـ ٤٨٧/١١ قال الصالحي الشامي: إسناده حسن.

لرضاكِ ويغضبُ لغضبكِ»(١).

وقال رسول الله ﷺ: «**إنّما فاطمةُ بضعةٌ منّي، يؤذيني ما آذاها وينصبني ما أنصبها**»(٢).

عن عائشة أنّها كانت إذا ذكرتْ فاطمةَ بنتَ النبيّ ﷺ قالت: ما رأيتُ أحداً كان أصدقَ لهجةً منها إلّا أن يكون الذي وَلَدَها(٣).

وعن عائشة قالت: ما رأيتُ أفضلَ من فاطمةَ غيرَ أبيها(٤).

وقال رسول الله ﷺ: «**إنّما هي بضعةٌ منّي، يُريبني ما رابها، ويُؤذيني ما آذاها، ومَن آذى رسولَ الله فقد حبطَ عملُه**»(٥).

---

(١) الثغور الباسمة في مناقب سيدتنا فاطمة للسيوطي، جمعية الآل والأصحاب ص٧٦ قال السيد حسن الحسيني: قال الهيثمي: إسناده حسن. وسيدة نساء أهل الجنة فاطمة الزهراء للمناوي، دار الكتب العلمية بيروت ص٣٨ قال: رواه الطبراني بإسناد حسن. وإتحاف السائل بما لفاطمة من المناقب للعلّامة المناوي، مكتبة القرآن ـ القاهرة ـ ص٦٥ قال: رواه الطبراني بإسناد حسن.

(٢) المستدرك على الصحيحين، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ١٧٣/٣ قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين.

(٣) المستدرك على الصحيحين، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ١٧٥/٣ قال الحاكم: صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي.

(٤) در السحابة ص٢٧٧ قال الشوكاني: رجاله رجال الصحيح. وسبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد للصالحي الشامي ـ القاهرة ١٩٩٥ م ـ ٤٩٠/١١ قال الصالحي الشامي: رجاله رجال الصحيح.

(٥) تهذيب خصائص الإمام علي للنسائي، دار الكتب العلمية بيروت ص١٠٧ قال أبو إسحاق ⇦

وعن عائشة قالت: رحمَ اللهُ فاطمة، ما كان أحدٌ بعد النبيّ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَآلِهِ وسلّم أصدقَ لهجةً منها(١).

وعن أنس بن مالكٍ قال: لم يكن أحدٌ أشبهَ برسول الله صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ من الحسن بن عليٍّ وفاطمةَ صلوات الله عليهم أجمعين(٢).

وعن عائشة قالت: إنّها أقبلَتْ تمشي، ما تخطئُ مِشيتُها مِشيةَ رسول الله صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ(٣).

وعن أسامةَ بنِ زيدٍ أن رسول الله صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قال: «**أَحبُّ أهلي إليَّ فاطمةُ**»(٤).

⇨

الحويني: إسناده صحيح.

(١) فضائل فاطمة الزهراء للحاكم النيسابوري، دار الفرقان ص٥٦ قال علي رضا بن عبد الله بن علي رضا: أثر صحيح.

(٢) مسند أحمد، دار الحديث القاهرة ٥٣٠/١٠ قال حمزة أحمد الزين: إسناده صحيح.

(٣) استجلاب ارتقاء الغُرف بحبّ أقرباء الرسول وذوي الشرف لشمس الدين السخاوي، دار البشائر الإسلامية ٥٤٩/٢ قال خالد بن أحمد الصمّي بابطين: متّفق عليه. ونظم المتناثر من الحديث المتواتر، دار الكتب السلفية بمصر ص١٩٥. قلتُ: وهذا معناه أن الحديث متواتر فاق درجة الصحة كما اعترف بذلك محمد بن جعفر الكتاني.

(٤) التيسير بشرح الجامع الصغير للمناوي، دار الكتب العلمية بيروت ١٢٩/١ قال السيوطي: إسناده صحيح. وأسمى المطالب في سيرة أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب للدكتور علي محمد محمد الصلّابي، دار ابن كثير دمشق ص٩٢ قال: حسن صحيح. وسمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي لعبد الملك بن حسين الشافعي العاصمي المكي، دار الكتب العلمية بيروت ٥٢٣/١ قال عادل أحمد عبد الموجود: رواه الترمذي وقال: حسن صحيح.

وعن محمّد بـن أسـامةَ عـن أبيـه: سُـئل النبـيُّ ﷺ: أيُّ النـاس أحـبُّ إليك؟ قال: «**فاطمة**»[١].

وقال رسول الله ﷺ: «**كَمُلَ مِن الرجال كثيرٌ، ولـم يَكمُـل مِـن النساء إلّا أربعة**»[٢].

وقال ﷺ: «**فاطمةُ سيّدةُ نساء هذه الأمّة**»[٣].

فهل توجد امرأةٌ على وجه الأرض لها مِعشارُ ما لهذه السيدة العظيمة مِن الفضائل !!!

وبدلَ أن يتمسَّكوا بهذه السيّدة الجليلة، وبـدلَ أن يتعلّمـوا منهـا معـالمَ دينهم، هجموا على دارها، وأرادوا حرقَها بمَن فيهـا، فلعنـةُ الله علـى القـوم الظالمين.

---

(١) سير أعلام النبلاء للذهبي، مؤسسة الرسالة ١٣٣/٢ قال شعيب الأرنؤوط: رجاله ثقات. أقول: وبهذا ثبت أن السيدة الزهراء عليها السلام أحبُّ الناس مطلقا إلى رسول الله ﷺ، لأنّ السائل قال: أيُّ الناس أحبُّ إليك؟.

(٢) شيخ الإسلام ابن تيمية وجهوده في الحديث لعبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، دار العاصمة ٢١٨/٣ قال المصنف: قال ابن تيمية: ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ. انتهى. أقول: يعني بالأربعة: السيدة فاطمة الزهراء وأمها خديجة، وآسيا امرأة فرعون، ومريم عليهن السلام. وانظر الاستقامة لابن تيمية ١٥٦/٢.

(٣) إتمام الدراية لقرّاء النقاية للسيوطي، دار الكتب العلمية بيروت ص١٩ قال المصنّف: صحيح. ثم قال: وفي هذه الأحاديث دلالة على تفضيلها على مريم خصوصا إذا قلنا بالأصح إنها ليست نبية، وقد تقرر أن هذه الأمة أفضل من غيرها.

رواية الهجوم على الدار

قال ابن أبي شيبة: حدّثنا محمّد بن بِشر، حدّثنا عُبيد الله بن عمر، حدّثنا زيدُ بن أسلمَ، عن أبيه أسلمَ أنّه حين بويِع لأبي بكرٍ بعد رسول الله ﷺ كان عليٌّ والزبيرُ يدخلان على فاطمةَ بنتِ رسول الله ﷺ، فيشاورونها ويرتجعون في أمرهم، فلمّا بلغ ذلك عمرَ بن الخطّاب خرج حتّى دخل على فاطمةَ فقال: يا بنت رسول الله ﷺ، والله ما مِن الخلق أحدٌ أحبُّ إلينا مِن أبيك، وما مِن أحدٍ أحبُّ إلينا بعد أبيك منك، وأيْمُ الله ما ذاك بمانعي إن اجتمع هؤلاء النفرُ عندكِ أن أمرتُهم أن يُحرَق عليهم البيتُ، قال: فلمّا خرج عمرُ جاؤوها فقالتْ: تعلمون أنّ عمر قد جاءني، وقد حلف بالله لئن عدتُم ليُحرقنَّ عليكم البيتَ، وأيمُ الله ليمضينَّ لما حلفَ عليه، فانصرفوا راشدين، فَرُوا رأيَكُم ولا تَرجِعوا إليَّ، فانصرَفوا عنها، فلم يَرجِعوا إليها حتّى بايَعوا لأبي بَكر(١).

(١) مصنف ابن ابي شيبة، دار كنوز إشبيليا ١٤٣/٢١ قال سعد بن ناصر الشثري: صحيح، أخرجه أحمد في فضائل الصحابة [٥٣٢] وابن عبد البر في الاستذكار ٩٧٥/٣ وابن أبي عاصم في الآحاد [٢٩٥٢]. انتهى. وانظر مسند فاطمة الزهراء رضي الله عنها لجلال الدين السيوطي ص٧٥ قال فواز أحمد زمرلي: سنده صحيح.

وثاقة ابن أبي شيبة

جاء في (سير أعلام النبلاء):

ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد (خ، م، د، س، ق): الإمام العلَم، سيّد الحُفّاظ، وصاحبُ الكُتب الكبِار: (المسنَد) و(المصنَّف) و(التفسير)، أبو بكر العَبسي مولاهم، الكوفي.

وهو مِن أقران أحمدَ بنِ حنبل، وإسحاقَ بنِ راهُوَيْه، وعليٍّ بنِ المديني في السنِّ والمولدِ والحفظِ، وكان بحراً مِن بُحور العلم، وبه يُضرَب المثلُ في قوّة الحفظ.

قال أحمد بن حنبل: أبو بكرٍ صَدوق. وهو أحبُّ إليَّ من أخيه عثمان.

وقال أحمد بن عبد الله العِجلي: كان أبو بكرٍ ثقةً، حافظاً للحديث.

وقال عمرو بن عليٍّ الفَلّاس: ما رأيتُ أحداً أحفظَ مِن أبي بكر بن أبي شيبة، قَدِم علينا مع عليّ بن المديني، فَسَرَدَ للشيباني أربعَ مائة حديثٍ حفظاً، وقام.

وقال الإمام أبو عُبيد: انتهى الحديث إلى أربعة: فأبو بكر بن أبي شيبة أسرَدُهم له، وأحمدُ بن حنبلٍ أفقهُهم فيه، ويحيى بنُ مَعينٍ أجمعُهم له، وعليٌّ بن المديني أعلمُهم به.

قال الخطيب: كان أبو بكرٍ مُتقِناً، حافظا[1].

انتهى من السير.

فالمصنِّفُ ثقةٌ حافظ، ويكفي أنّه مِن رجال الشيخين، ومَن كان مِن رجالهما فقد جازَ القنطرة.

(١) سير أعلام النبلاء، دار الكتب العلمية بيروت ٧٥/٨.

وثاقة محمّد بن بِشر

جاء في (تهذيب التهذيب):

(ع) ـ محمّد بن بِشر بن الفَرافِصة بن المختار الحافظ العبدي، أبو عبد الله الكوفي:

قال عثمان الدارمي: عن ابن معين: ثقة.

وقال الآجري عن أبي داود: هو أحفظُ مَن كان بالكوفة.

وقال النَسائي وابنُ قانع: ثقة.

وقال ابنُ الجُنَيد: عن ابن معين: لم يكن به بأس.

وقال ابن شاهين في (الثقات): قال عثمان بن أبي شيبة: محمّد بن بِشر ثقةٌ ثَبتٌ إذا حدّث مِن كتابه[1].

فالرجلُ مِن رجال الجماعة، وهو ثقةٌ حافظ.

(١) تهذيب التهذيب، مؤسسة الرسالة ٣/٥٢٠.

وثاقة عُبَيد الله بن عمر

جاء في (تهذيب التهذيب):

(ع) ـ عُبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمرَ بن الخطّاب العَدَوي العُمري المدني، أبو عثمان، أحدُ الفقهاء السبعة.

قال أبو حاتم عن أحمد: عُبيد الله أثبتُهم وأحفظُهم وأكثرُهم روايةً.

وقال عثمان الدارمي: قلتُ لابن معين: مالكٌ أحبُّ إليكَ عن نافع، أو عُبيد الله؟ قال: كلاهما. ولم يُفَضِّل.

وقال عبد الله بن أحمدَ عن ابن معين: عُبيد الله بن عمر مِن الثقات.

وقال النَسائي: ثقةٌ ثبت.

وقال أبو زرعة وأبو حاتم: ثقة.

وقال ابن مَنجَويه: كان مِن سادات أهل المدينة، وأشرافِ قريش، فضلاً وعلماً وعبادةً وشرفاً وحفظاً وإتقاناً.

وقال أحمد بن صالح: ثقةٌ ثبتٌ مأمون، ليس أحدٌ أثبتَ في حديث نافعٍ منه.

وقال ابنُ مَعين: لم يسمع مِن ابن عمر، وقال: ثقةٌ حافظٌ مُتَّفقٌ عليه(١).

فالرجلُ مِن رجال الجماعة، وهو ثقةٌ حافظٌ مُتّفقٌ عليه.

---

(١) تهذيب التهذيب، مؤسسة الرسالة ٢٢/٣.

وثاقة زيد بن أسلم

جاء في (تهذيب الكمال):

(ع) ـ زيد بن أسلم القُرشي، العَدَوي، أبو أسامة، ويقال أبو عبد الله، المدني الفقيه، مولى عمر بن الخطّاب.

قال مالك، عن محمّد بن عجلان: ما هِبتُ أحداً قطُّ هَيْبَتي زيدَ بنَ أسلم.

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه، وأبو زرعة وأبو حاتمٍ ومحمّدُ بن سعدٍ والنسائيُّ وابنُ خِراش: ثقةٌ.

وقال يعقوب بن شيبة: ثقةٌ مِن أهل الفقه والعلم، وكان عالماً بتفسير القرآن، له كتابٌ فيه تفسير القرآن.

روى له الجماعة[1].

فالرجلُ مِن رجال الجماعة، وهو ثقةٌ حافظ.

(١) تهذيب الكمال، مؤسسة الرسالة ١٢/١٠.

وثاقة أسلم

جاء في (تهذيب الكمال):

(ع) ـ أسلم القرشي العَدَوي، أبو خالد، ويقال: أبو زيد المدني، مولى عمر بن الخطّاب، وهو والد زيد بن أسلم وخالدِ بن أسلم، قيل: إنّه مِن سبي عين التمر، وقيل: حَبشيٌّ بِجاويٌّ من بِجاوةَ. أدركَ زمانَ النبيّ ﷺ.

روى عن أبي بكر، وعبد الله بن عمر بن الخطّاب، وعثمانَ بن عفّان، ومولاه عمرَ بن الخطاب.

قال العِجلي: مدينيٌّ ثقةٌ مِن كبار التابعين.

وقال أبو زرعة: ثقة.

وقال أبو عُبيد القاسمُ بن سَلام: تُوفّي سنة ثمانين.

قال غيرُه: وهو ابنُ أربع عشرةَ ومئة سنة.

روى له الجماعة[(١)].

فالرجلُ مِن رجال الجماعة، وهو ثقة.

وإلى هنا ثبتتْ وثاقةُ رجال السند، وقد صرَّح جميعُ الرواة بالسماع، وذلك بقولهم:(حدّثنا)،إلّا زيدَ بن أسلم فقد عَنْعنَ الحديثَ عن أبيه،وعنعنتُه محمولةٌ على السماع لأنّه أدرك أباه، وليس هو مِن المشهورين بالتدليس.

نعم ذكره الحافظ ابنُ حجرٍ في الطبقة الأُولى مِن المدلّسين، وعنعنةُ

---

(١) تهذيب الكمال، مؤسسة الرسالة ٥٢٩/٢.

أصحاب هذه الطبقة محمولةٌ دائماً على الاتّصال، لأنّهم لم يُدلّسوا إلّا مرّةً أو مرّتين. بل عنعنةُ الطبقة الثانية كذلك محمولةٌ على الاتّصال، كعنعنة سفيانَ الثوريِّ وابنِ عيينةَ. وكم هي كثيرةٌ في الصحيحين.

وعنعنةُ زيد بن أسلم عن أبيه ثابتةٌ في صحيح البخاري.

فقد أخرج البخاريُّ في صحيحه بسنده عن زيد بن أسلمَ عن أبيه عن عمرَ قال: اللهم ارزقني شهادةً في سبيلك . . .[(١)].

وهذه الروايةُ صريحةٌ في سماع زيد بن أسلمَ من أبيه، وكذا هي صريحةٌ في سماع أسلمَ من عمر. ولولا ذاك لما أخرج البخاريُّ روايتَه عنه في صحيحه.

وإلى هنا تبيَّن وثاقةُ الرجال، واتّصال السند، وبالتالي صحَّتُه، ولا شذوذ ولا علّة في المقام، وهما أمران عدميّان، فمَن ادّعى وجودَ أحدهما فعليه بالدليل، ولا دليل في المقام. فالروايةُ صحيحة. وكَم عند القوم مِن رواياتٍ تاريخيّة رجالُها كلُّهم من رجال الجماعة!

وها أنذا أصغرُ مُسلمٍ في العالم، أقول: إن استطاع واحدٌ في الكون تضعيفَ هذه الرواية بدليلٍ علميٍّ واحد فأنا مُستعدٌّ لترك دينِ محمّد وآله الطاهرين، واتّباع دينِ محمّد بن عبد الوهّاب. ووالله لو كان البخاريُّ ومسلمٌ والنَسائيُّ والترمذيُّ وأبو داودَ وابنُ ماجةَ أحياءً لما استطاعوا تضعيفَ هذه الرواية.

وأمّا شبهةُ الإرسال فسيأتي الكلامُ حولَها في محلّه إن شاء الله تعالى.

---

(١) فتح الباري، دار الكتب العلمية بيروت ٨٧/٤ والحديث في صحيح البخاري [١٨٩٠].

شبهاتٌ حول السند

شبهة الطعن في عُبيد الله بن عمر

قال ابن رجبٍ الحنبلي:

منهم: عُبيد الله بن عمر العُمري: ذكر يعقوبُ بن شيبةَ أنّ في سماع أهل الكوفة منه شيئاً[١].

فردَّ عليه المحقّق الدكتور الأستاذ نور الدين عتر:

العُمري، المدني، أبو عثمان، الحافظ الجليل، مِن رجال أصحّ الأسانيد في الدنيا، وأحدُ الفقهاء السبعة، ثقةٌ ثَبتٌ، قَدَّمه أحمدُ بن صالحٍ على مالكٍ في نافع، وقدّمه ابنُ معينٍ في القاسم عن عائشة، على[٢] الزهري عن عروةَ عنها. وما نقله الحافظُ ابنُ رجبٍ مِن قول يعقوبَ بن شيبةَ يخالفُ إطباقَ أئمّة الفنِّ على توثيقه بإطلاق، ممّا ذخرت به المراجع[٣].

قلتُ: وإذا خالف قولُ العالم ما أطبقَ عليه أئمّة هذا الفن، فإنّ كلامه مردودٌ لا عبرة به.

على أنّ عُبيد الله بن عمر مِن رجال الجماعة، وقد صحّح البخاريُّ ومسلمٌ روايتَه، وأطلق العلماءُ توثيقَه ولم يُقيّدوه بشيء.

وقد ذكرهُ البخاريُّ ولم يقل فيه ما قاله ابنُ رجبٍ الحنبلي.

---

(١) شرح علل الترمذي، دار الملاح ٦٠٨/٢.

(٢) وعلى.

(٣) شرح علل الترمذي، دار الملاح ٦٠٨/٢.

قال البخاري: عُبيد الله بنُ حفص بنِ عمرَ بنِ عاصم بنِ عمرَ بن الخطّاب، القُرشيُّ العَدويُّ المدني، سمع القاسمَ ونافعاً وسالماً، سمعَ منه سفيانُ وشعبةُ وابنُ نُمَيرٍ ويحيى القطّان(١).

بل صحّح البخاريُّ روايةَ الكوفيّين عنه، فكيف يزعُم ابنُ رجبٍ أنّ في روايتهم عنه شيئاً؟؟؟

جاء في (صحيح البخاري):

حدّثنا قَبيصةُ، حدّثنا سفيان، عن عُبيد الله عن نافع عن ابن عمرَ قال: أجرى النبيُّ ﷺ ما ضُمِّرَ من الخيل من الحَفْيَاء إلى ثنيَّةِ الوَداع، وأجرى ما لم يُضَمَّرْ من الثنيّة إلى مسجد بني زُرَيق(٢).

وسفيانُ هذا الذي روى عن عُبيد الله، هو الثوري، وحتّى لو كان ابنَ عُيَينة، فكلاهُما كوفي، وقد صحَّحَ البخاريُّ روايتَه عن عُبيد الله. فتبيَّنَ كذبُ ابن رجبٍ الحنبلي ويعقوبَ بنِ شيبة، ومَن هو ابنُ رجبٍ ويعقوبُ بنُ شيبةَ أمامَ محمّد بن إسماعيلَ البخاري، أميرِ المؤمنين في الحديث!!!

وقد روى عن عُبيد الله بن عمر أحفظُ أهل الكوفة محمّدُ بنُ بِشر، كما قال أبو داود. وروايةُ محمّد بن بشرٍ الكوفيِّ عن عُبيد الله بن عمرَ مُخرَّجةٌ في الصحيحين.

---

(١) التاريخ الكبير، دار الكتب العلمية بيروت ٥،٢٣٥.

(٢) فتح الباري، دار الكتب العلمية بيروت ٥٩/٦ باب السبق بين الخَيل، والحديث في صحيح البخاري [٢٨٦٨].

قال البخاري: حدّثنا محمّد بن عبد الله بن نُمَير، حدّثنا محمّدُ بن بشر، حدّثنا عُبيد الله قال: حدّثني أبو بكر بنُ سالم، عن سالم، عن عبد الله بن عمرَ أنّ النبيّ ﷺ قال: أُريتُ في المنام أنّي أنزِعُ بدلوِ بَكرةٍ على قليبٍ . . .[1].

فروايةُ الكوفيّين عن عُبيد الله بن عمر صحيحةٌ ثابتة، ولولا ذاك لما أخرجها البخاريُّ ومسلمٌ في صحيحيْهما، فبطلت شبهةُ ابن رجبٍ والحمد لله.

---

(١) صحيح البخاري، دار الكتب العلمية بيروت ١٣/٤.

شبهة الإرسال

شبهةُ شراء عمرَ لأسلم

حينما لم يستطع الناصبةُ تضعيف رواية ابن أبي شيبة ـ ذلك أنّ رجالها كلَّهم مِن رجال الجماعة، فمَن طعنَ في واحدٍ منهم لزمه الطعنُ في أحاديث الصحيحين ـ، قالوا بأنّ الرواية مرسلة، بزَعمِ أنّ أسلم العدويَّ لم يُدرك زمنَ الحادثة، ولم يحضر واقعةَ الهجوم على الدار، لأنّ عمر بن الخطّاب اشتراه بعد تلك الحادثة.

ولهم في ذلك أربعُ روايات، سنتطرّق إليها واحدةً تلوَ الأخرى، ونبيِّنُ ضعفَها، وما التوفيق إلّا مِن عند الله العزيز الحكيم.

الرواية الأولى

قال البخاري: قال لي محمّدُ بن مِهران، عن محمّد بن سلمة، عن ابن إسحاق: بعث أبو بكرٍ عمرَ بنَ الخطّاب سنة إحدى عشرة، فأقام للناس الحجَّ، وابتاع فيها أسلمَ[١].

قلتُ:

أوّلاً: محمّد بن إسحاق مُدلِّس، لا تُقبل روايتُه إلّا إذا صرّح بالسماع، هذا لو كان ثقةً عند العلماء. وقد عنعنَ الحديثَ هنا ولم يُصرِّح بالسماع. فالرواية مُنقطعة ضعيفة.

ثانياً: ابنُ إسحاق وُلد سنة ٨٠ هـ. وشراءُ عمر لأسلم كان في السنة ١١ كما جاء في رواية البخاري. فالروايةُ مرسلةٌ ضعيفة.

وأمّا ضعف ابن إسحاقَ فسيأتي خلال كلامنا عن الرواية الثالثة إن شاء الله تعالى.

---

(١) التاريخ الكبير، دار الكتب العلمية بيروت ٢٠/٢.

الرواية الثانية

جاء في (الطبقات الكبرى):

أسلم: مولى عمرَ بن الخطّاب، ويُكنّى أبا زيد.

أخبرنا محمّد بن عمر[١] قال: حدّثني هشامُ بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن أبيه قال: اشتراني عمرُ بن الخطّاب سنة اثنتي عشرة، وهي السنة التي قُدِم بالأشعث بن قيسٍ فيها أسيرا . . .[٢].

وفي هذه الرواية علّتان، الأولى ضعفُ محمّد بن عمرو، وهو الواقدي المتروك. والثانية الاضطراب، فقد جاء فيها أنّ عمر اشترى أسلمَ في السنة الثانية عشرة للهجرة، وهي تخالف الروايةَ الأولى التي تقول بأنّه اشتراه في السنة الحادية عشرة. والحادثةُ واحدةٌ وهي شراء عمر لأسلم. فكيف يُعقَل أن يشتريه مرّةً في سنة ١١، ثمّ يشتريه مرّةً أخرى سنة ١٢ ؟؟؟

وأمّا ضعف الواقدي، فإليكَ بعضَ ما قيل قيه.

جاء في (تهذيب الكمال):

محمّد بن عمر بن واقدٍ الواقديُّ الأسلمي:

قال البخاري: الواقدي، مدينيٌّ سكنَ بغداد، متروكُ الحديث، تركه أحمد، وابنُ نُمَيْر، وابن المبارك، وإسماعيلُ بن زكريا.

---

(١) هو الواقدي.

(٢) الطبقات الكبرى، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١١/٧.

وقال في موضعٍ آخر: كذَّبه أحمد.

وقال معاويةُ بن صالح: قال لي أحمد بن حنبل: هو كذّاب.

وقال معاويةُ أيضاً: عن يحيى بن معين: ضعيف.

وقال في موضعٍ آخر: ليس بشيء.

وقال المُغيرة بن محمّدٍ المُهَلَيُّ: سمعتُ عليَّ بن المديني يقول: الهيثَم بنُ عَدي أوثقُ عندي مِن الواقدي، ولا أرضاه في الحديث ولا في الأنساب ولا في شيء.

وقال مسلم: متروكُ الحديث.

وقال النَسائي: ليس بثقة.

وقال الحاكم أبو عبد الله: ذاهبُ الحديث[1].

قلتُ: فالرواية الثانية ضعيفةٌ لا تسوى فِلساً.

(١) تهذيب الكمال، مؤسسة الرسالة ١٨٠/٢٦.

الرواية الثالثة

قال الذهبي: حدّثنا هشامُ بن سعد، عن زيد بن أسلم عن أبيه قال: اشتراني عمرُ سنةَ اثنتيْ عشرة، وهي السنةُ التي قُدِم فيها بالأشعث بن قيسٍ أسيراً(١).

قلتُ: وهشام بن سعدٍ هو أبو عَبَّاد القُرشيُّ المدني، يتيمُ زيد بن أسلم، تُوفّي سنة ١٦٠ه. والذهبيُّ وُلد سنة ٦٧٣ه، فكيف يقول: (حدّثنا)، وبينهما خمسةُ قرون؟؟؟

ومثلُ هذه الرويات أُسمّيها بالروايات المطويّة، وذلك أنّ الزمن فيها يُطوى، كما طُوِيَ للذهبيّ فصار يُحدِّثُ عن أصحاب القرن الثاني. نحمدُ اللهَ على نعمة العقول واتّباع أهل بيت الرسول.

(١) سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة ٩٨/٤.

الرواية الرابعة

جاء في (معرفة الصحابة):

أسلم مولى عمر بن الخطاب:

يُكنّى أبا خالد، مِن سبايا اليمن، اشتراه عمرُ بن الخطّاب مِن الأشعريّين، أدرك أيّامَ النبيّ ﷺ، وهو مِن الحبشة.

حدّثنا أبو علي محمّدُ بن أحمد بنِ الحسن، ثنا أبو شعيب الحرّاني، ثنا أبو جعفر النُفيلي، ثنا محمّدُ بن سلمة، عن محمّد بن إسحاق قال: بعث أبو بكرٍ الصدّيق ـ كما حدّثني نافعٌ عن عبد الله بن عمر ـ عمرَ بن الخطّاب سنة إحدى عشرة إلى الحجّة، فأقام للناس الحجَّ، وابتاع عمرُ بن الخطّاب في تلك السنة مولاه أسلمَ مِن أُناسٍ مِن الأشعريّين(١).

قلتُ: أبو شعيب الحرّاني قال فيه ابنُ حبّان: يُخطئ ويَهِم(٢).

ثانياً: في السند خلطٌ، إذ كيف يقول ابنُ إسحاق: بعث أبو بكرٍ الصدّيق ـ كما حدّثني نافعٌ عن عبد الله بن عمر ـ عمرَ بن الخطاب؟

ولم يقل: حدّثني نافعٌ عن عبد الله بن عمر أنّ أبا بكرٍ الصدّيق بعث عمرَ بن الخطّاب؟

---

(١) معرفة الصحابة لأبي نُعَيم الأصبهاني، دار الوطن ص٢٥٥.

(٢) الثقات، دار الكتب العلمية بيروت ٥/٢٦٠.

فعبارة (كما حدّثني) لا ندري قالها ابنُ إسحاقَ أم قالها محمّدُ بن سلمة، وفي كلتا الحالتين هناك لبسٌ في السند.

ثالثاً: الروايةُ مضطربةٌ، كما مرَّ آنفاً.

رابعاً: محمّد بن إسحاق، ضعّفه وكذّبه علماءُ الجرح والتعديل.

جاء في (تهذيب التهذيب):

قال مالك: دجّالٌ مِن الدجاجلة.

وقال أيّوب بنُ إسحاقَ بنِ سافري: سألتُ أحمدَ فقلت له: يا أبا عبد الله، إذا انفرد ابنُ إسحاق بحديث، تَقبلُه؟ قال: لا، والله إنّي رأيتُه يُحدِّث عن جماعة بالحديث الواحد ولا يفصل كلامَ ذا مِن كلام ذا.

وقال أبو داود: وسمعتُ أحمدَ ذكرَ محمّدَ بنَ إسحاقَ فقال: كان رجلاً يشتهي الحديث، فيأخذُ كتبَ الناس فيضعُها في كتبه.

وقال المَرُّوذيُّ: قال أحمدُ بن حنبل: كان ابن إسحاق يُدلّس إلّا أنّ كتاب إبراهيم بن سعدٍ إذا كان سماع[1] قال: حدَّثني، وإذا لم يكن قال: قال.

قال: وقال أبو عبد الله[2]: قَدِم ابنُ إسحاقَ بغدادَ فكان لا يُبالي عمّن يحكي، عن الكلبيِّ وغيره.

وقال حنبل بن إسحاق: سمعتُ أبا عبد الله يقول: ابنُ إسحاق ليس بحجّة.

---

(١) والصواب: سماعاً.

(٢) أحمد بن حنبل.

وقال الميموني، عن ابن معين: ضعيف.

وقال النَسائي: ليس بالقوي[١].

وقال الحافظ ابنُ حجر: وكذَّبه سليمانُ التيمي، ويحيى القطّان ووُهَيْبُ بنُ خالد[٢].

وقال ابن حبّان: تكلَّم فيه رجلان: هشام[٣] ومالك[٤].

قلتُ: وكذّبه سليمان بن مِهران الأعمش.

وجاء في (تهذيب الكمال):

قال أحمد بن أبي خيثمة: سمعتُ يحيى بنَ معينٍ يقول: محمّد بن إسحاق ليس به بأس. قال: وسئُل يحيى بن معينٍ عنه مرّةً أخرى فقال: ليس بذاك، ضعيف. وسمعتُ يحيى بن معين مرّةً أخرى يقول: محمّد بن إسحاق عندي سقيمٌ ليس بالقوي[٥].

ومدار الروايات الثلاث على ابن إسحاق. وهو كذّابٌ دجّالٌ ـ كما ترى ـ.

فإن قيل: لماذا غضضتم النظرَ عمّن وثّق محمّد بن إسحاق، واكتفيتُم بذكر مَن ضعّفه؟

---

(١) تهذيب التهذيب، مؤسسة الرسالة ٥٠٤/٣.

(٢) تهذيب التهذيب، مؤسسة الرسالة ٥٠٧/٣.

(٣) ابن عروة.

(٤) تهذيب التهذيب، مؤسسة الرسالة ٥٠٧/٣.

(٥) تهذيب الكمال، مؤسسة الرسالة ٤٢٣/٢٤.

قلتُ: تماماً كما يفعل الوهّابيّة معنا، فإنّنا كلّما احتججنا عليهم بأحاديثَ صحّحها الحاكم، يقولون: لكن ضعَّفها الذهبي، وإذا احتججنا بتصحيح الذهبي يقولون: ابنُ تيميةَ ضعَّف الحديث. وإذا أتيناهم بتصحيح ابن تيمية يقولون: لكن ضعّفه البخاري . . .

ونحن في المقام نطالبهم بروايةٍ صحيحةٍ لا شذوذ فيها ولا علّةَ، تقول بأنّ عمر اشترى مولاه أسلمَ بعد السنة الحادية عشرة. بل نطالبهم أن يأتونا بروايةٍ رجالُها كلُّهم مِن رجال الجماعة، تماماً كما هي رواية الهجوم على الدار.

فإن قالوا: ليس بالضرورة في صحّة الحديث أن يكون كلُّ رجاله مِن رجال الجماعة.

قلتُ: كذلك لا يُؤثِّر تضعيفُكم لرواية الهجوم ما دام أنّ هناك مَن صحَّحها مِن علمائكم.

على أنّه لو استطاعوا أن يأتونا بهذه الرواية فإنّها لن تخدمهم في شيء، بل حتّى لو صحّ أنّ عمر اشترى أسلمَ في السنة الثالثة عشرة أو الخامسة عشرة، فإنّها لا تبطل روايةَ ابن أبي شيبةَ، لا مِن قريبٍ ولا مِن بعيد، وذلك لعدّة أوجه:

الأوّل:

جاء في رواية ابن أبي شيبة: عن أسلمَ أنّه حين بويِع لأبي بكرٍ بعد رسول الله ﷺ كان عليٌّ والزبيرُ يدخلان على فاطمةَ . . .

فأسلمُ هنا قطعَ بالرواية، وجزمَ بمحتواها ومضمونها، فإمّا أن يكون

صادقاً أو يكون كاذباً، فإن كان صادقاً، ثبت المطلوب. وإن كان كاذباً، كيف يحقُّ للبخاريّ ومسلمٍ أن يُصحِّحا روايةَ الكذّابين؟؟؟ وشرطُ صحّة الحديث كونُ الراوي ثقةً صدوقاً.

وأسلمُ هنا لم يقل: (قيل)، ولا (بلغني). ولا أسندَ الحديث إلى أبي بكر. وكما يقال: مَن أسندَ لكَ فقد أحالك.

وإنّما نسب أسلمُ كلَّ هذه الأقوال والأفعال إلى هؤلاء الصحابة بصيغة الجزم. فكما صحّح القومُ مُعلَّقات البخاريّ التي قالها بالجزم ـ وهي أكثرُ من ألف رواية ـ، كان أولى عليهم أن يُصحِّحوا روايةَ الثقة حين ينسب الفعلَ بنحو الجزم. على أنّهم صحّحوا روايةَ البخاريّ حين قال: قال رسولُ الله ﷺ. فكيف لا يُصحِّحون روايةَ المُخضرَم حين يقول: قال عمر؟؟؟ والبخاريُّ بينه وبين رسول الله ﷺ قرنان مِن الزمن، بينما أسلمُ أدركَ النبيَّ ﷺ وسمع مِن أبي بكرٍ وعمر.

الثاني:

لو فرضنا أنّ أسلم لم يحضر واقعةَ الهجوم على الدار، فإنّه يكون قد سمع هذه الروايةَ مِن أبي بكرٍ أو عمر، وهذا ظاهرٌ لا لُبس فيه.

جاء في (البداية والنهاية):

قال الحافظ أبو بكر البيهقي: أنبأنا أبو عبد الله محمّد بن يعقوب، حدّثنا محمّد بن عبد الوهاب، ثنا عبدان بن عثمان العتكيُّ بنيسابور، أنبأنا أبو حمزةَ عن إسماعيلَ بنِ أبي خالد، عن الشعبيّ قال: لمّا مرضت فاطمةُ أتاها أبو بكرٍ الصدّيق، فاستأذن عليها، فقال علي: يا فاطمة هذا أبو بكرٍ يستأذن

عليك؟ فقالت: أتُحبُّ أن آذن له؟ قال: نعم، فأذنتْ له. فدخل عليها يترضّاها فقال: والله ما تركتُ الدارَ والمالَ والأهل والعشيرة إلّا ابتغاءَ مرضاة الله ومرضاةِ رسوله ومرضاتكم أهلَ البيت، ثمّ تَرضّاها حتّى رضيت[(١)].

ثمّ قال ابنُ كثير: وهذا إسنادٌ جيّدٌ قوي، والظاهر أنّ عامر الشعبيَّ سمعه مِن عليٍّ، أو ممّن سمعه مِن علي[(٢)].

قلتُ: عامر الشعبي وُلد سنة ١٩ ه. وقصّة أبي بكرٍ مع السيّدة الزهراء عليها السلام وقعت في السنة ١١ه. والشعبيُّ لم يكن قد وُلد حينها، فكيف يحكي قصّةً ولم يكن في صُلب أبيه بعدُ؟؟؟

قال الذهبي: مولده في إمرة عمرَ بنِ الخطّاب لستِّ سنينَ خلتْ منها[(٣)].

والعجيب قولُ ابن كثير: والظاهرُ أنّ عامر الشعبيَّ سمعه مِن عليٍّ، أو ممّن سمعه مِن علي!!!

فكما أنّ الظاهر أنّ عامر الشعبيَّ سمع القصّة مِن عليٍّ عليه السلام أو ممّن سمعها منه عليه السلام، فكذلك نقول: الظاهر أنّ أسلم سمع القصّة مِن أبي بكرٍ أو عمر. وهذا أولى. فإنّ أسلمَ أدرك زمانَ الهجوم على الدار، وإن قيل بأنّه لم يحضر الواقعة ـ ولم يصح ـ بينما لم يكن الشعبيُّ قد وُلد بعدُ في قصّة طلب

---

(١) البداية والنهاية لابن كثير، دار الكتب العلمية بيروت ٣١٣/٥.

(٢) البداية والنهاية لابن كثير، دار الكتب العلمية بيروت ٣١٣/٥.

(٣) سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة ٢٩٥/٤.

أبي بكرٍ رضى سيّدة نساء العالمين، لعن اللهُ مَن ظلمَها وآذاها.

الثالث:

إنّ العبرة في اتّصال السند يكون بثلاثة أمور:

١ـ كونُ الراوي ثقة.

٢ـ عدمُ كونه مشهوراً بالتدليس.

٣ـ ثبوتُ اللقاء بينه وبين مَن روى عنه.

وقد قال جمهورُ أهل العلم بأنّ (عن) و(أنّ) سواء.

جاء في (علوم الحديث):

حكى ابنُ عبد البرّ عن جمهور أهل العلم أنّ (عن) و (أنّ) سواءٌ، وأنّه لا اعتبار بالحروف والألفاظ، وإنّما هو باللقاء والمجالسة والسماع والمشاهدة، يعني مع السلامة من التدليس، فإذا كان سماعُ بعضهم مِن بعضٍ صحيحاً كان حديثُ بعضهم عن بعضٍ بأيّ لفظٍ وردَ محمولاً على الاتّصال حتّى يتبيّن فيه الانقطاع[1].

قلتُ: وهذه الشروط الثلاثةُ كلُّها مُتوفِّرةٌ في رواية أسلم.

فإنّ أسلم قال: (إنّه حين بويِع لأبي بكرٍ . . . .). و(إنّ) مثل (عن). فكأنّ أسلم قال: عن أبي بكر . . .

وأسلمُ التقى أبا بكرٍ وعمرَ وسمع منهما، وروى عنهما كما جاء في صحيح البخاري.

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح، دار الفكر المعاصر بيروت ص٦٢.

وكذلك أسلمُ ليس مِن المُدلِّسين. وهو ثقةٌ ومِن رجال الجماعة. فثبت المطلوب، وهو كونُ رواية ابن أبي شيبةَ مُتصّلةً صحيحةَ الإسناد.

قال محمّد بن عبد الله بن عمّار المَوصلي: قال يحيى بن سعيد[1]: لا تنظروا إلى الحديث، ولكن انظروا إلى الإسناد، فإن صحّ الإسنادُ وإلّا فلا تغترّوا بالحديث إذا لم يصحَّ الإسناد[2].

وقال محمّد بن عيسى المُقرئ، عن إسحاقَ بن بشرٍ الرازي، قال عبدُ الله بنُ المبارك: ليس جودةُ الحديث قُربَ الإسناد، جودةُ الحديث صحّةُ الرجال[3].

قلتُ: وقد صحَّ السندُ وثبتتْ وثاقةُ جميع رجاله.

الرابع:

روايةُ الهجوم صحّحها كثيرٌ مِن علماء القوم كما سيأتي لاحقاً إن شاء الله. فكيف يجوز تصحيح روايات ضعيفة وموضوعة، والقومُ لا يُجيزون روايةَ الموضوع إلّا ببيان كونه موضوعاً. وابنُ أبي شيبة وابنُ أبي عاصم نقلوا هذه الرواية ولم يُبيّنوا كونَها موضوعةً. بل إنّ كثيراً مِن علماء القوم لم يكتفِ بالسكوت عنها، بل صحَّحها كما سترى إن شاء الله تعالى.

فهل يلتزم القومُ بأنّ علماءهم هؤلاء يُصحِّحون الرواياتِ الضعيفةَ والموضوعة؟

---

(١) القطّان.

(٢) تهذيب الكمال، مؤسسة الرسالة ١/١٦٥.

(٣) تهذيب الكمال، مؤسسة الرسالة ١/١٦٦.

فإن قالوا: تصحيحُ الرواية وتضعيفُها أمرٌ اجتهادي. فكلُّ مَن صحّح روايةً ما فهذا يعني أنّها صحيحةٌ عنده، وليس بالضرورة أن تكون صحيحة عند غيره.

قلتُ: وهذا كافٍ في المقام، وتصحيحُ العالِم يُحتَجُّ به كمال قال الشوكانيُّ وابنُ حَجرٍ وغيرُهما. وكم مِن روايةٍ صحَّحها البخاريُّ وضعَّفها مسلمٌ، أو العكس، ثمّ أين هذه الروايةُ التي اتّفق جميعُ العلماء على صحّة سندها؟؟؟

أسلم يروي عن النبيّ (صلّى الله عليه وآله) بلا واسطة

جاء في صحيح البخاريّ أنّ أسلمَ روى عن النبيّ ﷺ بلا واسطة، كما ثبت في كتبهم أنّه أدرك رسولَ الله ﷺ. فكيف بعد هذا يُدَّعى الإرسال في الرواية؟

قال ابنُ الأثير الجزري:

أسلمُ مولى عمرَ بنِ الخطّاب، مِن سبي اليمن، أدركَ النبيَّ ﷺ (١).

وقال السيوطي:

أسلم مولى عمر بن الخطّاب، أبو خالد، ويُقال: أبو زيد، حَبشيٌّ بجاوي، أدرك، ومات سنة ثمانين، وله أربعَ عشرةَ ومائةُ سنة(٢).

وقال الحافظ ابن حجر: أسلمُ مولى عمر. روى ابنُ منده مِن طريق عبد المنعم بن بشير، عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن جدّه أنّه سافر مع النبيّ ﷺ سفرَتَيْن. والمعروف أنّ عمر اشترى أسلمَ بعد وفاة النبيّ ﷺ. كذلك ذكره ابنُ إسحاقَ وغيرُه كما سنورده في القسم الثالث إن شاء الله(٣).

---

(١) أُسد الغابة، دار الكتب العلمية بيروت ٢١٦/١.

(٢) طبقات الحُفّاظ للسيوطي، دار الكتب العلمية بيروت ص٢٤.

(٣) الإصابة في تمييز الصحابة، دار الكتب العلمية بيروت ٢١٥/١.

قلت: ليس المعيارُ كونَ القصّة معروفةً أو لا، إنّما المعيار صحّةُ السند، فكَم مِن معروفٍ أو مشهورٍ ولا أصلَ له.

فهل يستطيعُ الوهّابيّة أن يأتونا بروايةٍ صحيحةٍ لا طعنَ لأحدٍ في أحدٍ مِن رُوّاتها تثبتُ شراءَ أسلمَ في السنة الثانيةَ عشرةَ؟

قال البخاري: حدّثنا عبدُ الله بن مَسلمَة، عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن أبيه أنّ رسول الله ﷺ كان يسيرُ في بعض أسفاره، وعمرُ بن الخطّاب يسير معه ليلاً، فسأله عمرُ بن الخطّاب عن شيءٍ فلم يُجبْهُ رسولُ الله ﷺ، ثمّ سأله فلم يُجبْهُ، ثمّ سأله فلَمْ يُجبه، فقال عمر بن الخطّاب: ثَكلَتْ أمُّ عمر. نَزَرْتَ رسولَ الله ﷺ ثلاث مرّاتٍ، كلُّ ذلك لا يُجيبُك، قال عمر: فحرّكتُ بعيري ثمّ تقدّمتُ أمامَ الناس، وخشيتُ أن يُنْزَلَ فيَّ القرآنُ، فما نَشبْتُ أنْ سمعتُ صارخاً يصرخُ بي، فقلتُ: لقد خشيتُ أن يكون نزلَ فيَّ قرآنٌ، فجئتُ رسولَ الله ﷺ فسلَّمتُ عليه، فقال: «**لقد أُنزلت عليَّ الليلةَ سورةٌ لَهي أحبُّ إليَّ مما طلعتْ عليه الشمسُ**». ثمّ قرأ: ﴿**إنّا فَتحْنا لكَ فَتحاً مُبيناً**﴾[1].

وهذه الروايةُ تؤيِّدُ ما ذكره ابنُ حجرٍ عن ابن مندةَ بأنّ أسلمَ سافر مع النبيّ صلّى الله عليه وآله.

وكذا فإنّ ابن حجرٍ اعترف بكون هذه الرواية مُتّصلةً، وذلك خلال ردّه على الدارَقطني.

---

(١) صحيح البخاري، دار الكتب العلمية بيروت ١٦٢/٣ [٤٨٣٣].

قال الحافظُ العسقلاني:

الحديثُ الرابع والسبعون: قال الدارقطني: أخرجَ البخاريُّ عن القَعنبيّ وعبدِ الله بنِ يوسفَ وغيرِهما عن مالكٍ عن زيد بن أسلمَ عن أبيه أنّ النبيّ ﷺ كان يسير وعمرُ معه . . الحديث. في نزول سورة الفتح مُرسَلاً، وقد وصله قُرادٌ وغيرُه عن مالك.

قلتُ[1]: بل ظاهرُ رواية البخاريِّ الوصلُ، فإنّ أوّله وإن كان صورتُه صورةَ المرسَل، فإنّ بعده ما يُصرِّح بأنّ الحديث لأسلمَ عن عمر، ففيه بعد قوله: فسأله عمرُ عن شيءٍ فلم يُجبه، فقال عمر: نَزرْتَ رسولَ الله ﷺ ثلاثَ مرّاتٍ كلُّ ذلك لا يُجيبك. قال عمر: فحرّكتُ بعيري ثمّ تقدّمتُ أمامَ الناس، وخشيتُ أن يُنزَل فيَّ قرآنٌ. وساق الحديث على هذه الصورة حاكياً لمعظم القصّة عن عمر، فكيف يكون مُرسَلاً، هذا مِن العجَب واللهُ أعلَم[2].

قلتُ: هذا اعترافٌ منه بصحّة الرواية، مع أنّها مِن رواية أسلمَ عن النبيّ ﷺ بلا واسطة، وقد صحَّحها عن طريق حملها على أنّ أسلمَ سمعها مِن عمرَ بن الخطّاب. فلماذا لم يحملوا روايةَ ابن أبي شيبةَ على أنّ أسلمَ سمعها مِن عمرَ كذلك؟

على أنّهم قالوا بأنّ أسلم لم يرَ النبيّ ﷺ، ومع ذلك صحّحوا روايتَه عنه ﷺ بلا واسطة، فكيف لا تكون روايةُ ابن أبي شيبةَ صحيحةً، وقد

---

(١) القائل هو ابن حجر.

(٢) هدي الساري مقدّمة فتح الباري، دار الكتب العلمية بيروت ص٣٦٢.

رأى أسلمُ أبا بكرٍ وعمرَ بنَ الخطّاب وسمع منهما وحدَّث عنهما؟؟؟ هذا مِن العجَب والله!!!

قال ابن حجر:

قوله: (عن زيد بن أسلم عن أبيه أنّ رسول الله ﷺ كان يسير في بعض أسفاره، وكان عمرُ بن الخطّاب يسيرُ معه ليلاً، فسأله عمرُ عن شيء. الحديث) هذا صورتُه مُرسَل، ولكن، بقيّتُهُ تدلُّ على أنّه عن عمر، لقوله في أثنائه: «قال عمر: فحرّكتُ بعيري. الخ»[1].

قلتُ: وكذلك روايةُ ابن أبي شيبة، إن فرضنا أنّ أسلم لم يحضر الواقعة. إلّا أنّ سندها محكومٌ بالاتّصال بدليل قول أسلم: (فلمّا بلغ ذلك عمرَ بن الخطّاب خرج حتّى دخل على فاطمةَ فقال: يا بنت رسول الله . . .).

فالراوي واحد، والمرويُّ عنه واحد، والحُكم واحد، فثبتَ المطلوب.

---

(١) فتح الباري، دار الكتب العلمية بيروت ٧/٣٨٥.

أدلّةٌ أخرى على اتّصال السند

ومَن الأدلّة الصريحة في سماع أسلمَ القصّةَ مِن عمرَ ما أخرجه الحاكمُ في مستدركه بسندٍ صحيحٍ على شرط الشيخين.

قال الحاكم: حدّثنا مُكْرِمُ بنُ أحمد القاضي، ثنا أحمد بن يوسف الهمداني، ثنا عبد المؤمن بن عليٍّ الزعفراني، ثنا عبدُ السلام بنُ حرب، عن عُبيد الله بن عمر، عن زيد بن أسلم، **عن أبيه ، عن عمر** رضي الله عنه أنّه دخل على فاطمةَ بنت رسول الله ﷺ فقال: يا فاطمة، والله ما رأيتُ أحداً أحبَّ إلى رسول الله ﷺ منكِ، والله ما كان أحدٌ مِن الناس بعد أبيك ﷺ أحبَّ إليَّ منكِ[1].

قال الحاكم: هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد على شرط الشيخين ولم يُخرجاه.

أما مُكْرِمُ بنُ أحمد القاضي فقد وثّقه الخطيبُ البغداديُّ والحاكمُ والذهبي.

قال الخطيب: حدّثنا عنه أبو الحسن ابنُ رزقويه، وأبو الحسين بنُ

---

(١) المستدرك على الصحيحين، دار الكتب العلمية بيروت ١٦٨/٣ قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

الفَضل القَطَّان، وأبو علي بن شاذان، وكان ثقةً[١].

قال الحاكم: أخبرنا مُكْرِمُ بن أحمدَ القاضي، ثنا الحسنُ بنُ مُكْرِمٍ، ثنا يزيدُ بنُ هارون، أنبأنا عباد بن منصور، عن ابن عبّاسٍ رضي الله عنهما قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**ما مَرَرْتُ بمَلأ من الملائكة ليلةَ أُسْرِيَ بي إلّا قالوا: عليكَ بالحجامة يا محمّد**»[٢].

قال الحاكم: هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد ولم يُخرِجاه.

وقال الذهبي: صحيح.

وهذا معناه أنّ مُكْرِمَ بنَ أحمدَ ثقةٌ عند الحاكم والذهبي.

وأمّا أحمدُ بن يوسفَ الهمداني، فقد وثّقه عبدُ الرحمن بنُ خِراشٍ وعبدُ الله بنُ أحمدَ بنِ حنبل.

وأمّا عبدُ المؤمن بنُ عليٍّ الزعفراني فقد ذكره ابنُ حبّانَ في الثقات، ووثّقه الهيثميُّ المصري، وأثنى عليه شيخُ المُحدِّثين أبو كُرَيْبٍ الهَمْداني الحافظُ الثقة.

قال ابن أبي حاتم: روى عنه أبي وعليُّ بن الحسين بنِ الجنيد، والفضلُ بن العبّاس المعروفُ بالصائغ[٣].

---

(١) تاريخ مدينة السلام، دار الغرب الإسلامي ٢٩٥/١٥.

(٢) المستدرك على الصحيحين، دار الكتب العلمية بيروت ٢٣٣/٤ قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

(٣) الجرح والتعديل، دار الفكر بيروت ٥١/٦.

وجاء في (الجرح والتعديل):

ثنا عبد الرحمن، نا مسلمُ بن الحجّاج النيسابوري قال: سألتُ أبا كُرَيْبٍ عن عبد المؤمن ابن عليّ الرازي فأثنى عليه وقال: لولا عبدُ المؤمن مِن أين كان يسمعُ أبو غسّان النهديُّ مِن عبد السلام بنِ حرب؟[(١)].

قال الطبراني: حدّثنا عبدُ الرحمن بن سالم الرازي، حدّثنا عبدُ المؤمن بن علي، حدّثنا عبد السلام بن حرب، عن بُرْدِ بنِ سِنان، عن مَكحول، عن أبي إدريس قال: أخبرني غيرُ واحدٍ مِن أصحاب رسول الله منهم شَدَّادُ بنُ أَوْسٍ وثوبانُ أنّ رسول الله ﷺ قال: «**رُفِع القلمُ في الحدِّ عن الصغير حتّى يكبُر، وعن النائم حتّى يَستيقظ، وعن المجنون حتّى يَفيق، وعن المعتوه الهالك**»[(٢)].

قال الهيثمي: رواه الطبرانيُّ ورجالُه ثقاتٌ[(٣)].

وهذا منهُ نصٌّ في توثيق عبد المؤمن بن عليّ الزعفراني.

وقال الحافظ ابن حجر:

وفي إسناده مَقالٌ في اتّصاله، واختُلِف في بُرْد[(٤)].

وهذا توثيقٌ ضمنيٌّ منه لعبد المؤمن الزعفراني، إذ لو لم يكن ثقةً

---

(١) الجرح والتعديل، دار الفكر بيروت ٥١/٦.

(٢) المعجم الكبير، دار الكتب العلمية بيروت ١٦٦/٤.

(٣) بغية الرائد في تحقيق مجمع الزوائد، دار الفكر ٣٨/٦.

(٤) تلخيص الحَبير، دار الكتب العلمية بيروت ٤٧٠/١.

عنده لذكرَ ذلك، كما ذكر اختلافَهم في بُرْدِ بنِ سِنان، فتأمّل.

وأمّا عبدُ السلام بنُ حرب، فهو ثقةٌ حافظ، وهو مِن رجال الجماعة.

جاء في (إكمال تهذيب الكمال):

(ع) عبدُ السلام بنُ حَربٍ النَهدي

ذكره ابن حبّانَ وابنُ خلفونَ في كتاب (الثقات).

وقال النَسائي: ليس به بأس.

وذكره الدارَقطني في كتاب (الجرح والتعديل) فقال: ثقةٌ حجّة.

وقال العجلي: قَدِم الكوفةَ يومَ مات أبو إسحاقَ السبيعي، وهو عند الكوفيّين ثقةٌ ثَبت، والبغداديّون يستنكرون بعضَ حديثه، والكوفيّون أعلَمُ به.

وفي (كتاب يعقوب بن شيبة): هو ثقة[1].

وأمّا بقيّة السند فقد ذكرنا لكَ وثاقتَهم سابقاً.

ولأنّ الذهبيّ لم يستطع تضعيفَ هذه الرواية قال: (غريبٌ عجيب). وقولُه هذا غريبٌ عجيب.

أمّا قوله (غريب)، فهذا لا يُنافي الصحّة، لأنّ الغريب في مُصطلح الحديث هو ما تفرّد بروايته رجلٌ واحد، فكما قد يكون ضعيفاً، كذلك قد يكون صحيحاً. وحديثُ «إنّما الأعمال بالنيّات» حديثٌ غريبٌ كذلك، وهو في صحيح البخاري.

---

(١) إكمال تهذيب الكمال لعلاء الدين مُغْلَطاي، الفاروق الحديثة ٢٧١/٨.

أمّا قوله (عجيب)، فليس في مصطلح الحديث شيءٌ اسمُه حديثٌ عجيب.

والشاهد في هذه الرواية الصحيحة عبارةُ (**عن أبيه ـ أسلم ـ عن عمر**). وهذه العنعنة مَحكومٌ لها بالاتّصال باتّفاق المُحدِّثين. ذلك أنّهم اتّفقوا على صحّة الحديث المُعنعَن إذا توفّرت فيه شروطٌ ثلاثة:

١ـ وثاقةُ الراوي المُعنعِن.

٢ـ عدمُ كونه مشهوراً بالتدليس.

٣ـ ثبوتُ المعاصرة واللقاء بين هذا الراوي ومَن روى عنه.

وهذه الشروطُ الثلاثة كلُّها مُتحقّقةٌ في المقام، فإنّ أسلمَ ثقةٌ وهو مِن رجال الجماعة، وليس هو مِن المُدلِّسين، وقد ثبت لقاؤُه بل وسماعُه مِن عمرَ بنِ الخطّاب. فصارت عنعنتُه صحيحةً مُتّصلةً، ولا يستطيع مُحدِّثٌ مِن المُحدِّثين إنكارَ هذا. بل إنّ البخاريّ ومُسلماً أخرجا في صحيحيْهما الكثيرَ مِن الأحاديث المعنعَنَة التي لم يثبت فيها سماعُ بعضُ الرُواة ممّن روَوا عنه.

ولأنّ هذه الرواية صحيحةٌ على شرط الشيخين، فإنّ الحاكم حذفَ بقيّةَ القصّة، وهي تهديدُ عمر لسيّدة عائشةَ وحفصة، هذا إذا كانتا مِن أهل الجنّة.

وتحريفُهم للرواية دليلٌ آخرُ على صحّتها.

وقال الخطيب البغدادي: أخبرنا أحمد بن محمّد بن أحمد العَتيقي، قال: أخبرنا أبو الفرج أحمدُ بن محمّد بن بشّارٍ الصَيرفي في سنة سبعٍ وثمانين وثلاثِ مائة، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن إسماعيل الأدَمي قال:

حدّثنا الفضل بن سهلٍ الأعرج، قال: حدّثنا محمّد بن بِشر، قال حدّثنا عُبَيد الله بن عمر، عن زيد بن أسلم، عن أبيه قال: قال عمر بن الخطاب لفاطمة: يا بنت رسول الله ﷺ وما كان أحدٌ من الناس أحبَّ إلينا من أبيك، وما أحدٌ بعد أبيك أحبَّ إلينا منكِ(١).

قال الدكتور بشار عواد معروف: **أثر صحيح**. أخرجه ابن أبي شيبة، وفيه قصة.

وهنا يوجد تصريحٌ بسماع أسلمَ القصّةَ مِن عمر. وذلك بقول الراوي: (عن زيد بن أسلم، **عن أبيه قال: قال عمر بن الخطاب** لفاطمة). فثبت المطلوب.

قال البخاري: حدّثنا عُبيد بن إسماعيل، حدّثنا أبو أسامة، عن هشام(٢)، أخبرني أبي(٣) أنّ حكيم بن حِزامٍ أعتقَ في الجاهليّة مائةَ رقبة، وحَمَلَ على مائة بعير. فلمّا أسلمَ حملَ على مائة بعيرٍ وأعتقَ مائةَ رقبة. قال: فسألتُ رسولَ الله ﷺ فقلتُ: يا رسول الله، أرأيْتَ أشياءَ كنتُ أصنعُها في الجاهليّة كنتُ أَتَحَنَّثُ بها ـ يعني أَتَبَرَّرُ بها ـ قال: فقال رسولُ الله ﷺ: «**أَسْلَمْتَ على**

---

(١) تاريخ مدينة السلام، دار الغرب الإسلامي ٧٥/٦ قال بشار عواد معروف: أثر صحيح، أخرجه ابن أبي شيبة ٥٦٧/١٤ وفيه قصّة.

(٢) ابن عروة.

(٣) عروة بن الزبير.

ما سَلَفَ لكَ مِن خير»[١].

قال ابن حجر:

قوله: (أنّ حكيم بن حزامٍ أَعتقَ) ظاهرُ سياقه الإرسال، لأنّ عروة لم يُدرك زمنَ ذلك، لكنّ بقيّة الحديث أوضحَتْ الوصلَ، وهي قولُه: «قال: فسألتُ». ففاعل (قال) هو حكيم. فكأنّ عروة قال: قال حكيم، فيكون بمنزلة قوله: «عن حكيم»[٢].

قلتُ: ونفس الكلام نقوله في رواية الهجوم. حيث جاء فيها: (عن أسلمَ أنّه حين بويِع لأبي بكرٍ . . .). وبقيّةُ الحديث أوضَحتْ الوصلَ، وهو قولُ أسلم: فقال ـ أي: عمر ـ: يا بنت رسول الله . . .).

و(أنّ) و (عن) سواءٌ عند جمهور أهل العلم. فكأنّ أسلم قال: قال عمر. أو قال أبو بكر، أو فعل أبو بكر.

قال ابنُ الصلاح:

وحكى ابنُ عبد البرّ عن جمهور أهل العلم أنّ (عن) و(أنّ) سواءٌ، وأنّه لا اعتبار بالحروف والألفاظ، وإنّما هو باللقاء والمجالسة والسماع والمشاهدة، يعني مع السلامة مِن التدليس، فإذا كان سماعُ بعضهم مِن بعضٍ صحيحاً كان حديثُ بعضهم عن بعضٍ بأيّ لفظٍ وَرَدَ محمولاً على

---

(١) فتح الباري، دار الفكر ٣٦٢/٥ والحديث في صحيح البخاري [٢٥٣٨].

(٢) فتح الباري، دار الفكر ٣٦٢/٥.

الاتّصال، حتّى يتبيّن فيه الانقطاع(١).

قال مسفرُ بنُ غرم الله الدميني: ما دام أنّ علماء الأمّة أجمعوا على تلقّي الصحيحين بالقَبول، وحكموا لأحاديثهما بالصحّة، فإنّ هذا الحكم شاملٌ للأحاديث المعنعَنة الواردة في صحيح مسلم، وهي جاريةٌ على شرطه الذي بسطه في مقدّمة كتابه، والحكمُ بالصحّة يعني اتّصال الإسناد مع بقيّة الشروط المعروفة(٢)، وإذن، فالأحاديثُ المعنعَنة تلك محكومٌ لها بالاتّصال والصحّة، مع أنّ في رُوّاتها مَن لم نتحقّق من لقائه لشيخه وسماعِه منه، لكنّا نعلم أنّه ممّن عاصره وأمكنَ لقاؤُه له والسماعُ منه. وإذا كان هذا شرطَ مسلمٍ في صحيحه في الحديث المعنعَن ـ وكتابُه وكتابُ البخاريّ في أعلى درجات الصحّة ـ فكلُّ حديثٍ خارجَ الصحيحين تحقّقَ فيه معاصرةُ الراوي لشيخه مع إمكان لقائه لهُ وإن لم نجد في خبرٍ أنّهما اجتمعا ولا تَشافها بكلام، فحكمُهُ الاتّصال كذلك، إلّا أن تأتي دلالةٌ بيّنةٌ أنّ هذا الراوي لم يلقَ مَن روى عنه، أو لم يسمع منه شيئاً، ولا فرق في ذلك بين ما في الصحيح وما في غيره(٣).

قلتُ: وقد ثبتتْ معاصرةُ أسلمَ لعمرَ وأبي بكر، بل واللقاءُ كذلك، بل والسماع. فروايته عنهم صحيحةٌ لا غُبار عليها، بل روايةُ ابن أبي شيبة

---

(١) علوم الحديث، دار الفكر المعاصر بيروت ص٦٢

(٢) وهي وثاقة الرواة، إضافة إلى عدم الشذوذ وعدم العلّة.

(٣) التدليس في الحديث للدميني، الطبعة الأولى الرياض ص٢٨.

صحيحةٌ على شرط الثلاثة، أعني البخاريَّ ومسلماً وأبا زرعةَ الرازيَّ الذي يشترط في السند المُعَنْعَن ثبوتَ المعاصرة واللقاء إضافة إلى ثبوت السماع ولو مرّةً واحدة. وهذه الأمور كلُّها مُتحقّقة في رواية ابن أبي شيبة.

وكم أخرج مسلمٌ في صحيحه مِن روايات مُعَنعَنَة لم يثبت فيها سماعُ الراوي ممّن روى عنه، ومع ذلك قال القومُ بصحّة كلّ هذه الروايات. فما بال الوهّابيّة يتشدّدون في الروايات التاريخيّة وقد ثبت في صحاحهم وجودُ أحاديثَ مرسلةٍ ومنقطعة، مع أنّها في الحلال والحرام!!!

قال الحافظ ابن حجر:

قوله: (إنّ عائشة زوجَ النبيّ ﷺ قالت: إنّ أوّل ما بُدئ به رسولُ الله ﷺ الرؤيا الصادقة) قال النووي: هذا مِن مراسيل الصحابة، لأنّ عائشة لم تُدرك هذه القصّة، فتكون سمعَتْها مِن النبيّ ﷺ أو مِن صحابيّ. وتعقّبه مَن لم يفهم مرادَه فقال: إذا كان يجوز أنّها سمعتها مِن النبيّ ﷺ فكيف يجزم بأنّها مِن المراسيل؟ والجواب أنّ مُرسَل الصحابيِّ ما يرويه مِن الأمور التي لم يُدرك زمانَها، بخلاف الأمور التي يُدرك زمانَها، فإنّها لا يُقال لها مرسلة، بل يُحمل على أنّه سمعها أو حضرَها، ولو لم يُصرِّح بذلك، ولا يختصُّ هذا بمرسَل الصحابي، بل مُرسلُ التابعيّ إذا ذكر قصّةً لم يحضرها سُمِّيتْ مُرسَلةً، ولو جاز في نفس الأمر أن يكون سمعها مِن الصحابيّ الذي وقعت له تلك القصّة. وأمّا الأمور التي يُدركها فيُحمَل على أنّه سمعها أو حضرها، لكن بشرط أن يكون سالماً مِن التدليس، والله

أعلم[١].

قلتُ: وأسلمُ حضرَ الواقعة، وإن فرضنا أنّه لم يحضرها، فقد أدرك زمانها، وهو ثقةٌ غيرُ مُدلِّس، فثبت ما قُلناه.

وإلى هنا تبيّن لك كونُ رواية الهجوم مُتّصلةَ السند، فثبت المطلوب، والحمد لله ربّ العالمين.

---

(١) فتح الباري، دار الكتب العلمية بيروت ٨٩٦/٨.

شبهاتٌ حول المتن

الشبهة الأولى

قال الناصبة[1]:جاء في رواية ابن أبي شيبةَ حبُّ عمرَ بن الخطّاب لفاطمةَ الزهراءِ عليها السلام، وذلك بقوله: (يا بنت رسول الله صلى الله عليه وآله، والله ما من الخلق أحدٌ أحبُّ إلينا مِن أبيك، وما مِن أحد أحبُّ إلينا بعد أبيك منك). فلو كان بينهما شيءٌ مِن البغض والعداوة لما قال لها هذا الكلام.

قلتُ: لعَنَ اللهُ حُبّاً يُؤدّي بصاحبه إلى إحراق دارِ مَحبوبه، وإذا كان إحراقُ عمرَ لدار السيّدة الزهراء عليها السلام نابعاً مِن حبّه لها، فيا ليته أحبَّ عائشةَ بمثل هذا الحب، وأحرقَ دارَها كما فعل بدار سيّدة نساء العالمين.

ومتى كان إحراقُ بيوت الناس دليلاً على حبّهم؟؟؟

وهل أَمَرنا اللهُ بمودّة أهل البيت عليهم السلام، أم أَمَرنا بإحراق دارهم؟؟؟

وهل يَقبل عمرُ أن يُحرَق بيتُ أمهّ وأبيه؟

وهل يقبل أن يُهدِّد رجلٌ ابنتَه حفصةَ بإحراق دارها، وذلك بقوله: يا بنت عمر، والله ما مِن الخلق أحدٌ أحبُّ إلينا مِن أبيك، وما مِن أحدٍ أحبُّ إلينا بعد أبيك منكِ، وأيم الله ما ذاك بمانعي أن أُحرِق دارَكِ حُبّاً فيكِ وفي أبيك عمر!!!

فإن قَبِلَ بهذا فهو دَيوث. وإن لم يقبل به فهو منافق، إذ كيف يرفض

---

(١) أعني الوهابية.

ذلك في حقّ ابنته التي لا تسوى نعلَ السيّدة الزهراء عليها السلام، ويرضى ذلك في حقّ سيّدة نساء العالمين وابنة النبيِّ الأمين، ومَن يرضى الله لرضاها ويغضب لغضبها؟؟؟

وقول عمر: «يا بنت رسول الله صلى الله عليه وآله، والله ما من الخلق أحدٌ أحبُّ إلينا من أبيك، وما من أحد أحبُّ إلينا بعد أبيك منك» يدلُّ على أحد أمرين:

إمّا أنّه كان كاذباً في ادّعائه هذا، فأظهرَ بلسانه حُبَّها، وكان فعلُه مُخالفاً لقوله، وهذه صفةُ المنافقين.

وإمّا أنّه مُختلٌّ عقليّاً، إذ لا يصحّ في حقّ العاقل أن يُحبَّ شخصاً ثمّ يهدّده بإحراق داره.

والذي جاء في آخر الرواية يُثبت لك الاحتمال الأوّل، وذلك بقوله للسيّدة الزهراء عليها السلام: (وأيم اللهِ ما ذاك بمانعي إن اجتمع هؤلاء النفرُ عندكِ أن أمرتُهم أن يُحرَق عليهم البيتُ).

ووالله لا يدّعي حُبَّ سيّدة النساء ثمّ يُهدّدها بإحراق دارها بهذه الوقاحة إلّا مُنافقٌ فاجر، كائناً مَن كان. وهل يختلف معي المسلمون في هذا؟؟؟

ولو كان رسولُ الله صلى الله عليه وآله حاضراً حينها، أكان يرضى أن يَرى تهديدَ عمرَ لفاطمة الزهراء عليها السلام؟؟؟ فلعنة الله على القوم الظالمين.

على أنّ الحبّ هو الطاعة.

تَعصي الإلهَ وأنتَ تُظهر حُبَّه ... عارٌ عليكَ إذا فعلتَ شنيعُ
لو كان حبُّك صادقاً لأطعتَه ... إنّ المُحبَّ لمَن أحبَّ مُطيعُ

وإذا كان إحراقُ عمرَ لدار السيّدة الزهراء عليها السلام نابعاً مِن حبّه لها، فمـاذا كان صنعَ لو كان يبغضُها إذن؟؟؟

الشبهة الثانية

قال الناصبة: كلُّ ما جاء في هـذه الروايـة أنّ عمـر بـن الخطّاب هـدّد فاطمةَ الزهراء عليها السلام بإحراق دارها، وذلك بقوله: (وأيم اللهِ ما ذاك بمـانعي إن اجتمع هؤلاء النفرُ عنـدكِ أن أمـرتُهم أن يُحـرَق علـيهم البيـتُ). ولكنّـه لـم يُحرِقها، وإنّما اكتفى بالتهديد فقط!!!

قلتُ: لا يصدر مثلُ هذا الكلام إلّا مِن أبناء الزنا. كيـف يقـول هـؤلاء: إنّ عمر لم يُحرق الدارَ، وإنّما اكتفى فقط بتهديدها بالإحراق؟؟؟

أو هل يرضى الوهّابيُّ أن أُهدِّد أمَّه أو زوجَه بإحراق دارها؟؟؟

وهل يرضى الناصبةُ أن يـسبَّ الرجـلُ عائـشةَ ثـمّ يقـول: إنّمـا سـببتُها فقط، ولم أُكفِّرْها؟؟؟

وهل يشكُّ عاقلٌ في أنّ تهديد عمر هذا سيُغضِب فاطمةَ الزهراءَ عليها السلام؟

وقد ثبت في الصحيح أنّ غضبها غضبُ النبيّ صلى الله عليه وآله.

قال: «**فاطمةُ بَضعةٌ منّي، فَمَن أَغضَبها أغضبَني**»(١).

وقد صحّ أنّ مَن أغضبه دخلَ النار.

---

(١) صحيح البخاري، دار ابن كثير دمشق ـ بيروت، ص٩٢٤ [٣٧٦٧]. وتهـذيب خـصائص الإمام علي للنسائي، دار الكتب العلمية بيروت ص١٠٨ قال أبو إسحاق الحويني: إسناده صحيح.

قالت عائشة: مَن أغضبكَ يا رسولَ الله أدخلَهُ اللهُ النار[١].

فهاهي عائشةُ حكمَتْ على عمرَ بأنّه مِن أهل النار.

فما حُكم مَن قال بأنّ عمر مِن أهل النار يا بني وَهبون؟

وقد صحّ أنّ مَن آذى فاطمةَ الزهراء عليها السلام فقد آذى النبيَّ صلى الله عليه وآله.

قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «**إنّما فاطمةُ بَضعةٌ منّي، يؤذيني ما آذاها وينصبُني ما أَنصبها**»[٢].

وعمرُ بنُ الخطّاب آذى السيّدةَ الزهراء عليها السلام قطعاً حينما هدّدها بإحراق دارها. ومَن آذى النبيَّ صلى الله عليه وآله فهو ملعون.

فعن أبي بكر بن عُبيد الله بن أبي مليكةَ عن أبيه قال: جاء رجلٌ مِن أهل الشام فَسبَّ عليّاً عند ابن عبّاس، فحصبه ابنُ عبّاسٍ فقال: يا عدوَّ الله آذيتَ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم، إنّ الذين يُؤذون اللهَ ورسولَه لعنَهُمُ اللهُ في الدنيا والآخرة وأعدَّ لهم عذاباً مُهيناً. لو كان رسولُ الله صلى الله عليه وسلم حيّاً لآذيتَهُ[٣].

فها هو ابن عبّاسٍ يشهد على كلّ مَن آذى النبيَّ صلى الله عليه وآله بأنّه ملعونٌ في الدنيا والآخرة. ونحن نقول كما قال ابنُ عبّاس.

---

(١) الديباج على صحيح مسلم بن الحجّاج للسيوطي، دار الأرقم ٢٠١/١، والحديث في صحيح مسلم [٢٩٢٣].

(٢) المستدرك على الصحيحين، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ١٧٣/٣ قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين.

(٣) المستدرك على الصحيحين، دار الكتب العلمية بيروت ١٣١/٣ قال الحاكم: حديث صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي.

وهناكَ دليلان في متن الرواية يُثبتان إحراقَ عمرَ للدار، فضلاً عن رواية البلاذريّ والطبريّ والزهريّ التي ستأتي لاحقاً إن شاء الله تعالى.

الدليل الأوّل:

قولُ عمر: (وأيم اللهِ ما ذاك بمانعي إن اجتمع هؤلاء النفرُ عندكِ أن أمرتُهم أن يُحرَق عليهم البيتُ).

فقد أقسم عمرُ بأنّه سيُحرق الدارَ إن اجتمع هؤلاء النفرُ عندها. وقد ثبت أنّهم اجتمعوا عندها مرّةً ثانية، ولم يُبايعوا أبا بكر.

فإن قلتَ: روايةُ ابن أبي شيبةَ تثبتُ بيعتَهم لأبي بكر.

قلتُ: رواية البخاري تقول بأنّ عليّاً عليه السلام لم يُبايع، وروايةُ البخاريّ مُقدَّمةٌ على جميع الروايات الصحيحة عندهم.

ومِن المعلوم أنّ الحديث الصحيح مِن حيثُ القوّةُ على سبعة أقسام:

أوّلُها: ما اتّفق عليه البخاريُّ ومسلم، ثمّ ما تفرّد به البخاري، ثمّ ما تفرَّدَ به مسلم، ثمّ ما كان على شرطهما ولم يُخرجاه، ثمّ ما كان على شرط البخاري، ثمّ ما كان على شرط مسلم، ثمّ ما كان صحيحاً عند غيرهما، ولم يكن على شرط أحدِهما.

وفي رواية الطبري قال عمر: (والله لأُحرقنَّ عليكُم أو لتخرُجُنَّ إلى البيعة). وعليٌّ عليه السلام لم يخرج إلى البيعة في ذلك اليوم، بل لم يبايع ستّة أشهرٍ كاملة. فثبت إحراقُ عمر لدار بنت رسول الله صلى الله عليه وآله.

اللهم أن يلتزم النواصبُ بأنّ عمر أقسم بالله كاذباً. فنقول: كيف يكذبُ خليفةُ رسول الله صلى الله عليه وآله؟؟؟

وقد ثبت في صحيح مسلمٍ أنّ أمير المؤمنين عليه السلام كان يرى أبا بكرٍ وعمرَ كاذبيْن.

قال عمرُ بن الخطّاب لعليٍّ عليه السلام والعبّاس: فرأيتُماه[1] كاذباً آثماً غادراً خائناً، والله يعلمُ إنّه لصادقٌ بارٌّ رشيدٌ تابعٌ للحق. ثمّ تُوفّي أبو بكرٍ وأنا وليُّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ووَليُّ أبي بكر، فرأيتُماني كاذباً آثماً غادراً خائناً[2].

فإن قلت: وأين الدليل على أنّ كلَّ ما يقوله أو يراه عليٌّ عليه السلام فهو الحق؟

قلتُ: الأحاديث الصحيحةُ بل المتواترةُ في كُتب الفريقين، والتي صرّحت بعصمة أمير المؤمنين عليه السلام، إضافةً إلى آية التطهير. وإن كان مَن طهَّره اللهُ تطهيراً يرى الحقَّ باطلاً أو الباطلَ حقّاً، فما فائدة هذا التطهير؟؟؟

وما الفرق بينه وبين مَن لم يُطَهِّره اللهُ تطهيراً؟؟؟

عن عبد الرحمن بن أبي سعيدٍ عن أبيه قال: كنّا عند بيت النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم في نفرٍ من المهاجرين والأنصار، فخرج علينا فقال: «**ألا أُخبركُم بخِياركم؟**» قالوا: بلى. قال: «**خِياركم الموفون المطَيَّبون، إنّ الله يحبُّ الخفيَّ النقيَّ**».

قال: ومرَّ عليُّ بن أبي طالبٍ فقال: «**الحقُّ مع ذا، الحقُّ مع ذا**»[3].

---

(١) أي: رأيتُما أبا بكر.

(٢) صحيح مسلم، دار الكتب العلمية بيروت ١١١/٢.

(٣) مسند أبي يعلى الموصلي، دار المأمون للتراث ٣١٨/٢ قال حسين سليم أسد: صدقة بن ⇦

وقال ﷺ: «**عليٌّ مع القرآن والقرآنُ مع عليٍّ، لن يتفرّقـا حتّـى يَرِدا عليَّ الحوضَ**»[(١)].

وقال أيضاً: «**مَن أطاعني فقد أطاع اللهَ، ومَن عصاني فقد عـصى اللهَ، ومَن أطاع عليّاً فقد أطاعني، ومن عصى عليّاً فقد عصاني**»[(٢)].

وهذه الأحاديث كلُّها صحيحةٌ كما ترى. فإن شكَّ أحدٌ في عصمة أمير المؤمنين عليه السلام بعد هذا، فوالله إنّي لأشُكُّ في كونه مِن العُقلاء. لأنّه إذا ثبت كونُ الرجل دائماً مع الحقّ والحقّ معه، وأنّه مع القرآن والقرآن معه، وأنّ طاعته طاعةُ الله، ومعصيته معصيةُ الله، يكون معصوماً بالضرورة.

وقد اتّفق البخاريُّ ومسلمٌ على عدم بيعة عليٍّ عليه السلام لأبي بكرٍ ستّة أشهرٍ كاملة، فهي مُقَدَّمةٌ على جميع الأحاديث إنْ صحَّتْ.

⇨

الربيع ترجمه ابن أبي حاتم ولم يجرحه أحد، ووثّقه ابن حبان والهيثمي وباقي رجاله ثقات، والحديث ذكره الهيثمي وقال: رواه أبو يعلى ورجاله ثقات. ومجمع الزوائد، دار الكتب العلمية بيروت ٣٣٧/٧ قال الهيثمي: رواه أبو يعلى ورجاله ثقات.

(١) المستدرك على الصحيحين، دار الكتب العلمية بيروت ١٣٤/٣ قال الحاكم: حديث صحيح الإسناد، وأبو سعيد التيمي هو عقيصاء ثقة مأمون، ووافقه الذهبي. وفيض القدير للمناوي، دار الكتب العلمية بيروت ٤٥٥/٤ قال السيوطي: حسن. قال المناوي: وهذا كان أعلمَ الناس بتفسيره.

(٢) المستدرك على الصحيحين، دار الكتب العلمية بيروت ١٣١/٣ قال الحاكم: حديث صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي.

الدليل الثاني:

قولُ السيّدة الزهراء عليها السلام: (تعلمون أنّ عمر قد جاءني، وقد حلف بـالله لئن عُدتُم ليُحرقنَّ عليكم البيتَ، وأيمُ الله ليمضينَّ لما حلف عليـه). فهـا قـد حلفت السيّدةُ الزهراء عليها السلام بأنّ عمر سيُحرق دارَهـا، فإمّـا أن يلتـزم الوهّابيّـة بكونها صادقةً، فثبت الإحراقُ وثبتَ المطلوب.

وإمّا أن يقولوا بأنّها كذبت في قَسَمِها هـذا، وهـذا لا يقولـه إلّـا كـافرٌ مُكذِّبٌ لكلام الله تعالى، حيث شهد لها بالطهارة المطلقة في كتابه الكريم.

وسيأتي دليلُنـا الثالـثُ على إحـراق الـدار مِـن خـلال ثـلاث روايـاتٍ رجالُها ثقاتٌ.

الشبهة الثالثة

قال الناصبة: مَن الذي أخبرَ أسلمَ بما جرى بين عمرَ وفاطمةَ الزهراءِ عليها السلام؟ وقد جاء في الرواية أنّ عمر خرج حتّى دخل على فاطمةَ فقال: (يا بنت رسول الله صلى الله عليه وآله، والله ما مِن الخلق أحدٌ أحبُّ إلينا مِن أبيك، وما مِن أحد أحبُّ إلينا بعد أبيك منك، وأيم اللهِ ما ذاك بمانعي إن اجتمع هؤلاء النفرُ عندك أن أمرتُهم أن يُحرَق عليهم البيتُ).

قلتُ: أمّا سند الرواية فقد ثبت صحّتُه كما رأيتَ، كما ثبت أنّ أسلمَ حضر واقعة الهجوم. ولو فرضنا عدمَ كونه حاضراً حين الواقعة، فمن المُؤكَّد أنّه سمع الروايةَ مِن عمرَ بن الخطّاب بدليل ما رواه الحاكم بسنده عن زيد بن أسلم، **عن أبيه ، عن عمر.**

جاء في (البداية والنهاية):

قال الحافظ أبو بكر البيهقي: أنبأنا أبو عبد الله محمّد بن يعقوب، حدّثنا محمّد بن عبد الوهاب، ثنا عبدانُ بن عثمان العتكيُّ بنيسابور، أنبأنا أبو حمزةَ، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبيّ قال: لمّا مرضت فاطمةُ أتاها أبو بكرٍ الصدّيق، فاستأذن عليها، فقال عليٌّ: يا فاطمة، هذا أبو بكرٍ يستأذنُ عليك؟ فقالت: أتحبُّ أن آذن له؟ قال: نعم، فأذِنَتْ له. فدخل عليها يترضّاها فقال: والله ما تركتُ الدارَ والمالَ والأهلَ والعشيرةَ إلّا ابتغاءَ مرضاة اللهِ

ومرضاةِ رسولِه ومرضاتكم أهلَ البيت، ثمّ ترضّاها حتّى رَضيت[١].

ثمّ قال ابنُ كثير: وهذا إسنادٌ جيّدٌ قوي، والظاهرُ أنّ عامر الشعبيَّ سمعه مِن عليٍّ، أو ممَّن سمعه مِن علي[٢].

فكما أنَّ عامر الشعبيَّ يكون قد سمع تلك الروايةَ المزعومةَ مِن عليٍّ عليه السلام أو ممّن سمعها منه، فكذلك نقول: الظاهرُ أنّ أسلمَ سمع كلَّ تلك المحاورة مِن عمر بن الخطّاب.

وأُوَجِّه سؤالي لبني وهبون: ما الذي دعا أبا بكرٍ إلى أن يترضّى السيّدةَ الزهراءَ عليها السلام إذا لم يكن قد ظلمَها؟

وبأيّ شيءٍ أخطأ في حقّها حتّى ترضّاها؟

فإن قالوا: كان ذلك بسبب منعه إيّاها مِن خُمس خيبرَ وأرضِ فدَك.

قلتُ: فهذا إذن اعترافٌ منه في كون حديث «إنّا معاشرَ لا نورَث» مَكذوباً. فهل يلتزم الوهّابيّةُ بكون الراوي لهذا الحديث كذّاباً، ـ وهو في المقام أبو بكر ـ؟

وإن قالوا: إنّما ترضاها بسبب واقعة الهجوم على دارها ومحاولةِ إحراقها بمَن فيها.

قلتُ: هذا اعترافٌ بصحّة رواية الهجوم، والحمد لله ربِّ العالمين.

---

(١) البداية والنهاية لابن كثير، دار الكتب العلمية بيروت ٣١٣/٥.

(٢) البداية والنهاية لابن كثير، دار الكتب العلمية بيروت ٣١٣/٥.

الشبهة الرابعة

قال الناصبة: روايةُ ابن أبي شيبةَ تثبتُ بيعةَ عليٍّ عليه السلام لأبي بكرٍ، بدليل قول الراوي: (فانصرَفوا عنها، فلم يَرجِعوا إليها حتّى بايَعوا لأبي بَكر).

قلتُ: كلُّ كتب القوم ليست حُجّةً علينا، ونحن إنّما نلزمهم بما ألزموا به أنفسَهم، فيحقُّ لنا الاحتجاجُ عليهم بكلّ حرفٍ ثبتَ عندهم، ولا يجوز لهم الاحتجاجُ علينا بأي حرفٍ مِن كتبهم، وهذا واضحٌ وبديهي.

ثانياً، صحيحُ البخاري ـ عند القوم ـ أصحُّ كتابٍ تحت أديم السماء، ورواياتُه أصحُّ الروايات، وقد جاء فيه أنّ عليّاً عليه السلام لم يُبايع أبا بكرٍ ستّة أشهرٍ كاملة، على أنّه لا علاقة لهذه المسألة بموضوع الهجوم على الدار.

عن عائشة أنّ فاطمة عليها السلام بنتَ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أرسلَتْ إلى أبي بكرٍ تسأله ميراثَها من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ممّا أفاء اللهُ عليه بالمدينة وفدك وما بقي من خُمس خيبر، فقال أبو بكر: إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: لا نورَثُ، ما تركنا صدقةٌ، إنّما يأكل آلُ محمّدٍ صلى الله عليه وآله وسلم من هذا المال. وإنّي والله لا أُغيّرُ شيئاً من صدقة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن حالها التي كانت عليها في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولأعملَنَّ فيها بما عمل به رسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم، فأبى أبو بكرٍ أن يدفع إلى فاطمةَ منها شيئاً. فوَجَدَتْ فاطمةُ على أبي بكرٍ في ذلك، فهجرَتْهُ فلم تُكلّمهُ حتّى تُوفّيتْ، وعاشتْ بعد النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ستّةَ أشهر، فلمّا تُوفّيتْ دفَنها زوجُها عليٌّ ليلاً، ولم يُؤذِن بها أبا بكر، وصلّى عليها، وكان لعليٍّ وجهٌ حياةَ فاطمةَ، فلمّا

تُوفّيت استنكر عليٌّ وجوهَ الناس، فالتمس مصالحةَ أبي بكرٍ ومبايعتَه، ولم يكن يبايع تلك الأشهر(١).

والسؤال هنا: لماذا امتنع أميرُ المؤمنين عليه السلام عن بيعة أبي بكرٍ طيلة هذه المدّة؟؟؟

فإن قال قائل: كان يجمع القرآنَ في بيته.

قلتُ: بيعةُ الرجل لا تحتاج منه أكثرَ مِن وضع يده في يد المبايَع له، وهذا كلُّه لن يأخذ أكثرَ مِن ثلاث ثوان. فكان بإمكان أمير المؤمنين عليه السلام مبايعةُ أبي بكرٍ في لحظةٍ واحدةٍ وبعدها يتفرّغُ لجمع القرآن الكريم.

ولا أدري كيف يدَّعي القومُ أنّ القرآن الكريم لم يُجمَع في زمن النبيّ صلى الله عليه وآله! وكيف يأمرُنا النبيُّ صلى الله عليه وآله بالتمسُّك بالقرآن وأهل البيت عليهم السلام ـ كما في حديث الثقلين المتواتر ـ إذا لم يكن القرآنُ مُدَوَّناً مَجموعاً بشكلٍ واضحٍ وجلي!!!

وهل مِن دأب العقلاء أن يأمروا الناس بالتمسُّك بالمعدوم؟؟؟

وإن قالوا: المهمُّ أنّه بايع في النهاية، ولو بعد مدّة طويلة.

قلتُ: بيعةُ المكرَه ـ باتّفاق المسلمين ـ لا تنعقد، فإذا ثبت أنّ عليّاً عليه السلام بايع أبا بكرٍ بعد ستّة أشهر، فلأنّ أبا بكرٍ أحرقَ داره في حياة السّيدة الزهراء عليها السلام، فلماذا لا يفعل أكثرَ مِن ذلك بعد شهادتها عليها السلام؟

جاء في (فقه السياسة على منهاج النبوّة):

(١) صحيح البخاري، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت ص١٠٤٠ [٤٢٤٠].

لا تنعقدُ بيعة المكرَه، ولا تقع، لأنّه لا يترتَّبُ على الإكراه حكمٌ في الشريعة كما بيّناه، ولهذا لمّا خرج محمّد النفس الزكيّة على المنصور، وأفتى الإمامُ مالكٌ أهلَ المدينة ببيعته، قيل له: فإنّ في أعناقنا بيعةً للمنصور. فقال: إنّما كنتُم مُكرَهين، وليس لمُكرَهٍ بيعةٌ[1].

(١) فقه السياسة على منهاج النبوّة لمحمد التواتي الخزرجي، دار الكتب العلمية بيروت ص٦٤.

الشبهة الخامسة

قال الناصبة: هل مِن المعقول أن تفتح فاطمةُ الزهراءُ عليها السلام البابَ لعمرَ بنِ الخطّاب، وفي الدار عليٌّ عليه السلام؟

قلتُ: قد أثبتنا مِن خلال صحيحة ابن أبي شيبةَ أنّ أمير المؤمنين عليه السلام لم يكن في الدار حينَ هجوم القوم على بضعة الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله.

ثانياً: صحيحةُ ابن أبي شيبةَ تقول بأنّ عمر بن الخطّاب هو مَن دخل بيتَ السيّدة الزهراء عليها السلام، وليس في الرواية أنّها هي مَن فتحت له الباب. بل ظاهرُ الرواية أنّه دخل البيتَ عنوةً،ومعه السلاح، كماثبت في روايات الثقات.

ومن هنا نسأل بني وهبون: كيف دخل عمرُ بيتَ السيّدة الزهراء عليها السلام في غيابِ أمير المؤمنين عليه السلام؟

هل فتحت له سيّدة النساء بابَ دارها، وهذا لا تفعله حتّى مَن لا دين لها، فكيف بسيّدة نساء أهل الجنّة!

أم أنّ عمر كبسَ البيتَ ودخله بالقوّة بلا إذنٍ ولا استئذان، كما قال ابنُ تيمية؟

ثالثاً: هل مِن المعقول أن تخرج عائشةُ بجيشٍ جرّارٍ لقتال خليفة المسلمين ومعها الرجالُ الأجانب؟

فمَن أشكلَ على فاطمةَ الزهراء عليها السلام عليه أن يُشكِل على عائشةَ بطريقٍ أولى.

الشبهة السادسة

قال الناصبة: جاء في الرواية أنّ عمر بن الخطّاب قال: (وأيْمُ اللهِ ما ذاك بمانعي إن اجتمع هؤلاء النفرُ عندكِ أن أمرتُهم **أن يُحرَق عليهم البيت**). ولم يقُل: (أن يُحرَقَ عليكِ البيتُ).

قلتُ: في البيت عليٌّ والحسنُ والحسينُ وفاطمةُ الزهراء عليهم السلام، وإذا هدّد بإحراق بيت فاطمةَ الزهراء عليها السلام، فمعناه أنّ غرضه مِن هذا التهديد هو إحراقُ أهل البيت عليهم السلام.

وواضحٌ أنّه إذا أحرقَ بيتَ فاطمةَ الزهراءِ عليها السلام فسيُحرَقُ كلُّ مَن في البيت، بما فيهم السيّدةُ الزهراء عليها السلام.

وهؤلاء الأربعة كلّهم مِن أهل البيت الذين أذهب اللهُ عنهمُ الرجسَ وطهَّرهم تطهيراً، وأوجبَ على الأمّة مودَّتَهم. فبدلَ أن تحترمهم الأمّةُ وتتمسّك بهم، راحت لتحرقَ دارَهم. تماماً كما فعلت عائشةُ يومَ الجمل، حيث خرجت مِن دارها وعصتِ اللهَ ورسولَه وراحت تُحارب العترةَ الطاهرة، ولو كان النصرُ مِن نصيبها لقتلت عليّاً والحسنَ والحسينَ عليهم السلام شرَّ قتلة. كيف لا وقد ثبت في الرواية الصحيحة أنّها سجدت حين سمعت بمقتل أمير المؤمنين عليه السلام. فأيُّ بُغضٍ وأيُّ حقدٍ كان مِن هؤلاء لأهل البيت عليهم السلام !!!

ثانياً: ما ذنبُ فاطمةَ الزهراءِ عليها السلام حتّى يُحرَق بيتُها إذا اجتمع فيه الزبيرُ

ومَن كان معه مِن المهاجرين؟؟؟

ثالثاً: جاء في رواية البلاذري أنّ فاطمة الزهراء عليها السلام قالت: يا ابن الخطّاب، أتُراكَ مُحرِّقاً عليَّ بابي؟ قال: نعم[1].

ورجالُها ثقات.

وهذا تصريحٌ منه بأنّ هدفه هو إحراقُ بيت السيّدة الزهراء عليها السلام، ووالله لا يُفَكِّرُ في إحراق بيتها إلّا كافرٌ ملعون، أدعو اللهَ أن يحشره مع أبي لهبٍ وأبي جهل، وأتحدّى جميعَ بني وهبون ـ الذين يدّعون حبَّهم للسيّدة الزهراء عليها السلام ـ أن يقولوا: اللهم آمين.

---

(١) أنساب الأشراف للبلاذري، دار المعارف بمصر ٥٨٦/١.

الشبهة السابعة

قال الناصبة: أين كان عليٌّ عليه السلام حين الهجوم على الدار، ولماذا لم يُدافع عن زوجِه فاطمةَ الزهراءِ عليها السلام حينما أحرق عمرُ دارَها؟

قلتُ: الروايةُ الصحيحة عند القوم تقول بأنّ عليّاً عليه السلام لم يكن في البيت حين هجم الظالمون على دار الوحي والتنزيل. بدليل قول الراوي: (فلمّا خرج عمرُ جاؤوها).

ثمّ إنّ عدم وجود دليلٍ مِن كتب القوم على أنّ عليّاً عليه السلام لم يُدافع عن السيّدة الزهراء عليها السلام لا يعني أنّه لم يُدافع عن بيته في الواقع، وعدمُ الوُجدان لا يدلُّ على عدم الوجود، فلعلّه دافع، والتاريخُ لم يذكر لنا شيئاً عن ذلك، بسبب السلطة الحاكمة التي كانت تمنع الناس مِن ذكر ما جرى بين الصحابة.

على أنّه صحّ في رواية البلاذري والطبري أنّ القوم جاؤوا إلى الدار ومعهم السلاحُ والنار. فكيف سيقاتلهم أميرُ المؤمنين عليه السلام ولا ناصرَ له؟

وماذا يصنع أميرُ المؤمنين عليه السلام إذا غدرت به الأمّة!

عن حيّان الأسدي: سمعتُ عليّاً يقول: قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**إنّ الأمّة ستغدر بك بعدي، وأنتَ تعيشُ على ملّتي، وتُقتل على سنّتي، مَن أحبَّكَ أحبَّني، ومن أبغضكَ أبغضني، وإنّ هذه ستُخضَّبُ من**

هذا» يعني لحيتَه من رأسه[١].

فإن قلتَ: أليس عليٌّ عليه السلام شجاعاً، فكيف لم يقاتلهم لوحده؟

قلتُ: النبيُّ صلى الله عليه وآله أشجعُ مِن عليٍّ عليه السلام، فلماذا لم يُقاتل مشركي قريش ليلةَ المبيت، حينما هجموا على داره فجراً بقيادة الصحابي المشرك خالد بن الوليد، فخرج من بيته مُتَخفّياً؟

وقد ثبت أنّ عمر بن الخطّاب استطاع أن يمنع الناسَ من تدوين سنّة رسول الله صلى الله عليه وآله، وكان يسجنُ الصحابة إذا قالوا: قال رسولُ الله صلى الله عليه وآله،فكيف لا يستطيع غيرُه أن يمنعَ الناس مِن تدوين ما جرى بين الصحابة!!!

قال الذهبي: كلامُ الأقران إذا تبرهنَ أنّه بهوى وعصبيّة، لا يُلتفت إليه، بل يُطوى ولا يُروى، كما تقرَّر الكفُّ عن كثيرٍ ممّا شجرَ بين الصحابة وقتالهم رضي الله عنهم أجمعين، وما زال يمرُّ بنا في ذلك في الدواوين والكُتب والأجزاء، ولكنَّ أكثرَ ذلك منقطعٌ وضعيف، وبعضُه كذبٌ، وهذا فيما بأيدينا وبين علمائنا، فينبغي طَيُّهُ وإخفاؤُه، بل إعدامُه، لتصفوَ القلوبُ، وتتوفّرَ على حبّ الصحابة، والترضّي عنهم، وكتمانُ ذلك مُتَعَيِّنٌ عن العامّة وآحاد العلماء، وقد يُرَخَّصُ في مطالعة ذلك خلوةً للعالِم المنصِف العَرِيِّ

---

(١) المستدرك على الصحيحين، دار الكتب العلمية بيروت ١٥٣/٣ قال الحاكم: صحيح، ووافقه الذهبي.

من الهوى، بشرط أن يستغفر لهم[١].

فها هو الذهبي يُفتي بحرمة كتابة ما جرى بين الصحابة، فما يُدرينا لعلّه مَحى مِن كتبه أنّ عليّاً عليه السلام قاتلَ المنافقين الذين هجموا على دار الوحي والتنزيل!

على أنّه لا علاقة لمسألة الدفاع بمسألة الهجوم على الدار.

والغريبُ في الأمر أنّ الذهبيّ يُفتي بحرمة الخوض فيما شجر بين الصحابة، ثمّ هو يُصنّف الكُتبَ فيما جرى بين هؤلاء الصحابة العدول، الذين قاتلَ بعضُهم بعضاً، وسبَّ بعضُهم الآخر!!!

وإذا فرضنا أنّ عليّاً عليه السلام لم يُقاتل هؤلاء، فلوصيّة النبيّ صلى الله عليه وآله، كما جاء في صحاح القوم.

فعن عليّ بن أبي طالبٍ عليه السلام قال: قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم: «**إنّه سيكون بعدي اختلافٌ أو أمرٌ، فإن استطعتَ أن تكون السلمَ فافعل**»[٢].

وعن أبي سلامٍ قال: قال حُذيفة بن اليمان: قلتُ: يا رسول الله! إنّا كُنّا بِشَرٍّ، فجاء اللهُ بخير، فنحنُ فيه، هل مِن وراء هذا الخير شرٌّ؟ قال: «**نعم**». قلتُ: هل وراء ذلك الشرّ خيرٌ؟ قال: «**نعم**». قلتُ: فهل وراء ذلك الخير شَرٌّ؟ قال: «**نعم**». قلتُ: كيف؟ قال: «**يكون بَعدي أئمّةٌ لا يَهتدون بهُداي، ولا يَستنُّون بسُنّتي، وسيقوم فيهم رِجالٌ قلوبُهم قلوبُ الشياطين في**

---

(١) سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة ٩٢/١٠.

(٢) مجمع الزوائد، دار الكتب العلمية بيروت ٣٣٦/٧ قال الهيثمي: رواه عبد الله ورجاله ثقات.

جُثمان إنس». قال: قلتُ: كيف أصنع يا رسول الله إن أدركتُ ذلك؟ قال: «**تسمعُ وتُطيع للأمير، وإن ضُرِبَ ظَهرُك وأُخِذَ مالُك، فاسمَعْ وأَطِعْ**»[1].

وأخرج البخاريُّ بسنده عن عبد الله بن عبّاسٍ عن النبيّ ﷺ قال: «**مَن رَأَى مِن أَميره شيئاً يَكرُهُهُ فلْيَصْبِرْ عَليه**»[2].

وهذا تماماً ما فعله أميرُ المؤمنين ؑ، فسمعَ وأطاعَ لرجالٍ قلوبُهم قلوبُ الشياطين في جثمان إنس، وكيف لا يكون كذلك مَن تجرّأ بكلّ وقاحةٍ على الهجوم على بيت سيّدة نساء العالمين!!!

وليس هذا بمُستَغرَبٍ مِن أمثال هؤلاء، لأنّهم يُولُّون أدبارَهم أمام الكفّار، ويجبنون أمامَ عدوّ الإسلام، وينهزمون عند لقاء رجالِ المشركين، ثمّ يتحوّلون إلى أُسودٍ أمام بنتِ رسول الله ﷺ!!!

ثمّ نقول: هَبْ أنّ عليّاً ؑ لم يُدافع عن السيّدة الزهراء ؑ حين الهجوم على الدار. هل هذا دليلٌ على ضعف رواية الهجوم، وقد بيّنا لك أنّها صحيحةٌ على شرط الشيخين؟؟؟

وبعدما أجبنا على هذه الشبهة الهشّة نقول : أين كان عثمانُ بن عفّانٍ حينما هجم خيرُ القرون على داره وتحرَّشوا بعجيزة زوجه نائلةَ بنتِ الفَرافصة؟

---

(١) صحيح مسلم، دار الكتب العلمية بيروت ٣/٢٣٧.

(٢) صحيح البخاري، دار الفكر ـ بيروت ـ ص٣٣٤ [٧٠٥٤].

ويعتقـدُ القـومُ بأفـضليّة عثمـانَ علـى أميـر المـؤمنين عليه السلام. ولا أدري كيف يُقارَنُ رَجلٌ كأبي بكرٍ وعمرَ وعثمانَ بنفس رسول الله صلى الله عليه وآله!!!

قال ابنُ تيمية: وهذا إجماعٌ منهم[١] على تقديم عثمانَ على علي، فلهذا قال أيّوبُ وأحمدُ بن حنبل والدارقطني: مَن قَدَّمَ عليّاً على عثمانَ فقد أزْرى بالمهاجرين والأنصار[٢].

قال الدكتور ناصر بن علي عائض حسن الشيخ:

عقيدةُ أهل السُنّة والجماعة في ترتيب الخلفاء الأربعة في الإمامة كترتيبهم في الفضل[٣].

---

(١) أي الصحابة.

(٢) مجموع الفتاوى، دار الكتب العلمية بيروت ٢/٢٢١.

(٣) عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام، مكتبة الرشد ـ الرياض ـ ص٥١٤.

خيرُ القرون يَتحرَّشُ بعجيزة نائلة!!!

جاء في (صحيح تاريخ الطبري):

فلمّا خرج(١) محمّد بن أبي بكرٍ وعرفوا انكسارَه، ثارَ قُتَيْرَةُ وسُودانُ بن حمران السكونيّان، والغافقيُّ، فضربه(٢) الغافقيُّ بحديدةٍ معه، وضربَ المصحفَ برجله، فاستدار المصحفُ، فاستقرَّ بين يديه، وسالت عليه الدماء، وجاء سُودان بن حمرانَ ليضربه، فانكبَّتْ عليه نائلةُ بنتُ الفرافصة، واتّقت السيفَ بيدها، فتعمَّدها، ونفحَ أصابعها، فأَطَنَّ أصابع يدها وولَّتْ، فغمزَ أوراكَها وقال: إنّها لكبيرةُ العَجيزة، وضربَ عثمانَ فقتلَه(٣).

قال الدكتور أحمد إسماعيل المُقَدَّم:

ولمّا دخل الثُوّارُ المُتمرِّدون على أمير المؤمنين عثمانَ ليقتلوه حاولت زوجتُه نائلةُ بنتُ الفرافصة أن تستره بشَعرها، فقال لها أميرُ المؤمنين: «خُذي خمارَك، فلعَمري لَدُخولُهم عليَّ أعظمُ مِن حرمة شَعرك»(٤).

وقال محمّد رضا كحّالة:

ومِن شدّة وفائها لعثمانَ أنّها عرضت نفسَها للقتل لمّا دخل الناسُ مِن

---

(١) من بيت عثمان.

(٢) أي: ضربَ عثمانَ بنَ عفان.

(٣) صحيح تاريخ الطبري لمحمد بن طاهر البرزنجي، دار ابن كثير ٣٤٦/٣.

(٤) أدلة الحجاب، دار الإيمان ـ اسكندرية ـ ص١٠٦.

خوخة دار عثمان، فنزلوا بأمراس الحبال مِن سور الدار، معهم السيوف، فلمّا رأت نائلةُ ذلك منهم نشرت شعرها. فقال عثمان: خُذي خمارَك، فلعَمري لَدُخولُهم عليَّ أعظمُ مِن حُرمة شَعرك[1].

فأين كان عثمان، ولماذا لم يُدافع عن نفسه وعِرضه؟؟؟

وهو عند القوم أشجعُ مِن عليٍّ عليه السلام، بدليل أنّهم قَدَّموه عليه. فأين طارت هذه الشجاعة؟ ومَن أشكلَ على عليٍّ عليه السلام لزمَهُ أن يُشكِل على مَن هو أشجعُ مِن عليٍّ عليه السلام بطريقٍ أولى.

وعثمانُ تَحرَّشوا بعِرضه وغَمزوا أوراكَهم في عَجيزة نائلة وهو يَتفرّجُ لا يُحرِّك ساكناً. بينما لم يحدث هذا مع أمير المؤمنين عليه السلام. نعم هَجمَ على داره رِجالٌ قلوبُهم قلوبُ الشياطين، وقاموا بإحراق دارهم، أحرقَ اللهُ قلوبَهم يومَ لا ينفع مالٌ ولا بنونَ إلّا مَن أتى اللهَ بقلبٍ سَليم.

وكان أولى على عثمانَ أن يُدافع عن نفسه، لأنّه كان حاكماً حينها، والجيوشُ الإسلاميّة كلُّها بيده وتحت سيطرته، بينما لم يكن أميرُ المؤمنين عليه السلام كذلك، وإنّما كان مُستَضعَفاً مَغدوراً، لعنَ اللهُ مَن غَدرَ به وظَلَمَه.

والغريبُ في الأمر أنّهم جعلوا سكوتَ عثمان هنا فضيلةً لا تُضاهيها فضيلة، بينما راحوا يُشكِلون على قعود أمير المؤمنين عليه السلام حين هجم الطُغاةُ على داره. مع أنّنا بيَّنا سبب سكوته، وذكرنا أنّه كان خارجَ الدار حينها.

---

(١) أعلام النساء، مؤسسة الرسالة ص١٥٠.

بخلاف ما وقع معَ عثمان.

قال ابن تيمية:

ومِن المعلوم بالتواتر أنّ عثمان كان مِن أكفِّ الناس عن الدماء، وأصبَرِ الناس على مَن نال من عِرضه . . . فكان صبرُ عثمانَ حتّى قُتل مِن أعظم فضائله عند المسلمين[1].

قلتُ: فكذلك كان صبرُ أمير المؤمنين عليه السلام على مَن أحرق دارَه، مِن أعظم فضائله عند المؤمنين، إذْ قَدَّمَ مصلحةَ الإسلام على مصلحته الفرديّة، وهذا أعظمُ الإيمان.

فإن قال قائل: عثمان لم يُدافع عن نائلةَ بسبب كِبر سِنّه.

قلتُ: الشجاعةُ لا علاقة لها بالسن، فالشجاعُ شجاعٌ، سواءٌ كان صغيرَ السنِّ أو كبيراً، والجبانُ جبانٌ سواءٌ صَغُر سِنُّه أو كَبُر. وهذا عمّار بن ياسرٍ رضي الله عنه قاتلَ يومَ صفّينَ قتالَ الأبطال إلى أن نال الشهادةَ وعمرُهُ حينئذٍ قد جاوز التسعين.

وكيف ننتظرُ مِن رَجلٍ فرَّ يومَ أُحُدٍ وتركَ النبيَّ صلى الله عليه وآله وسطَ سيوف المشركين أن يُدافع عمّن لا يسوى نعلَ رسول الله صلى الله عليه وآله!!!

(١) منهاج السنة طبعة ١٩٨٦م ٦/٢٨٦.

إبراهيم (عليه السلام) لا يدافع عن زوجه سارة!!!

أخرج البخاريُّ بسنده عن أبي هريرةَ قال: لَم يكذب إبراهيمُ عليه السلام إلّا ثلاثَ كَذَبات: ثنتَين منهُنَّ في ذات الله عزّ وجلّ، قولُه: ﴿**إنّي سَقيمٌ**﴾، وقولُه: ﴿**بل فَعلَهُم كَبيرُهُم هذا**﴾. وقال: بينا هو ذاتَ يومٍ وسارةُ، إذ أتى على جبّارٍ من الجبابرة، فقيل له: إنّ هاهنا رجلاً معه امرأةٌ من أحسن الناس، فأرسلَ إليه، فسأله عنها، فقال: مَن هذه؟ قال: أُختي، فأتى سارةَ قال: يا سارةُ، ليس على وجه الأرض مُؤمنٌ غيري وغيرَك، وإنّ هذا سألَني فأخبرتُه أنّك أُختي، فلا تُكذّبيني، فأرسلَ إليها، فلمّا دخلتْ عليه ذهبَ يتناولُها بيده فأُخذَ، فقال: ادعي اللهَ لي ولا أضُرُّك، فدَعَت اللهَ فأُطلقَ، ثمّ تناولَها الثانيةَ فأُخذَ مثلَها أو أشدَّ، فقال: ادعي اللهَ لي ولا أضرُّك، فدَعَت فأُطلقَ، فدعا بعضَ حَجَبَته فقال: إنّكم لم تأتوني بإنسان، إنّما أتيتموني بشيطان، فَأَخْدَمَها هاجَرَ، فأَتَتْهُ وهو قائمٌ يُصلّي، فأومأ بيده: مَهْيَا؟ قالت: ردَّ اللهُ كيدَ الكافر ـ أو الفاجر ـ في نحره، وأَخْدَمَ هاجَرَ[1].

فلماذا لم يُدافع إبراهيمُ عن زوجه سارة، وهو أشجعُ مِن عليٍّ عليه السلام عند القوم؟ فَهَلّا سمعنا منكُم جواباً علميّاً يا بني وهبون؟؟؟

قال الحافظ ابن حجر:

---

(١) صحيح البخاري، دار الكتب العلمية بيروت ١٧٩/٢ [٣٣٥٨].

واختُلف في السبب الذي حَملَ إبراهيمَ على هذه الوصيّة، مع أنّ ذلك الظالمَ يريدُ اغتصابَها على نفسِها، أُختاً كانت أو زوجة، فقيل: كان مِن دين ذلك الملك أن لا يتعرَّض إلّا لذوات الأزواج، كذا قيل، ويحتاجُ إلى تتمّة، وهو أنّ إبراهيم أراد دفعَ أعظم الضَرَريْن بارتكاب أخفِّهما، وذلك أنّ اغتصابَ الملك إيّاها واقعٌ لا محالة، لكن، إنْ عَلمَ أنّ لها زوجاً في الحياة حملتهُ الغيرةُ على قتله وإعدامه أو حبسه وإضراره[1].

فأين كان شيخُ الأنبياء حينما أراد الملكُ الظالمُ اغتصابَ زوجِه سارة؟؟؟

فإن قلتَ: إنّما فعلَ ما فعلَ دفعاً لأعظم الضررين بارتكاب أخفِّهما.

قلتُ: كذلك فعلَ أميرُ المؤمنين عليه السلام تأسّياً بشيخ الأنبياء. فلماذا باءُ إبراهيمَ تجرُّ وباءُ عليٍّ عليه السلام لا تَجُر؟؟؟

---

(١) فتح الباري، دار الكتب العلمية بيروت ٤٧٩/٦.

الشبهة الثامنة

قال الناصبة: أنتم بين أحد خيارين، إمّا أنّ رواية الهجوم ضعيفةُ السند، فبطَلَتْ دعواكم. وإمّا أنّها صحيحةٌ فبطَلَ كونُ عليٍّ عليه السلام شُجاعاً.

قلتُ: يحاول الناصبةُ بهذا الإلزام الهشِّ أن يُنكروا أحدَ أمريْن: صحّةَ رواية الهجوم، أو كونَ أمير المؤمنين عليه السلام شجاعاً.

وقد ثبت في صحاحهم كلا الأَمريْن. أعني صحّةَ رواية الهجوم، وكونَ عليٍّ عليه السلام شجاعاً، بل هو أشجعُ الصحابة. وإذا ثبت الأمران، ثبت المطلوب، بغضِّ النظر عن السبب الذي دعا أميرَ المؤمنين عليه السلام إلى السكوت. لأنّ جهلَنا بحكمة شيء ما لا يُسَوِّغ لنا إنكارَ أصل الحادثة إذا ثبتت بالدليل.

هل ترى أنّه مِن العقل أن يقول المسلم: ما دُمْنا لا نعرف الحكمةَ مِن كون صلاة الصبح ركعتين، فهذا دليل على بطلان كونها ركعتين!!!

على أنّنا ذكرنا سببَ قعوده ـ إن صحَّ قعودُه ـ وإذا قدَّمَ الرجلُ مصلحةَ الإسلام على مصلحته الشخصيّة، فهذا مِن أعظم فضائله.

وأمّا صحّة رواية الهجوم فقد ثبتت والحمد لله، على أننا سنذكر لاحقاً إن شاء الله تعالى تصحيحَ علماء القوم لهذه الرواية.

وأمّا كونُ أمير المؤمنين عليه السلام شجاعاً، فقد ثبت بالتواتر. وعليه تندفعُ شبهةُ النواصب.

قال محبُّ الدين الطبري: تقدَّم بذكر اختصاصه بدفع الراية إليه يومَ خيبرَ طرفٌ منه، وشهرةُ إبلائه ببدرٍ وأُحد وخيبرَ وأكثرِ المشاهد قد بلغت حدَّ التواتر، حتّى صارت شجاعتُه معلومةً لكلّ أحدٍ بالضرورة، بحيث لا يمكنه دفعُ ذلك عن نفسه، وتقدَّم في ذكر أنّه أعلمُ الناس بالسُنَّة حديثُ عبد الله بن عيّاش بن أبي ربيعةَ وفيه طرفٌ منه[1].

(١) ذخائر العقبى في مناقب ذوي القُربى، دار الكتب العلمية بيروت ص١١٨.

تصحيح العلماء لرواية الهجوم

وسأذكر هنا متنَ الرواية كما جاء في مصادر القوم، وأذكرُ تصحيحَ علمائهم لها، ومِن الله التوفيق.

تصحيح الشثري

قال ابنُ أبي شيبة: حدّثنا محمّد بن بشر، حدّثنا عُبيد الله بن عمر، حدّثنا زيدُ بن أسلمَ عن أبيه أسلمَ أنّه حين بويعِ لأبي بكرٍ بعد رسول الله ﷺ كان عليٌّ والزبيرُ يدخلان على فاطمةَ بنتِ رسول الله ﷺ، فيشاورونها ويرتجعون في أمرهم، فلمّا بلغ ذلك عمرَ بن الخطّاب خرج حتّى دخل على فاطمةَ فقال: يا بنت رسول الله ﷺ، والله ما مِن الخلق أحدٌ أحبُّ إلينا مِن أبيك، وما مِن أحدٍ أحبُّ إلينا بعد أبيك منكِ، وأيمُ الله ما ذاك بمانعي إن اجتمع هؤلاء النفرُ عندكِ أن أمرتُهم أن يُحرَق عليهم البيتُ، قال: فلمّا خرج عمرُ جاؤوها فقالتْ: تعلمون أنّ عمر قد جاءني، وقد حلف بالله لئن عدتُم ليُحرقنَّ عليكم البيتَ، وأيمُ الله ليمضينَّ لما حلف عليه، فانصرِفوا راشدين، فَرُوا رأيَكُم ولا تَرجِعوا إليَّ، فانصرَفوا عنها، فلم يَرجِعوا

إليها حتّى بايَعوا لأبي بَكر[١].

قال الدكتور سعد بن ناصر الشثري: **صحيح.**

(١) مصنف ابن أبي شيبة، دار كنوز إشبيليا ١٤٣/٢١ قال سعد بن ناصر الشثري: صحيح، أخرجه أحمد في فضائل الصحابة [٥٣٢] وابن عبد البر في الاستذكار ٩٧٥/٣ وابن أبي عاصم في الآحاد [٢٩٥٢]. انتهى. وانظر مسند فاطمة الزهراء رضي الله عنها لجلال الدين السيوطي ص٧٥ قال فواز أحمد زمرلي: سنده صحيح.

تصحيح عمرو بن عبد المنعم

قال ابن أبي عاصم: حدّثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدّثنا محمّد بن بشر، حدّثنا عبيد الله بن عمر، عن زيد بن أسلم، عن أبيه قال:

بلغ عمرَ بن الخطّاب أنّ ناساً يجتمعون في بيت فاطمة، فأتاها فقال: يا بنت رسول الله ﷺ، ما كان أحدٌ مِن الناس أحبَّ إلينا مِن أبيك، ولا بعدَ أبيك أحبَّ إلينا منك. فقد بلغني أن هؤلاء النفر يجتمعون عندك، وأيمُ الله لئن بلغني ذلك لأُحرِّقَنَّ عليهم البيت.

فلمّا جاؤوا فاطمة قالت: إنّ ابن الخطّاب قال كذا وكذا، فإنه فاعلٌ ذلك. فَتَفَرَّقوا حتى بويِع لأبي بكر رضي الله عنه[1].

قال عمرو بن عبد المنعم: **إسناده صحيح.**

وفرقٌ بين قول الرجل: (لأُحْرِقَنَّ عليهم البيت)، وبين قوله (لأُحَرِّقَنَّ عليهم البيتَ). إذْ الثانيةُ تُفيدُ المبالغةَ في الإحراق، فأي ضغينة كانت من هؤلاء لأهل البيت عليهم السلام!!!

عن عليّ بن أبي طالبٍ عليه السلام قال: بينما رسولُ الله ﷺ آخذٌ بيدي

---

(١) المُذكِّر والتذكير والذكر، دار الصحابة للتراث بطنطا ص٤١. قال عمرو بن عبد المنعم: إسناده صحيح، أخرجه ابن أبي شيبة في المصنّف وفيه ذكر الرجلين الذين كانا يجتمعان عند فاطمة، وهما: علي بن أبي طالب والزبير بن العوام.

ونحن نمشي في بعض سكك المدينة إذ أتينا على حديقة، فقلتُ: يا رسول الله ما أحسنها من حديقة، قال رسول الله ﷺ: «**لك في الجنّة أحسنُ منها**» حتّى مررنا بسبع حدائقَ، كلٌّ ذلك أقول: ما أحسَنها، ويقول: «**لك في الجنّة أحسنُ منها**»، فلمّا خلا لي الطريق، اعتنقني ثمّ أجهشَ باكياً، قال: قلت: يا رسول الله: ما يُبكيك؟ قال ﷺ: «**ضغائنُ في صدور أقوامٍ لا يبدونها إلّا من بعدي**». قال: قلت: يا رسول الله في سلامةٍ من ديني؟ قال ﷺ: «**في سلامةٍ من دينك**»(١).

---

(١) المطالب العالية، دار العاصمة ١٠١/١٦ قال عبد الله الشهري: حسن لغيره.

تصحيح أبي ياسر الردادي

قال ابن أبي عاصم: حدّثنا أبو بكر بن أبي شيبة، نا[1] محمّد بن بشر، نا عُبيد الله بن عمر، عن زيد بن أسلم، عن أبيه قال:

بلغ عمرَ بنَ الخطّاب أنّ ناساً يجتمعون في بيت فاطمة، فأتاها فقال: يا بنتَ رسول الله ﷺ، ما كان أحدٌ من الناس أحبَّ إلينا من أبيك، ولا بعد أبيك أحبَّ إلينا منك. فقد بلغني أنّ هؤلاء النفرَ يجتمعون عندك، وأيْمُ الله لئن بلغني ذلك لأُحرِّقَنَّ عليهم البيت.

فلمّا جاؤوا فاطمةَ قالت: إنّ ابن الخطّاب قال كذا وكذا، فإنّه فاعلٌ ذلك. فَتَفَرَّقوا حين بويِع لأبي بكر رضي الله عنه[2].

قال أبو ياسر خالد بن قاسم الردادي: **إسناده صحيح.**

---

(١) حدثنا.

(٢) المُذكِّر والتذكير والذكر، دار المنار ص٩١ قال أبو ياسر خالد بن قاسم الردادي: إسناده صحيح، أخرجه ابن أبي شيبة بهذا الإسناد.

تصحيح فوّاز أحمد زمرلي

قال السيوطي:

عن أسلم: أنّه حين بويِع لأبي بكرٍ بعد رسول الله ﷺ كان عليٌّ والزبيرُ يدخلان على فاطمةَ بنتِ رسول الله ﷺ، ويشاورونها ويرجعون في أمرهم، فلمّا بلغ ذلك عمرَ بن الخطّاب خرج حتّى دخل على فاطمةَ فقال: يا بنت رسول الله ﷺ، والله ما مِن الخلق أحدٌ أحبَّ إلينا مِن أبيك، وما مِن أحدٍ أحبُّ إلينا بعد أبيك منكِ، وأيم الله ما ذاك بمانعي إن اجتمع هؤلاء النفرُ عندكِ أن أمرتُهم أن يُحرَق عليهم البيتُ، فلمّا خرج عليهم عمرُ جاؤوها قالتْ: تعلمون أنّ عمر قد جاءني، وقد حلف بالله لئن عدتُم ليُحرقنَّ عليكم البيتَ، وأيمُ الله ليمضينَّ لما حلف عليه، فانصرفوا راشدين، فَرُوا رأيَكُم ولا تَرجِعوا إليَّ، فانصرَفوا عنها، ولم يَرجِعوا إليها حتّى بايَعوا لأبي بَكر[1].

قال المحقّق فوّاز أحمد زمرلي: **سنده صحيح، رجاله ثقات إلى أسلم.**

---

(١) مسند فاطمة الزهراء وما وَرَد في فضلها لجلال الدين السيوطي، ص٧٥ قال فوّاز أحمد زمرلي: سنده صحيح، رجاله ثقات إلى أسلم.

تصحيح الصلّابي

قال الصلّابي:

عن أسلم العدوي قال: لمّا بويع لأبي بكرٍ بعد النبيّ ﷺ كان عليٌّ والزبيرُ بن العوّام يدخلان على فاطمةَ فيشاورانِها، فبلغَ عمرَ، فدخل على فاطمةَ فقال: يا بنت رسول الله ﷺ ما أحدٌ من الخلق أحبُّ إلينا من أبيك، وما أحدٌ من الخلق بعد أبيك أحبُّ إلينا منك، وكلَّمَها، فدخل عليٌّ والزبيرُ على فاطمةَ فقالت: انصرِفوا راشدين، فما رجعا إليها حتّى بايعا[1].

قال الدكتور علي محمّد محمّد الصلّابي: **إسناده صحيح.**

والشاهدُ هنا تصحيحُ الصلّابي لسند هذه الرواية. وسيأتي الكلامُ حول تحريف القوم لهذه الرواية، وعلى رأسهم الدكتور المُتخصِّص في التحريف والقصِّ والكذب: علي محمّد الصلابي.

---

(١) أسمى المطالب في سيرة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، مكتبة الصحابة ـ الإمارات ـ ٢٠٢/١ قال علي محمد محمد الصلابي: أخرجه ابن أبي شيبة وإسناده صحيح.

تصحيح الدهلوي

قال الدهلوي: عن أسلم **بإسناد صحيح على شرط الشيخين،** أنّه حين بويِع لأبي بكرٍ بعد رسول الله ﷺ كان عليٌّ والزبيرُ يدخلان على فاطمةَ بنتِ رسول الله ﷺ، فيشاورونها ويرتجعون في أمرهم، فلمّا بلغ ذلك عمرَ بن الخطّاب خرج حتّى دخل على فاطمةَ فقال: يا بنت رسول الله ﷺ، والله ما مِن أحد أحبُّ إلينا من أبيك، وما مِن أحد أحبُّ إلينا بعد أبيك منك، وأيم اللهِ ما ذاكٍ بمانعي إن اجتمع هؤلاء النفرُ عندكِ أن آمرَ بهم أن يُحرَّقَ عليهمُ البيت، قال: فلمّا خرج عمرُ جاؤوها فقالتْ: تعلمون أنّ عمر قد جاءني، وقد حلف بالله لئن عدتُم ليُحرقنَّ عليكم البيتَ، وأيمُ الله ليمضينَّ لما حلف عليه، فانصرِفوا راشدين، فَرُوا رأيَكُم ولا تَرجِعوا إليَّ، فانصرَفوا عنها، فلم يَرجِعوا إليها حتّى بايَعوا لأبي بَكر[1].

قال الإمام المحدِّث الشاه وليُّ الله الدِّهلَوي: **إسناده صحيح على شرط الشيخين.**

---

(١) إزالة الخفاء عن خلافة الخلفاء، دار القلم ـ دمشق ـ ١١٨/٤ قال: إسناد صحيح على شرط الشيخين.

تصحيح بشّار عوّاد معروف

قال الخطيب البغدادي: أخبرنا أحمد بن محمّد بن أحمد العَتيقي، قال: أخبرنا أبو الفرج أحمد بن محمّد بن بشّارٍ الصَيرفي في سنة سبعٍ وثمانين وثلاثِ مائة، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن إسماعيل الأَدَمي قال: حدّثنا الفضل بن سهلٍ الأعرج، قال: حدّثنا محمّد بن بشر، قال حدّثنا عُبيد الله بن عمر، عن زيد بن أسلم، عن أبيه قال: قال عمر بن الخطّاب لفاطمة: يا بنت رسول الله ﷺ، ما كان أحدٌ من الناس أحبَّ إلينا مِن أبيك، وما أحدٌ بعد أبيكِ أحبَّ إلينا منكِ[1].

قال الدكتور بشّار عوّاد معروف: **أَثرٌ صحيح.**

---

(١) تاريخ مدينة السلام، دار الغرب الإسلامي ٧٥/٦ قال بشار عواد معروف: أثر صحيح، خرجه ابن أبي شيبة ٥٦٧/١٤ وفيه قصّة.

تصحيح وَميض العُمري

قال الدكتور وميض بن رمزي بن صدّيق العُمَري:

عن زيد بن أسلم عن أبيه أنّه حين بويِع لأبي بكرٍ بعد رسول الله ﷺ كان عليٌّ والزبيرُ يدخلان على فاطمةَ بنتِ رسول الله ﷺ، فيشاورونها ويرتجعون في أمرهم، فلمّا بلغ ذلك عمرَ بن الخطّاب خرج حتّى دخل على فاطمةَ فقال: يا بنت رسول الله ﷺ، والله ما مِن أحد أحبُّ إلينا مِن أبيك، وما مِن أحد أحبُّ إلينا بعد أبيك منكِ، وأيمُ اللهِ ما ذاك بمانعي إن اجتمع هؤلاء النفرُ عندكِ أن أمرتُهم أن يُحرَق عليهم البيتُ، قال: فلمّا خرج عمرُ جاؤوها فقالتْ: تعلمون أنّ عمر قد جاءني، وقد حلف بالله لئن عدتُم ليُحرقنَّ عليكم البيتَ، فانصرِفوا راشدين، فَرُوا رأيَكُم ولا تَرجعوا إليَّ، فانصرَفوا عنها، فلم يَرجِعوا إليها حتّى بايَعوا لأبي بَكر[1].

قال الدكتور وميض العمري: رواه ابن أبي شيبة **بإسناد صحيح.**

(١) الخليفة الراشد الأول، دار الكتاب الثقافي ص١٦٧ قال وميض العمري: رواه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح.

تصحيح حسن الحسيني

قال الشيخ حسن الحسيني:

أمّا موقف عمرَ رضي الله عنه مِن بضعة النبيّ ﷺ وأمِّ الحسنَيْنِ السبطينْ رضي الله عنهم أجمعين، فهو موقفُ التعظيم والإجلال، فممّا قاله لفاطمةَ الزهراء: «يا بنت رسول الله ﷺ ما أحدٌ مِن الخلق أحبَّ إلينا مِن أبيكِ، وما أحدٌ من الخلق بعد أبيك أحبَّ إلينا منكِ» (مصنف ابن أبي شيبة ١٤ /٥٦٧ وإسناده صحيح).[١].

قال الشيخ حسن الحسيني: **إسناده صحيح.**

ومحلُّ الشاهد هنا تصحيحُ حسن الحسيني لسند رواية الهجوم على الدار.

(١) موسوعة الحسن والحسين، باب محبّة الفاروق لعلي والزهراء رضي الله عنهما ص١٦٢.

تصحيح عبد السلام آل عيسى

قال عبد السلام بن محسن آل عيسى:

وأمّا عليٌّ والزبيرُ فإنّهما كما ذكر عمرُ رضي الله عنه في حديثه الذي تقدّم في الصحيح تَخلَّفا عن المهاجرين، وكانا يأتيان بيتَ فاطمةَ بنتِ رسول الله ﷺ فيشاوران معها في أمرها، وفي بيعة أبي بكرٍ رضي الله عنه، فعلمَ بذلك عمرُ رضي الله عنه، وخشي مِن تَفرُّق كلمة المسلمين إذا رأووا اجتماعَ عليٍّ والزبيرِ في بيت فاطمة، وذلك لمكانها مِن النبيّ ﷺ، ولمنزلتها في قلوب المسلمين، فذهب رضي الله عنه إليها، وقال: يا بنت رسول الله ﷺ، والله ما مِن أحدٍ أحبُّ إلينا مِن أبيك، وما مِن أحدٍ أحبُّ إلينا بعد أبيكِ منك، وأيمُ الله ما ذاك بمانعي إن اجتمع هؤلاء النفرُ عندكِ أن أمرتُهم أن يُحرَقَ عليهم البيتُ، فلمّا خرج عمرُ رضي الله عنه جاؤوها فقالتْ رضي الله عنها: تعلمون أنّ عمر قد جاءني، وحلف بالله لئن عدتُم ليُحرقنَّ عليكم البيتَ، وأيمُ الله ليمضينَّ لما حلف، وأمَرَتهُم أن ينصرفوا عنها، ويتشاوروا في أمرهم بأنفسهم ولا يرجعوا إليها، فلم يَرجِعوا إليها بعد ذلك حتّى تشاوروا في أمرهما، ثمّ بايَعوا أبا بَكر رضي الله عنه[1].

---

(١) دراسة نقدية في المرويات الواردة في شخصية عمر بن الخطاب وسياسته الإدارية، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م ـ المملكة العربية السعودية ـ ٥٢٠/١ قال عبد السلام آل عيسى: صحيح من رواية ابن أبي شيبة.

قال عبد السلام آل عيسى: **صحيح من رواية ابن أبي شيبة.**

قلتُ: وكيف يُفرِّقُ كلمةَ المسلمين مَن شهد له النبيُّ ﷺ بأنّه مع القرآن والقرآن معه؟

وكيف يُفرِّقُ كلمةَ المسلمين نفسُ رسول الله ﷺ؟

بل الذي فرَّقَ كلمة المسلمين هو مَن قال في رزيّة الخميس: (حسبُنا كتابُ الله). ولعن الله مَن كان سبباً في ضلال الأمة وإضلالها، اللهم آمين.

ومِمَّ الخوفُ من تفرّق كلمة المسلمين، وأوّلُ مَن فَرَّقَ كلمتَهم هو رسولُ بني وَهبون، وذلك أنّه رحل من هذه الدنيا ولم يستخلف أحداً ـ كما في صحيح البخاري ـ، وتركَ الأمّةَ بلا راعٍ ولا حاكم، القويُّ يأكلُ الضعيف، حتّى وقعَ ما وقع يومَ السقيفة، ولا تزال أحداثُها عاراً على هذه الأمّة الغادرة إلى يومنا هذا.

وهل صار أبو بكرٍ أرحمَ على الأمّة من رسول الله ﷺ؟

وكيف رحلَ النبيُّ ﷺ ولم يستخلف، بينما أبى أبو بكرٍ إلّا أن يستخلف!!!

هذا والله عينُ الكفر.

تصحيح عبد العزيز محمّد نور ولي

قال عبد العزيز محمّد نور ولي:

وفي موقف عليٍّ والزبيرِ والتجائهما لبيت فاطمة، وموقف فاطمةَ رضي الله عنهنا، وردت روايةٌ صحيحةٌ تُخالف ما ذكرتهُ الشيعة، فعن أسلمَ العدوي قال: حين بويِع لأبي بكرٍ بعد رسول الله ﷺ كان عليٌّ والزبيرُ يدخلان على فاطمةَ بنتِ رسول الله ﷺ، فيشاورونها ويرتجعون في أمرهم، فلمّا بلغ ذلك عمرَ بن الخطّاب خرج حتّى دخل على فاطمةَ فقال: يا بنت رسول الله ﷺ، والله ما من أحد أحبُّ إلينا مِن أبيك، وما مِن أحدٍ أحبُّ إلينا بعد أبيكِ منك، وأيمُ الله ما ذاك بمانعي إن اجتمع هؤلاء النفرُ عندكِ أن أمرتُهم أن يُحرَق عليهم البيتُ، قال: فلمّا خرج عمرُ جاؤوها فقالتْ: تعلمون أنّ عمر قد جاءني، وقد حلف بالله لئن عدتُم ليُحرقنَّ عليكم البيتَ، وأيمُ الله ليمضينَّ لما حلف عليه، فانصرفوا راشدين، فَرُوا رأيَكُم ولا تَرجعوا إليَّ، فانصرَفوا عنها، فلم يَرجِعوا إليها حتّى بايَعوا لأبي بَكر[١].

قال عبد العزيز: **روايةٌ صحيحة.**

---

(١) أثر التشيّع على الروايات التاريخية في القرن الأول الهجري، ص٣١٠ قال عبد العزيز: رواية صحيحة.

تصحيح محمّد صالح المنجد

ذكر ذلك خلال جوابه عن مدى صحّة رواية هجوم عمرَ بن الخطّاب على دار السيّدة الزهراء ﷺ، فذكر روايةَ ابن أبي شيبةَ، ثمّ قال: **وهذا إسنادٌ صحيح**[١].

(١) موقع الإسلام سؤال وجواب، رقم الفتوى [٩٨٦٤١] المؤرَّخ في ٢٠٠٧/٥/١٤م.

تصحيح حسن بن فرحان المالكي

قال الدكتور حسن بن فرحان المالكي: ولكنّ حزب عليٍّ كان أقلَّ عند بيعة عمرَ منهُ عند بيعةِ أبي بكرٍ الصدّيق، نظراً لتفرُّقهم الأوّلِ عن عليٍّ بسبب ما رأوهُ مِن بوادر الفتنة التي انتهت بمداهمة بيت فاطمة في أوّل عهد أبي بكر، وإكراهِ بعض الصحابة الذين كانوا مع عليٍّ على بيعة أبي بكر. فكانت لهذا الخصومةِ والمداهمةِ (وهي ثابتةٌ بأسانيدَ صحيحةٍ) ذكرى مؤلمة[1].

ثمّ قال في الهامش:كنتُ أظنُّ المداهمةَ مكذوبةً لا تصح، حتّى وجدتُ لها أسانيدَ قويّةً، منها ما أخرجه ابنُ أبي شيبة في المصنَّف بسندٍ صحيحٍ عن أسلمَ مولى عمرَ وغيرُ ذلك، لكن ليس كما يُبالغ غلاةُ الشيعة، وليس كما ينفي غُلاةُ الحنابلة[2].

---

(١) قراءة في كتب العقائد، المذهب الحنبلي نموذجاً، مركز الدراسات التاريخية، الطبعة الثالثة ٢٠٠٩م ص٤٦.

(٢) قراءة في كتب العقائد، المذهب الحنبلي نموذجاً، مركز الدراسات التاريخية، الطبعة الثالثة ٢٠٠٩م ص٤٦.

اعتراف أبي بكرٍ بالهجوم على الدار

جاء في رواية طويلة أخرجها ضياءُ الدين المقدسيُّ بسنده عن عبد الرحمن بن عوف أنّ أبا بكرٍ قال في مرضه الذي تُوفّي فيه: أما إنّي لا آسى على شيء إلّا على ثلاث فَعلتهُن، ووددتُ أنّي لم أفعلهن، وثلاث لم أفعلهُنَّ وددتُ أنّي فعلتُهن، وثلاث وددتُ أنّي سألتُ رسولَ الله ﷺ عنهن، فأمّا الثلاثُ اللاتي وددتُ أنّي لم أفعلهُنَّ، فوددتُ أنّي لم أكُنْ **كَشَفْتُ بيتَ فاطمةَ** أو تركتُهُ وإن أُغلقَ على الحرب[1].

قال الضياء المقدسي: **هذا حديث حسن عن أبي بكر.**

وقال المتّقي الهندي: أخرجهُ أبو عُبيدٍ في كتاب االأموال، وخيثمةُ بن سليمانَ الأطرابلسيُّ في فضائل الصحابة وقال: إنّه **حديثٌ حسن**[2].

فإن قلتَ: هناك مَن ضعَّفَ هذه الرواية.

قلتُ: ثمّ ماذا؟ المهمُّ أنّ هناك مَن صحَّحها، وتصحيحُ الروايات أمرٌ اجتهادي، فالبخاريُّ ضعَّفَ كثيراً من أحاديث مسلم، والعكسُ صحيح. وتصحيحُ العالم حُجّةٌ كما قال الشوكانيُّ وابنُ حجر. ولمَن أراد أن يلعب معنا لعبةَ الأسانيد أنصحُه بقراءة رسالتي (الردُّ السَديد على لُعبة الأسانيد) حيثُ أبطلتُ فيها هذه اللعبة مِن أساسها بحمد الله وفضله.

(١) الأحاديث المختارة، الطبعة الرابعة ٢٠٠١م، دار خضر ـ بيروت ـ ٨٩/١ قال الضياء المقدسي: هذا حديث حسن عن أبي بكر.

(٢) كنز العمّال، دار الكتب العلمية بيروت ٢٥٢/٥.

اعتراف ابن تيمية بالهجوم على الدار

قال ابن تيمية: وغايةُ ما يقال: **إنّه كَبَسَ البيتَ** لينظُر هل فيه مِن مال الله الذي يقسمه، وأن يعطيَه لمستحقّه، ثمّ رأى أنّه لو تركه لهم لجاز، فإنّه يجوز أن يعطيَهم مِن مال الفيء(١).

لاحظ وقاحةَ هذا الرجل، حيثُ يقول: (وغايةُ ما يُقال: إنّه كبسَ البيتَ).!!!

وهل يجوز أن نقول: وغايةُ ما يقال: إنّ فلاناً مِن المؤمنين سبَّ أبا بكرٍ وعمرَ وعائشة؟

وكيف يجوز لأبي بكرٍ وعمرَ أن يكبسا بيتَ الوحي والتنزيل وقد قال تعالى: ﴿**يا أيّها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتَ النبيّ إلّا أَنْ يُؤذَنَ لكُم**﴾(٢).

وقال أيضاً: ﴿**يا أيُّها الذين آمنوا لا تَدخُلوا بيوتاً غيرَ بيوتكُم حتّى تَستأنسوا وتُسَلِّموا على أَهلِها، ذلكُمْ خيرٌ لكُم لعلَّكُم تَذكَّرون**﴾(٣).

---

(١) منهاج السنة، طبعة ١٩٨٦ م ٨/٢٩١.

(٢) الأحزاب ٥٣.

(٣) النور ٢٧.

فاللهُ تعالى قال: ﴿**حتّى تَستأنسوا**﴾، ولم يقُل: (حتّى تَكبِسُوا).

وهل كان يرضى ابنُ تيمية أو أحدُ الوهّابيّة أن يَكبسَ الواحدُ منّا بيتَ أُمّه أو زوجِه؟ فكيف رضوا بأن يُكْبَسَ بيتُ سيّدة أمّهاتهم وأزواجِهم؟؟؟

وما معنى قوله: (إنّه كبسَ البيتَ لينظر هل فيه من مال الله)؟ وهل سرقَ أهلُ البيت عليهم السلام مالَ الله حتّى يَبحثَ عنه أبو بكرٍ في بيت عليٍّ وفاطمةَ عليهما السلام؟؟؟

ووالله لا يتَّهم أهلَ البيت عليهم السلام بالسرقة إلّا سارقٌ ابنُ سارق، ذلك أنّ الله تعالى شهد لهم بالطهارة المطلقة في كتابه الكريم.

وابنُ تيمية ـ كعادته ـ يُحاول الطعنَ في أهل البيت عليهم السلام، فيُثبت لهم الفضائلَ من حيث لا يشعرُ ولا يَدري، فهو حينما ذكر هذه العبارة إنّما أراد التبريرَ لهجوم خلفائه على بيت خليفة المسلمين. فأثبتَ خلافة أمير المؤمنين عليه السلام من حيث لا يدري. لأنّ كونَ مالِ الله في بيت عليٍّ عليه السلام يعني أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله تركه عند أخيه وحبيبه ووصيِّه ووزيره وخليفته، وهو أميرُ المؤمنين عليه السلام. إذْ من عادة الخليفة أن يترك مالَ الله لخليفته من بعده.

والعجيبُ قول ابن تيمية: (ثمّ رأى أنّه لو تركه لهم لجاز). إذن ما الداعي إلى الهجوم على الدار وكبسِها إذا كان يجوز تركُ المال لهم؟؟؟؟؟

والحمد لله على اعتراف ابن تيمية بهجوم القوم على الدار، ولعنةُ الله على القوم الظالمين.

إنكار ابن تيمية لرواية الهجوم

قال ابن تيمية:

وأمّا إقدامُه عليهم أنفسِهم بأذىً، فهذا ما وقع فيه قطُّ باتّفاق أهل العلم والدين، وإنّما ينقل مثلَ هذا جُهّالُ الكذّابين، ويُصدِّقُه حَمقى العالَمين، الذين يقولون: إنّ الصحابة هدموا بيتَ فاطمة، وضربوا بطنَها حتّى أسقطتْ[1].

قلتُ: إذا لم يكن كبسُ بيوت الناس أذى، فما هو الأذى يا ابن تيمية؟؟؟

وإذا لم يكن كبسُ بيت فاطمةَ عليها السلام أذى، فلماذا ماتت وهي غاضبةٌ على أبي بكر وعمر؟؟؟

وأمّا قوله: (وإنّما ينقل مثلَ هذا جُهّالُ الكذّابين). فمعناه دخول جملةٍ كبيرةٍ من علمائهم في جُهّال الكذّابين. وكلُّ مَن نقل روايةَ الهجوم على الدار يكون جاهلاً كذّاباً عند ابن تيمية.

وقد نقل هذه الروايةَ كبارُ علماء القوم، منهم ابنُ أبي شيبة، والطبري، والبلاذري، وأبو بكرٍ بن أبي عاصم، وغيرُهم الكثير، فضلاً عمّن صحّح هذه الرواية.

---

(١) منهاج السنة، طبعة ١٩٨٦ م ٨/٢٩١.

فهل يلتزم ابن تيميةَ بكون هؤلاء جميعاً مِن جُهّال الكذّابين؟

وإذا كان ابن أبي شيبة كذّاباً، كيف يروي عنه البخاريُّ في صحيحه؟

وكيف يجور له تصحيحُ رواية الكذّابين، ثمّ يُسمّي كتابَه بالصحيح!!!

وكيف يكون الطبريُّ كذّاباً وهو صاحبُ أصحّ تفسيرٍ عند ابن تيمية!!!

قال ابن تيمية:

وأمّا التفاسير التي في أيدي الناس، فأصحُّها «تفسير محمّد بن جريرٍ الطبري»، فإنّه يذكر مقالاتِ السلف بالأسانيد الثابتة، وليس فيه بدعة، ولا ينقل عن المُتَّهمين[1].

فإذا كان أصحُّ التفاسير عندهم هو تفسيرَ الكذّابين. فماذا عمّا دونه مِن الكُتب إذن!!!

---

(١) مجموع الفتاوى، دار الكتب العلمية بيروت ١٧١/٨.

تحريفات القوم لرواية الهجوم

مِن عادة القوم تحريفُ كُتبهم التاريخيّة والحديثيّة إذا جاء فيها ما يضربُ عقيدتَهم، أو يخدش في نظريّة عدالة الصحابة، وخصوصاً إذا تعلّق الأمرُ بالرؤوس الكبيرة منهم. وروايةُ الهجوم على الدار أثبتَتْ وجودَ منافقين في الصحابة، يدَّعون حبَّهم للعترة الطاهرة، وإذا بهم يحرقون بيتَهم على مَن فيه. إنّهم بحقٍّ شياطينُ في جثمان إِنس.

ولأنّ سند الرواية صحيحٌ على شرط الشيخين، اضطرّ علماؤُهم إلى تحريف متن الرواية، وهذا منهم إقرارٌ ضمناً بصحّة سندها، إذ لو كان في سندها ضعفٌ، لنقلوا الروايةَ كما هي، ثمّ يُضعِّفونها بسبب سندها.

وها أنذا أقول: لو كان البخاريُّ حيّاً في زماننا هذا لما استطاع تضعيفَ رواية ابن أبي شيبة. لأنّها صحيحةٌ على شرطه، بل وعلى شرط أبي زرعةَ الرازي الذي اشترط في الحديث المُعنعَن ثبوتَ المعاصرة واللقاء بين الراوي والمرويِّ عنه، إضافةً إلى ثبوت السماع ولو مرّةً واحدة. وها قد ثبت سماعُ أسلمَ مِن أبي بكرٍ وعمرَ مرّاتٍ ومرّات.

وتحريفُ القوم لهذه الرواية، كما يدلُّ على كونها صحيحةً، يدلُّ كذلك على غياب الأمانة العلميّة عند هؤلاء.

وإذا كان علماؤُهم بهذا القُماش، فماذا ننتظر مِن عوامهم؟؟؟

وقبل البدء بمسألة التحريف، لا بدّ مِن التنبيه على أنّ أقدمَ مصدرٍ

ذكر الهجوم على الدار بسند صحيحٍ على شرط الشيخين هو ابنُ أبـي شـيبة. فكلٌّ مَن جاء بعده إنّما أخذ الروايةَ عنه. ومِن هنا يتبيّن للقـارئ الكـريم بـأنّ جميع المصادر التي لم تنقل هذه الرواية كما نقلها ابنُ أبي شـيبة، إنّمـا وقـع التحريف مِن جهتها. لا مِن جهته هو، وهذا أمرٌ بديهيٌّ وواضح.

تحريف ابن أبي عاصمٍ لرواية الهجوم

جاء في رواية ابن أبي عاصم: (فلمّا جاؤوا فاطمةَ قالت: إنّ ابن الخطّاب قال كذا وكذا).

بينما جاء في رواية ابن أبي شيبة: (فلمّا خرج عمرُ جاؤوها فقالتْ: تعلمون أنّ عمر قد جاءني، وقد حلف بالله لئن عدتُم ليُحرقنَّ عليكم البيتَ، وأيمُ الله ليمضينَّ لما حلف عليه).

فأين هي عبارة (إنّ ابن الخطّاب قال كذا وكذا) في مصنَّف ابن أبي شيبة؟؟؟!!!

والعجيبُ في الأمر أنّ سند الروايتين واحد. وأرى بأنّ ابن أبي عاصم لم يُوفَّق في محاولته تحريفَ هذه الرواية، ذلك أنّه حذفَ كلامَ السيّدة الزهراء عليها السلام، ونسيَ حذفَ تهديد عمرَ بنِ الخطّاب لها.

والكلامُ المحذوف دليلٌ على حدوث الإحراق بالفعل. كما سيأتي لاحقاً إن شاء الله تعالى.

تحريف الخطيب البغدادي لرواية الهجوم

قال الخطيب البغدادي: أخبرنا أحمد بن محمّد بن أحمد العَتيقي، قال: أخبرنا أبو الفرج أحمدُ بن محمّد بن بشّارٍ الصَيرفي في سنة سبعٍ وثمانين وثلاثِ مائة، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن إسماعيل الأَدَمي قال: حدّثنا الفضل بن سهلٍ الأعرج، قال: حدّثنا محمّد بن بِشر، قال حدّثنا عُبَيد الله بن عمر، عن زيد بن أسلم، عن أبيه قال: قال عمرُ بن الخطّاب لفاطمة: يا بنت رسول الله ﷺ، ما كان أحدٌ من الناس أحبَّ إلينا مِن أبيك، وما أحدٌ بعد أبيك أحبَّ إلينا منك[1].

قال الدكتور بشّار عوّاد معروف: **أثرٌ صحيح**. أخرجه ابن أبي شيبة، وفيه قصّة.

قلتُ: أين تتمّة الرواية أيُّها الخطيب؟ وأين بقيّة القصّة يا بشّار عوّاد؟ ولماذا حذفتُم تهديدَ عمرَ بن الخطّاب لسيّدة نساء العالمين؟؟؟ ألأنَّ الرواية فضحت دينَكم، وكشفتْ عوراتِكم؟ فتبّاً لكم ولتدليساتكم وتحريفاتكم. ولكنَّ الله أخزاكم في الدنيا، وسيُخزيكم في الآخرة. حشركُم اللهُ مع مَن تُدافعون عنهم، وحشَرنا اللهُ مع الطاهرين الذين نفتخر بولايتهم ونتشرّف

(١) تاريخ مدينة السلام، دار الغرب الإسلامي ٧٥/٦ قال بشار عواد معروف: أثر صحيح، أخرجه ابن أبي شيبة ٥٦٧/١٤ وفيه قصّة.

بالدفاع عنهم.

ولا أدري لماذا لم يُنبِّه الدكتور بشّار معروف على تحريف الخطيب للرواية واكتفى بقوله: (وفيه قصّة).!!!

وما أوهنَ دينهم القائم على التحريف والكذب والتدليس!

تحريف الحاكم لرواية الهجوم

قال الحاكم: حدّثنا مُكْرِمُ بنُ أحمد القاضي، ثنا أحمد بن يوسف الهمداني، ثنا عبد المؤمن بن عليٍّ الزعفراني، ثنا عبدُ السلام بنُ حرب، عن عُبيد الله بن عمر، عن زيد بن أسلم، **عن أبيه ، عن عمر** رضي الله عنه أنّه دخل على فاطمةَ بنت رسول الله ﷺ فقال: يا فاطمة، والله ما رأيتُ أحداً أحبَّ إلى رسول الله ﷺ منكِ، والله ما كان أحدٌ من الناس بعد أبيك ﷺ أحبَّ إليَّ منكِ[1].

قال الحاكم: هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد على شرط الشيخين ولم يُخرجاه.

وأين بقيّة القصّة أيّها الحاكم الأمين العدل الثقة؟؟؟!!!

---

(١) المستدرك على الصحيحين، دار الكتب العلمية بيروت ١٦٨/٣ قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

تحريف الشيخ حسن الحسيني

قال الشيخ حسن الحسيني:

أمّا موقف عمر رضي الله عنه مِن بضعة النبيّ ﷺ وأمِّ الحسنينِ السبطينِ رضي الله عنهم أجمعين، فهو موقفُ التعظيم والإجلال، فممّا قاله لفاطمةَ الزهراء: «يا بنت رسول الله ﷺ، ما أحدٌ مِن الخلق أحبَّ إلينا مِن أبيك، وما أحدٌ مِن الخلق بعد أبيك أحبَّ إلينا منكِ» (مصنّف ابن أبي شيبة ١٤/ ٥٦٧ وإسناده صحيح).[(١)]

قلتُ: أيُّ إجلالٍ هذا الذي يجعل صاحبه يُحرق دارَ سيّدة نساء العالمين؟ فلعنة الله على هذا الإجلال، ولعنة الله على هذا الحب، ولعنة الله على القوم المنافقين.

ثمّ أين بقيّة الرواية، وأين تهديد عمر لبنت رسول الله ﷺ؟

والعجيب في الأمر أنّ هذا الشيخ المُحترف في التحريف أخرج هذه الرواية في كتابٍ سمّاهُ: (موسوعة الحسن والحسين أوّلُ موسوعةٍ علميّةٍ مُوَثَّقة عن ريحانتيْ رسول الله ﷺ وسلم).!!!

فإذا كانت كتبُهم العلميّةُ والمُوَثَّقةُ بهذه الدرجة مِن التحريف والقصِّ واللعبِ بمتون الروايات، فما هو حال بقيّة الكتب إذن!!!

---

(١) موسوعة الحسن والحسين، باب محبّة الفاروق لعلي والزهراء رضي الله عنهما ص١٦٢.

تحريف الصلابي

قال الصلّابي:

عن أسلمَ العَدوي قال: لمّا بويع لأبي بكرٍ بعد النبيّ ﷺ كان عليٌّ والزبيرُ بن العوّام يدخلان على فاطمةَ فيشاورانها، فبلغ عمرَ، فدخل على فاطمةَ فقال: يا بنت رسول الله ﷺ ما أحدٌ من الخلق أحبُّ إلينا من أبيك، وما أحدٌ من الخلق بعد أبيك أحبُّ إلينا منك، وكلَّمها، فدخل عليٌّ والزبيرُ على فاطمةَ فقالت: انصرِفوا راشدين، فما رجعا إليها حتّى بايعا، وهذا هو الثابت الصحيح، والذي مع صحّة سنده ينسجمُ مع روح ذلك الجيل وتزكيةِ الله له، وقد زادَ الروافضُ في هذه الرواية واختلقوا إفكاً وبهتاناً وزوراً، وقالوا بأنّ عمر قال: إذا اجتمع عندك هؤلاء النفرُ فسأُحرق عليهم هذا البيت، لأنّهم أرادوا شقّ عصا المسلمين بتأخُّرهم عن البيعة، ثمّ خرج عنها، فلم يلبث أن عادوا إليها، فقالت لهم: تعلمون أنّ عمر جاءني وحلف بالله لئن عدتُم إلى هذا البيت ليحرقنَّهُ عليكم، وأيمُ الله إنّه ليصدُقَنَّ فيما حلف عليه، فانصرِفوا عنّي، فلا ترجعوا إليَّ، ففعلوا ذلك، ولم يرجعوا إليها إلّا بعدما بايعوا.

وهذه القصّة لم تثبت عن عمر، ودعوى أنّ عمر همَّ بإحراق دار فاطمةَ من أكاذيب الرافضة، أعداءِ صحابةِ رسول الله ﷺ [1].

---

(١) أسمى المطالب في سيرة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، مكتبة الصحابة ـ الإمارات ـ ⇦

لاحظ كيف حذفَ الصلّابي تهديدَ عمرَ لسيّدة زوجه وبنته، ثمّ قال: (وهذا هو الثابت الصحيح).!!!

والذي روى ما ذكره الصلابي، هو نفسُه مَن روى تهديدَ عمرَ لبنت رسول الله صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَآلِهِ. فكيف يكون بعض الكلام صحيحاً ثابتاً ولا يكون بعضُه الآخر كذلك!

وإذا كان دكاترة الوهّابية بهذه الدرجة مِن التحريف والكذب والتلاعب بمتون الروايات، فماذا ننتظر مِن عوامهم؟؟؟

وتحريفُ الصلّابي للرواية دليلٌ على صحّتها، وقد اعترف بصحّة سندها، والحمد لله.

وأمّا قوله: (والذي مع صحّة سنده ينسجم مع روح ذلك الجيل وتزكية الله له) فكذبٌ، لأنّ الله تعالى زكّى أهلَ البيت عَلَيْهِمُالسَّلَامُ، حينما أذهب عنهم الرجسَ وطهّرهم تطهيراً، بينما قال عن الصحابة: ﴿**منكُم مَن يُريدُ الدنيا ومنكُم مَن يُريدُ الآخرة**﴾[1].

وأمّا قوله: (وقد زاد الروافضُ في هذه الرواية واختلقوا إفكاً وبهتاناً وزوراً، وقالوا بأنّ عمر قال: إذا اجتمع عندك هؤلاء النفر فسأُحرق عليهم هذا البيت) فدعوى لا دليل له عليها. ورجالُ السند كلُّهم مِن رجال الجماعة. فكيف يروي البخاريُّ ومسلمٌ في صحيحيْهما عن الروافض

⇨

٢٠٢/١ قال علي محمد محمد الصلابي: أخرجه ابن أبي شيبة وإسناده صحيح.

(١) آل عمران ١٥٢.

الكذّابين، ثمّ يُسمّيان كتابيْهما بالصحيح؟؟؟ هذا طعنٌ في الشيخين، بل في أصحاب الأصول الستّة كلّهم.

ونحن نطالب هذا الدكتور المُتخصّص في التحريف والكذب أن يذكر لنا اسمَ هذا الرافضي الكذّاب الذي زاد في القصّة.

ولو كان الصلّابي رجلاً، لنقل الروايةَ كاملةً كما نقلها ابنُ أبي شيبة، ثمّ يُضعِّفها بقوله مثلاً: وهي ضعيفةٌ بل موضوعة لضعف فلانٍ وهو كذّاب.

وقد رأيتَ تصحيح علمائهم لهذه الرواية. منهم الدكتور سعد بن ناصر الشثري، وعمرو بن عبد المنعم، وأبو ياسر الردادي، وفوّاز أحمد زمرلي، والحافظ الدهلوي، ووميض العمري، وعبد السلام آل عيسى، وعبد العزيز محمّد نور ولي. فهل هؤلاء كلّهم روافض كذّابون؟؟؟

والغريبُ في الأمر أنّ هذا الدكتور ذكر في هامش الصفحة أنّ الرواية أخرجها ابنُ أبي شيبة في مصنَّفه، وحينما نعود إلى نفس الكتاب ونفس الجزء والصفحة نجد كلامَ عمر حينما قال: (وأيم اللهِ ما ذاك بمانعي إن اجتمع هؤلاء النفرُ عندكِ أن أمرتُهم أن يُحرَق عليهم البيتُ). فأين طار كلُّ هذا الكلام أيّها الدكتور؟

وعند القوم قاعدةٌ مفادها حرمةُ نقل الرواية الموضوعة والمكذوبة إلّا ببيان كونها روايةً مكذوبة. فلماذا نقلها ابنُ أبي شيبة وابنُ أبي عاصمٍ وغيرُهما ولم يُبيّنوا أنّها روايةٌ موضوعة!

بل صحّحها أكثرُ من عشرة علماء كما رأيت. فهل يلتزم القومُ بأنّ علماءهم يُصحِّحون الرواياتِ الموضوعةَ والمكذوبة؟

فإذا كان كذلك، تهدَّم دينُهم القائمُ على تصحيح ما هو معلومٌ كونُه كذباً.

وإذا قالوا: مَن صحّح الروايةَ إنّما صحَّحها باجتهاده ونظره.

قلنا: ثبتَ المطلوب إذن، لأنّ تصحيح العلماء حجّةٌ كما قال الشوكانيُّ وابنُ حجرٍ العسقلانيُّ وغيرُهما.

وأمّا قوله: (وهذه القصّة لم تثبت عن عمر، ودعوى أنّ عمر همَّ بإحراق دار فاطمةَ مِن أكاذيب الرافضة، أعداءِ صحابة رسول الله ﷺ) فكذبٌ في وضح النهار، فقد عرفتَ أنّ مَن روى صدرَ الرواية، هو نفسُه مَن روى تهديدَ عمر بإحراق دار سيّدة عائشة وحفصة. فعلى مَن يضحك هذا الصلّابي. أوَ يظنُّ أنّ عقول المسلمين كعقول الوهّابيّة؟؟؟

هذا غيضٌ مِن فيض، ومثالٌ مِن بين آلاف الأمثلة على تحريف القوم لكُتبهم التاريخيّة والحديثيّة. وماذا ننتظر مِن الصلّابي إذا كان أميرُ المؤمنين عندهم مُحرِّفاً؟

وما يهمُّنا في المقام هو اعتراف الصلّابي بصحّة سند رواية الهجوم.

تحريف ابن عبد البرّ لرواية الهجوم

أخرج ابنُ عبد البرّ بسنده عن زيد بن أسلمَ عن أبيه أنّ عليّاً والزبيرَ كانا حين بويِع لأبي بكرٍ

يدخلان على فاطمةَ، فيشاورانها ويتراجعان في أمرهم، فبلغ ذلك عمرَ بن الخطّاب فقال: يا بنت رسول الله ما كان مِن الخلق أحدٌ أحبُّ إلينا مِن أبيك، وما أحدٌ أحبُّ إلينا بعده منك، ولقد بلغني أنّ هؤلاء النفرَ يدخلون عليك، ولئن بلغني لأفعلَنَّ ولأفعلَنّ. ثمّ خرج وجاؤوها، فقالت لهم:

إنّ عمر قد جاءني، وحلف لئن عدتُم ليفعلنّ، وأيمُ الله ليفينَّ بها، فانظروا في أمركم ولا ترجعوا إلي. فانصرَفوا فلم يرجعوا حتّى بايعوا لأبي بكر(١).

وكم هو الفرق بين قوله: (لأفعلنّ ولأفعلنّ)، وبين قوله: (وأيمُ الله ما ذاك بمانعي إن اجتمع هؤلاء النفرُ عندك أن أمرتُهم أن يُحرَق عليهم البيتُ). فإلى متى يُحرِّفُ القومُ كتبَهم، ووالله لا يُحرِّفُ كُتُبَهُ إلّا مَن كان دينُه أوهنَ مِن بيت العنكبوت.

---

(١) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، دار الكتب العلمية بيروت ١٠٠/٣.

تحريف القاسم بن سلام لرواية كشف الدار

نقل القاسم بن سلام روايةَ اعتراف أبي بكرٍ بكشف بيت فاطمةَ الزهراء عليها السلام، غير أنّه حذف كلامَ أبي بكر، كعادة القوم في تحريف كُتبهم.

فأخرج بسنده عن عبد الرحمن بن عوفٍ أنّ أبا بكرٍ قال في مرضه الذي تُوفّي فيه:

أما إنّي لا آسى على شيء إلّا على ثلاثٍ فعلتُهن، وددتُ أنّي لم أفعلهن، وثلاثٍ لم أفعلهنَّ وددتُ أنّي فعلتُهن، وثلاثٍ وددتُ أنّي سألتُ رسولَ الله صلى الله عليه وآله عنهنّ، فأمّا التي وددتُ أنّي لم أفعلها، فوددتُ أنّي لم أكن فعلتُ كذا وكذا ـ لخلَّة ذكَرَها ـ قال أبو عُبيد[١]: لا أريدُ ذكرَها[٢].

فحذف قولَ أبي بكرٍ: (فوددتُ أنّي لم أكن كشفتُ بيتَ فاطمة أو تركته وإن أُغلق على الحرب). وجعل مكانها: (كذا وكذا). ومَن هذا المجنون الذي يقول: وددتُ أنّي لم أكن فعلتُ كذا وكذا؟؟؟

ولو كانت الروايةُ ضغيفة، لنقلها أبو عُبيد كما هي، ثمّ يعلّق عليها بقوله: وهذه روايةٌ ضعيفةٌ لضَعف فلان.

ومن هنا يتبيّن للقارئ الكريم، أنّ أيّ رواية ـ في كتب القوم ـ تمّ تحريفُها من قِبَلِ علمائهم، فهذا دليلٌ على صحّتها، إذ لو كانت ضعيفةً

---

(١) وهو المصنِّف المُحرِّف: القاسم بن سلام.

(٢) كتاب الأموال، الطبعة الأولى ٢٠٠٧م، دار الهَدي النبوي ـ مصر ـ ١/٢٣٤.

السند لبيّنوا ذلك، ولما اضطرّوا إلى تحريفها، فتحريفُ المتون دليلٌ على صحّة الأسانيد، فاحفظ عنّي هذا، فإنّها كلماتٌ قليلة، تحوي فوائدَ جليلة.

رواية البلاذري في إحراق الدار

جاء في (أنساب الأشراف):

المدائني، عن مَسلمةَ بنِ مُحارِب، عن سليمانَ التيمي، وعن ابنِ عـون، أنّ أبا بكرٍ أرسل إلى عليٍّ يريد البيعةَ، فلـم يُبـايع، فجـاء عمـرُ، ومعـه فَتيلـةٌ، فتلقَّتهُ فاطمةُ على الباب، فقالت فاطمة: يا ابن الخطّاب، أتُـراكَ مُحرِّقـاً علـيَّ بابي؟ قال: نعم، وذلك أقوى فيما جاء به أبوك. وجاء عليٌّ، فبايع وقال: كنتُ عزمتُ أن لا أخرج مِن مَنزلي حتّى أجمعَ القرآن[1].

قلتُ: ورجالُهـا ثقـات. نعـم هـي روايـة مُرسـلة، والقاعـدةُ عنـدهم أنّ المرسَل يتقوّى بالمرسَـل إذا جـاء مِـن طريـقٍ آخـر. وسـنأتي بروايـةٍ مرسَـلةٍ أخرى رجالُها ثقات، وهي روايةُ الطبري. فتتقوّى هذه بتلك، وترتقي الرواية إلـى مرتبـة الحسن. والقـومُ يعملـون بهـذه القاعـدة فـي أحاديـث الحـلال والحرام، فحقَّ لنا بطريقٍ أولى أن نُطبّقَ هذه القاعدةَ في الروايات التاريخيّـة، لأنّه لا يصحُّ التشدّدُ في أسانيدها كما أقرّ بذلك علماء هذا الفن.

على أنّ المرسَل بنفسه حجّةٌ عند مالكٍ وأبي حنيفةَ وأحمـدَ والطبـريّ والسيوطيّ وغيرِهم.

ولأنّ رواية البلاذري صحيحةٌ مرسَلة، وصريحةٌ في إقـدام عمـر علـى

(١) أنساب الأشراف للبلاذري، دار المعارف بمصر ٥٨٦/١. ورجاله ثقات.

حرق بيت الوحي والتنزيل، اضطر الوهّابية إلى محاولة الطعن في نفس المصنِّف، لأنّه أوّلُ راوٍ يقع في سند هذه الرواية.

قال الوهّابي: لا يوجد مِن علمائنا مَن وثَّقَ البلاذري. وبالتالي فروايته باطلةٌ لا قيمةَ لها.

قلت: هناك ثلاثُ طرقٍ لإثبات وثاقة الراوي ـ كما نصّ على ذلك علماء القوم ـ:

١ـ أن ينصّ على وثاقته أئمّةُ الجرح والتعديل.

٢ـ أن يقع في أسانيدِ كتابٍ ما، التزم صاحبُه الصحّة.

٣ـ أن تكون وثاقتُه مشهورةً معلومةً عندهم، بحيث لا يُحتاج مع هذه الشهرة إلى توثيقٍ خاص، وضربوا لذلك أمثلة، منها وثاقةُ مالك بن أنس، وعبد الله بن المبارك، وأحمد بن حنبل، والبخاري ومسلم والنسائي . . .

والبلاذريُّ مُوَثَّقٌ بالطريقة الثالثة، وكذا بالطريقة الأولى، فهو مِن أصحاب الأصول التاريخيّة. وكلُّ مَن لا يقول بوثاقته، عليه ردُّ جميع كُتبه بالجملة، وهي (فتوح البلدان) و(أنساب الأشراف). وهذان الكتابان مِن أصول الكتب التاريخيّة عند القوم. وقد اعتمدوا كثيراً على ما جاء في هذين المصدرين.

على أنّ هناك بعضَ المحقّقين مَن علَّقَ على روايات أنساب الأشراف بالصحّة والضعف، وهذا يدلُّك ـ ضمناً ـ على كون البلاذري ثقةً عندهم، وإلّا ما الفائدة مِن الحكم على بعض رواياته بالصحّة إذا لم يكن نفسُ المصنِّف ثقةً؟؟؟

ثمّ كيف يُطالبنا الوهّابيّة بتوثيق البلاذري وهو صاحبُ كتابٍ تاريخي، والبخاريُّ روى في صحيحه عن رجالٍ لم يُوثّقهم أحد؟؟؟

قال الذهبي: مَن أخرج له الشيخان على قسمين:

أحدُهما: ما احتجّا به في الأصول، وثانيهما: مَن خرّجا له متابعةً وشهادةً واعتباراً.

فمَن احتجّا به أو أحدُهما، ولم يُوَثَق ولا غُمِز فهو ثقة، حديثُه قوي[1].

ومع هذا سنثبت للقارئ الكريم تنصيصَ علماء القوم على وثاقة البلاذري. وبعدها نتطرّق إلى توثيق باقي السند، وما التوفيق إلّا مِن عند الله العزيز الحكيم.

---

(١) الموقظة في علم مصطلح الحديث، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب ص٧٩.

وثاقة البلاذري

قال الدكتور شوقي أبو خليل وهو يتكلّم عن كتاب (فتوح البلدان):
وهو أجمعُ كُتب الفتوح وأصحُّها[(١)].
فكيف لا يكون ثقةً مَن كان كتابُه أصحَّ كُتب الفتوح؟

وقال أيضاً: إنّه البلاذري، العالم المؤرِّخ الراويةُ الشاعر النسَّابة، الذي عاش في كنف عدد من خلفاء بني العبّاس، إلّا أنّه لم يتحرَّ في كتابه (فتوح البلدان) عن دولتهم إلّا الحقائق المجرّدة، دون أن يمدح أحداً، أو يقدح في أعدائهم. إنّه قدوةُ مُعاصريه[(٢)].

وقال ياقوت الحموي: وكان أحمدُ بن يحيى بن جابر عالماً فاضلاً شاعراً راويةً نسَّابةً مُتقناً[(٣)].

وقال الذهبي: أَحمد بن يحيى بن جابر البلاذري البغدادي ... له كُتبٌ جياد، وهو صاحبُ كتاب البلدان، صنَّفه وأحسَنَ تصنيفَه[(٤)].

فهذا توثيقٌ ضمنيٌّ منه للبلاذري، وإلّا كيف يكون البلاذريُّ ضعيفاً وكُتبُهُ تكون جِياداً؟؟؟ مع أنّ أوّل راوٍ يقع في سند الكتاب هو نفسُ المصنِّف.

---

(١) فتوح البلدان، وزارة الثقافة، تحقيق شوق أبو خليل ص١٥.

(٢) فتوح البلدان، وزارة الثقافة، تحقيق شوق أبو خليل ص١٦.

(٣) معجم الأُدباء، دار الغرب الإسلامي ٥٣١/١.

(٤) تاريخ الإسلام، دار الكتب العلمية بيروت ١٢٥/٧.

وقال الذهبيُّ أيضاً في ترجمة البلاذري الصغير:

فأمّا الكبير[١] فإنّه أحمد بن يحيى صاحبُ التاريخ المشهور، مِن طبقة أبي داود السجستاني، حافظٌ أخباريٌّ علّامة[٢].

وكلمة حافظ هي ثاني مراتب التعديل عند المُحدِّثين.

قال العلّامة أبو الفيض محمّد الفارسي:

مراتبُ ألفاظ الجرح والتعديل عشرة:

خمسٌ للتعديل: أُولاها، وهي أعلاها: الوصفُ بما دلَّ على المبالغة بأفعل، أو فعّال، كأوثق الناس، وأثبتهم، ونقّادهم، ونحو ذلك.

الثانية: ما أُكِّد بتكرير لفظ التوثيق، إمّا مع تغاير اللفظين، كقولهم: (فلانٌ ثقةٌ حجّة)، (ثبتٌ حجّة)، (ثقةٌ مُتقن)، (ثبتٌ حافظ)، (ثقةٌ ثبت)، (حافظٌ مُتقن)، ونحوها.

وإمّا مع اتّحادهما كقولهم: (فلانٌ ثقةٌ ثقة)، (ثبتٌ ثبت)، (حجّةٌ حجة)، ونحوها.

أو بإفراد اللفظ كقولهم: (فلانٌ ثقة)، (ثبت)، (حجّة)، (مُتقن)، (حافظ)، (عَدل)، (ضابط)[٣].

قال الحافظ ابن حجر: وروى البلاذري بإسنادٍ لا بأس به أنّ حفص

---

(١) أي البلاذري الكبير صاحب كتاب فتوح البلدان وأنساب الأشراف.

(٢) تذكرة الحُفّاظ، دار الكتب العلمية بيروت ٧٣/٣.

(٣) جواهر الأصول في علم حديث الرسول، دار الكتب العلمية بيروت ص٩٢.

بن أبي العاص كان يُحضِّرُ طعامَ عمر . . الحديث[١].

وهذا معناه وثاقة البلاذري عند ابن حجر. وإلّا ما حقّ له أن يصف سنداً بالصحّة وفيه رجلٌ ضعيف، ولو كان المُصنِّف.

وقولهم (إسناده لا بأس به) معناه (إسناده حسن). وهذا يعني وجود رجلٍ صدوقٍ في السند، وأقلُّ ما يقال بأنّه البلاذري في المقام. وإلا فإنّ دأب العلماء إذا قالوا: إسناده حسنٌ فهم يقصدون بذلك وجود راوٍ صدوق في السند، مع الفراغ عن كون المُصنِّف ثقةً. فثبتت وثاقةُ البلاذري عند الحافظ ابن حجر.

قال العلّامة المحدث أبو الفضل الحدوشي:

قولهم (إسناده لا بأس به)، (لا بأس بإسناده): هذا اللفظ في مرتبة قولهم (إسناده حسن)، لأنّ لفظ (صدوق) الذي يُقال فيمَن وُصف بأنّ حديثه حسنٌ هو وقولُهم (لا بأس به)، و(ليس به بأس) في مرتبةٍ واحدةٍ على الصحيح[٢].

وقال الدكتور أكرم ضياء العمري:

ويُعدُّ البلاذريُّ أبرزَ المؤرّخين المسلمين بعد الطبري، من حيث سعةُ المعلومات التي دوَّنها، والأحقاب التاريخيّة التي غطّاها، لكنّ كتابه (أنساب الأشراف) أحسنُ انتقاءً للروايات، وأنقى أسانيد، وأكثرُ اتّفاقاً مع روايات

---

(١) الإصابة في تمييز الصحابة، دار الكتب العلمية بيروت ٨٦/٢.

(٢) شفاء التبريح من داء التجريح ص٣٣٥.

أهل الثقة والصدق من تاريخ الطبري . . . وبمقارنة رواياته بروايات غيره كابن سعد وخليفة[١] نجدها متّفقةً مع الروايات الحسنة والصحيحة والتي أوردتها كتبُ السُنّة والتاريخ، لذلك فإذا حدث في رواياته ضعفٌ أو شذوذ، فهو من قِبَلِ الرواة الذين نقل عنهم، لا منه هو[٢].

قلتُ: وعبارته الأخيرة صريحةٌ في وثاقة البلاذري.

وإلى هنا تبيّن كونُ البلاذري ثقةً عند القوم.

---

(١) ابن خياط.

(٢) عصر الخلافة الراشدة، دار العبيكان ص١٥.

وثاقة المدائني

قال الذهبي: المدائني، العلّامة الحافظ الصادق . . . كان عجباً في معرفة السِيَر والمغازي والأنساب وأيّام العرب، مُصدَّقاً فيما ينقلُه[1].

وقال أحمد بن أبي خيثمة: كان أبي ومُصعبُ الزبيري، ويحيى بنُ معين يجلسون بالعشيّات على باب مُصعَب، فمرَّ رجلٌ ليلةً على حمار فاره، وبزَّة حسنة، فَسَلَّمَ، وخَصَّ بمسألته يحيى بنَ معين، فقال له يحيى: يا أبا الحسن، إلى أين؟ قال: إلى هذا الكريم الذي يملأُ كُمِّي دنانيرَ ودراهمَ، إسحاقَ بنِ إبراهيم الموصلي. فلمّا ولّى، قال يحيى: ثقةٌ ثقةٌ ثقة. فسألتُ أبي: مَن هذا؟ قال: هذا المدائني[2].

---

(١) سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة ١٠/٤٠٠.

(٢) سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة ١٠/٤٠١.

وثاقة مَسلَمَة بنِ مُحارِب

وثّقه ابنُ حبّان(١).

وكذا الهيثميُّ المصري.

قال الطبراني: حدّثنا إبراهيم بن نائلةَ الأصبهاني، ثنا شَبابٌ العُصفُريُّ، ثنا عَونُ بن كَهْمَس، ثنا مَسلَمةُ بن مُحارِب، عن أبيه قال: كتب معاويةُ إلى زيادٍ أنّ رسول الله ﷺ قال: «**إنّ العدوَّ لا يَظهَرُ على قومٍ إذا هُمْ**»، أو قال: «**رأَيْتُهُم مع رَجُلٍ من بَكر بن وائل**»(٢).

قال الهيثميُّ المصري: رواه الطبراني، ورجالُه ثقات(٣).

وترجم له البخاريُّ ولم يذكر فيه جرحاً(٤).

وهناك مِن العلماء مَن قال بأنّ البخاري إذا ترجم لراوٍ ما ولم يذكر فيه جرحاً فهو ثقةٌ عنده.

قال الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي: وقد ذكر البخاريُّ الحَكمَ بن مصعبٍ القرشي في التاريخ الكبير وقال: سمع مِن محمّد بن عليّ بن عبد الله

(١) الثقات، دار الكتب العلمية بيروت ٣١١/٤.

(٢) المعجم الكبير، دار الكتب العلمية بيروت ٣٠٩/٨ [١٦١٩٦].

(٣) مجمع الزوائد، دار الكتب العلمية بيروت ٤١٤/٥ [٩٦٤٤].

(٤) التاريخ الكبير، دار الكتب العلمية بيروت ٢٦٤/٧.

بن عبّاس، سمع منه الوليد بن مسلم، ولم يذكر فيه جرحاً، فهو ثقةٌ عنده[١].

وقال أحمد شاكر: محمّد بن بَكرٍ البُرْساني، بضمّ الباء وسكون الراء: ثقةٌ مِن شيوخ أحمد، ترجم له البخاريُّ في الكبير فلم يذكر فيه جرحاً[٢].

وإذا ادّعى رجلٌ بأنّ مَسلمة بن مُحاربٍ مجهول، قلنا: قد ذكرنا بعضَ مَن وثّقه، على أنّ القاعدة عند بعضهم أنّ رواية الثقة عن المجهول تُقوّيه.

جاء في (الجرح والتعديل):

باب: في رواية الثقة عن غير المطعون عليه أنّها تُقوّيه وعن المطعون عليه أنّها لا تُقوّيه

حدّثنا عبد الرحمن[٣] قال: سألتُ أبي عن رواية الثقات عن رجلٍ غيرِ ثقة ممّا يقوّيه؟ قال: إذا كان معروفاً بالضعف لم تقوّه روايتُه عنه، وإذا كان مجهولاً نفعه روايةُ الثقة عنه[٤].

وقد روى عنه المدائنيُّ وهو ثقة.

بل المستور عند المتأخِّرين حجّةٌ كذلك.

قال الذهبي: وقد اشتهر عند طوائفَ مِن المتأخِّرين إطلاقُ اسم (الثقة) على مَن لم يُجرَح، مع ارتفاع الجهالة عنه. وهذا يُسمّى (مَستوراً)، ويُسمّى (محلُّه الصدق)، ويُقال فيه (شيخ).

---

(١) جامع المسانيد والسُنن لابن كثير، ٨٩٥٦/٣٢.

(٢) مسند أحمد، دار الحديث القاهرة ٣٤٥/٢.

(٣) ابن أبي حاتم الرازي مصنِّف الكتاب.

(٤) الجرح والتعديل، دار الفكر بيروت ٥٩/١.

وقال السيوطي: رواية مجهول العدالة ظاهراً وباطناً لا تُقبل عند الجماهير، وروايةُ المستور وهو عدلُ الظاهر خفيُّ الباطن يَحتجُّ بها بعضُ مَن ردَّ الأوّل، وهو قول بعض الشافعيّين[1].

فثبت المطلوبُ وزالت الشبهةُ والحمد لله.

(١) تدريب الراوي، دار الأرقم ص١٦١.

وثاقة سليمان التيمي

جاء في (سير أعلام النبلاء):

سليمان بن طَرخان (ع):

روى أبو بكرٍ البَكراوي: عن شعبةَ قال: شكُّ ابنِ عونٍ وسليمانَ التيمـيِّ يقينٌ.

وقال أحمد بن حنبل: هو ثقة.

وقال يحيى بن معين والنَسائي وغيرُهما: ثقة.

قال العِجلي: ثقة، مِن خيار أهل البصرة[١].

قلتُ: وهو مِن رجال الجماعة.

(١) سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة ١٩٥/٦.

وثاقة عبد الله بن عون

جاء في (سير أعلام النبلاء):

عبد الله بن عون (ع):

الإمام القدوة، أبو عون المُزَني، مولاهم البصري الحافظ.

معاذ عن شعبة: ما رأيتُ أحداً مِن أصحاب الحديث إلّا وهو يُدلّس، إلّا ابنَ عون، وعمرو بنَ مُرّة.

قال عثمان بن سعيد: سألتُ ابنَ معينٍ عن ابن عونٍ فقال: هو في كلّ شيءٍ ثقةٌ[1].

قلتُ: وهو مِن رجال الجماعة.

وإلى هنا تبيَّنَ كونُ رجال السند ثقات. مع أنّه كان يكفينا توثيقُ أحد الرجلين: سليمانَ التيمي أو ابنِ عون.

وابنُ عونٍ لم يقُل: بلغني أنّ أبا بكرٍ فعلَ كذا وكذا، ولا قال: قيل. وإنّما قال: إنّ أبا بكرٍ أرسل إلى عليٍّ يريدُ البيعة . . الحديث. فإن كان كاذباً، فقد وثّقَ القومُ الكذّابين وصحّحوا رواياتهم. وإن كان صادقاً فقد ثبتت المطلوب.

فإن قلتَ: عبدُ الله بن عون وسليمانُ التيمي لم يُدركا الحادثة.

---

(١) سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة ٣٦٤/٦.

قلتُ: هذا صحيح. غير أنّ ابن عونٍ نسب فعلَ الإحراق إلى عمر، إضافةً إلى أنّه لا يُدلِّس، فيُحمَل كلامُه على أنّه سمع القصّة مِن أحد الصحابة. ومرسلُ التابعيّ حجّةٌ عند بعض العلماء كما سيأتي لاحقاً إن شاء الله تعالى.

وحتّى لو حكمنا على روايته بالإرسال، فالمرسَلُ يتقوّى إذا جاء مِن طريقٍ آخر. وقد ثبتت هذه الرواية مِن طريقٍ مرسَلٍ آخر.

رواية الطبري في إحراق الدار

قال الطبري: حدّثنا ابنُ حُمَيد[١]، قال: حدّثنا جرير، عن مُغيرة، عن زياد بن كُلَيب قال: أتى عمرُ بن الخطّاب منزلَ علي، وفيه طلحةُ والزبيرُ ورجالٌ مِن المهاجرين، فقال: والله لأُحرِقَنَّ عليكم أو لتخرُجُنَّ إلى البيعة. فخرج عليه الزبيرُ مُصلِتاً بالسيف، فَعَثَرَ فسقط السيفُ مِن يده، فوثبوا عليه فأخذوه[٢].

وهذه الرواية تثبتُ إصرار عليٍّ والزبير ومَن معهما على عدم مبايعة أبي بكرٍ كما ترى. فحتّى بعدما هدّدهم عمرُ بإحراق دار فاطمةَ الزهراء عليها السلام خرجَ الزبيرُ بسيفه للقتال. ومِن هنا اندفعت شبهةُ كونِ عليٍّ عليه السلام لم يُدافع حينئذ.

---

(١) محمد، أحد شيوخ الطبري.

(٢) تاريخ الطبري، دار الكتب العلمية بيروت ٢٣٣/٢.

وثاقة محمّد بن حميد

جاء في (سير أعلام النبلاء):

محمّد بن حُميد (د، ت، ق): ابنُ حَيّان العلّامة الحافظ، أبو عبد الله الرازي.

قال أبو زرعة: مَن فاته محمّدُ بن حُميد، يحتاج أن ينزل في عشرة آلاف حديث.

وقال عبد الله بن أحمد: سمعتُ أبي يقول: لا يزال بالريِّ عِلمٌ ما دام محمّدُ بن حُميد حيّاً.

وقال أبو قريشٍ الحافظ: قلتُ لمحمّد بن يحيى[1]: ما تقول في محمّد بن حُميد؟ فقال: ألا تراني أُحدِّثُ عنه.

وقال أبو قريش: وكنتُ في مجلس محمّد بن إسحاقَ الصاغاني، فقال: حدّثنا ابنُ حميد. فقلتُ: تُحدِّثُ عنه؟ فقال: ومالي لا أُحدِّث عنه، وقد حدَّثَ عنه أحمدُ ويحيى بنُ معين؟[2].

جاء في (الجرح والتعديل):

---

(١) الذُهلي، شيخ البخاري.

(٢) سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة ٥٠٣/١١.

نا عبد الرحمن[1]، أنا أبو بكر بن أبي خيثمة، فيما كتبَ إليَّ، قال: سُئل يحيى بن معين عن محمّد بن حُميدٍ الرازي: فقال: ثقةٌ ليس به بأس، رازيٌّ كيِّس.

حدّثنا عبد الرحمن، نا عليُّ بن الحسين بن الجُنيد، قال: سمعتُ يحيى بنَ معين يقول: ابنُ حُميد ثقةٌ، وهذه الأحاديث التي يُحدِّث بها ليس مِن قِبَله، إنّما هو مِن قِبَل الشيوخ الذي يحدِّث به عنهم[2].

وجاء في (تهذيب الكمال):

قال عبد الله: حيثُ قَدمَ علينا محمّد بن حُميد كان أبي بالعسكر، فلمّا خرج قدمَ أبي، وجعل أصحابُه يسألونه عن ابن حميد. فقال لي: ما لهؤلاء يسألونني عن ابن حميد؟ قلتُ: قدمَ هاهنا فحدَّثهم بأحاديثَ لا يعرفونها، قال لي: كتبتَ عنه؟ قلتُ: نعم كتبتُ عنه جزءً. قال: اعرِض عليَّ، فعرضتُها عليه، فقال: أمّا حديثه عن المبارك وجرير فهو صحيح، وأمّا حديثه عن أهل الريّ فهو أعلم[3].

وجاء في (تهذيب التهذيب):

محمّد بن حُميد بن حيّان التميمي الحافظ.

قال أبو العبّاس بن سعيد: سمعتُ جعفر بن أبي عثمان الطيالسي يقول:

---

(١) ابن أبي حاتم مصنِّفُ الكتاب.

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، دار الكتب العلمية بيروت ٣١١/٧.

(٣) تهذيب الكمال، دار الكتب العلمية بيروت ٦٥٢/٨.

ابنُ حُميد ثقة(١).

وكذا وثّقه الهيثميُّ المصري.

جاء في (مجمع الزوائد):

عن عبد الله ـ يعني ابن مسعود ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «**رضيتُ لأُمّتي ما رضي لها ابنُ أُمٍّ عبد، وكرهتُ لأُمَّتي ما كره لها ابنُ أُمِّ عَبد**».

رواه البزّار، والطبرانيُّ في الأوسط باختصار الكراهة، ورواه في الكبير منقطعَ الإسناد، وفي إسناد البزّار محمّد بن حُميدٍ الرازي وهو ثقةٌ، وفيه خلاف، وبقيّة رجاله وُثّقوا(٢).

وكذا وثّقه الألباني.

جاء في (صحيح سنن الترمذي):

حدّثنا محمّد بن حُميد الرازي: حدّثنا الحَكَم بن بشير بن سلمان: حدّثنا خلّادُ الصَفّار، عن الحَكَم بن عبد الله النَصري، عن أبي إسحاقَ عن أبي جُحَيفة، عن عليٍّ بن أبي طالبٍ ـ رضي الله عنه ـ أنّ رسول الله ﷺ قال: «**سَترُ ما بين أَعيُن الجنِّ وعورات بني آدم، إذا دخلَ أحدُهم الخَلاء أنْ يقول: بسم الله**»(٣).

قال الألباني: صحيح.

---

(١) تهذيب التهذيب، مؤسسة الرسالة ٥٤٧/٣.

(٢) مجمع الزوائد، دار الكتب العلمية بيروت٣٤٩/٧.

(٣) صحيح سنن الترمذي، مكتبة المعارف ـ الرياض ـ ٣٣٢/١ [٦٠٦] قال الألباني: صحيح.

وتصحيحُه لهذا السند يعني توثيقَه لجميع رواته، فثبتت وثاقة ابن حُميدٍ عند الألباني.

وإلى هنا تبيّن أنّ محمّد بن حُميد ثقةٌ عند أحمد بن حنبل ويحيى بنِ معينٍ وجعفرِ بن أبي عثمان الطيالسي الحافظِ والهيثميِّ المصري والألباني.

وثاقة جرير بن عبد الحميد

جاء في (تهذيب الكمال):

جرير بن عبد الحميد بن قُرْطٍ الضَبِّيُّ (ع)

قال محمّد بن سعد: كان ثقةً كثيرَ العلم.

وقال محمّد بن عبد الله بن عمّارٍ المَوْصلي: حجّةٌ، كانت كتبُه صِحاحاً.

وقال أحمد بن عبد الله العِجلي: كوفيٌّ ثقة.

وقال النَسائي: ثقة.

وقال عبد الرحمن بن يوسف بن خِراش: صدوق.

وقال أبو القاسم اللالكائي: مُجمَعٌ على ثقته[(١)].

قلتُ: وهو مِن رجال الجماعة.

---

(١) تهذيب الكمال، مؤسسة الرسالة ٤/٥٤٠.

وثاقة المُغيرة بن مِقْسَم

جاء في (تهذيب التهذيب):

المغيرة بن مِقْسَم الضَبِّيُّ (ع):

قال ابن أبي مريم، عن ابن معين: ثقةٌ مأمون.

وقال ابن أبي حاتم: سألتُ أبي: مُغيرةُ أحبُّ إليك أو ابنُ شُبْرَمَة في الشعبي؟ فقال: جميعاً ثقتان.

وقال النسائي: مغيرةُ ثقة.

وقال ابنُ سعد: كان ثقةً كثيرَ الحديث[1].

قلتُ: وهو مِن رجال الجماعة.

---

(١) تهذيب التهذيب، دار الكتب العلمية بيروت ٣٨٦/٦.

وثاقة زياد بن كُلَيْب

جاء في (تهذيب التهذيب):

زِيادُ بن كُلَيْب التميميُّ الحَنْظَلي، أبو مَعشَرٍ الكوفيّ (م د ت س)

قال العجلي: كان ثقةً في الحديث.

وقال النسائي: ثقة.

وقال ابنُ حبّان: كان من الحُفّاظ المُتقنين.

قلتُ[1]: وقال ابنُ المديني، وأبو جعفر السبتي: ثقة. نقله ابنُ خلفون[2].

قلتُ: والرجل من رجال مسلم، ومَن كان من رجاله فقد جاز القنطرة.

وإلى هنا تبيّن أنّ كل رجال السند ثقات.

فإن قلت: الرواية مرسلة لأنّ زياد بن كُلَيبٍ لم يدرك الواقعة.

قلت: هـذا صحيح، ولكنّ المرسل الصحيح[3] إذا جاء مرسَلاً من طريقٍ آخر فإنّه يُقوّيه ويرتقي إلى مرتبة الحسن. هذا في أحاديث الحلال والحرام، فكيف بالروايات التاريخيّة التي لا يُتشدَّدُ في أسانيدها.

على أنّ زياد بن كُلَيبٍ روى القصّة بصيغة الجزم، وذلك بقوله: «أتى

(١) القائل هو ابن حجر.

(٢) تهذيب التهذيب، دار الكتب العلمية بيروت ٥٢٤/٢.

(٣) أي ما كان مرسلا وكل رجاله ثقات.

عمرُ بن الخطّاب منزلَ علي . . ». ولم يقل: (بلغني) أو (قيل)، أو (رُوِي).

ثمّ إنّه نسب إلى عمر قولَه: «والله لأُحرقنَّ عليكم أو لتخرجُنَّ إلى البيعة».

فإمّا أن يكون زيادٌ كاذباً، وهذا خلف كونه ثقةً. وكيف يروي مسلمٌ في صحيحه عن الكذّابين؟؟؟

وإمّا أن يكون صادقاً، فثبت المطلوب.

وكما تمسّكَ ابنُ كثيرٍ بمرسَل الشعبيّ حين روى أنّ السيّدة الزهراء عليها السلام رضيت عن أبي بكر وعمر. وذلك بقوله: وهذا إسنادٌ جيّدٌ قوي، والظاهرُ أنّ عامر الشعبيّ سمعه مِن علي، أو ممّن سمعه مِن علي(١).

كذا يحقُّ لنا التمسُّكُ بمرَسل الثقة زيادِ بن كُلَيب، فنقول: الظاهر أنّه سمعه ممّن سمعه مِن عمر.

فإن قلت: هناك مِن الأئمة مَن قَبِلَ مراسيل الشعبي، ولا يوجد منهم مَن قَبِلَ مراسيلَ زياد بن كُلَيبٍ وأضرابه.

قلتُ: الثقةُ المُدلّس إمّا أن تُقبل مراسيلُه مطلقاً أو لا، فإن كان الأوّل فقد ثبت المطلوب، وإن كان الثاني بطلَ استدلالهم بمراسيل الشعبي.

على أنّه لا يوجد مِن رواتهم المُدلِّسين مَن لا يُدلِّس إلا عن ثقةٍ إلّا سفيان بن عيينة.

قال ابن حبّان:

---

(١) البداية والنهاية لابن كثير، دار الكتب العلمية بيروت ٥/٣١٣.

وأمّا المُدلِّسون الذين هم ثقاتٌ وعدول، فإنّا لا نحتجُّ بأخبارهم إلّا ما بيّنوا السماعَ فيما رووا، مثل الثوري والأعمش وأبي إسحاق وأضرابِهم من الأئمّة المتَّقين(١) وأهلِ الورع في الدين، لأنّا متى قَبلنا خبرَ مُدلِّسٍ لم يُبيّن السماعَ فيه، وإن كان ثقة، لزمَنا قبولُ المقاطيع والمراسيل كلِّها، لأنّه لا يُدرى، لعلّ هذا المدلِّس دلَّسَ هذا الخبرَ عن ضعيفٍ يَهي(٢) الخبرُ بذكره إذا عُرف.

اللهم إلّا أن يكون المدلِّسُ يُعلَم أنّه ما دلّس قطُّ، إلّا عن ثقة، فإذا كان كذلك قُبلت روايتُه وإن لم يُبيّن السماع.

وهذا ليس في الدنيا إلّا لسفيانَ بنِ عيينةَ وحدَه، فإنّه كان يُدلّس، ولا يُدلّس إلّا عن ثقة مُتقنٍ(٣).

وخلاصةُ ما ذكرنا، أنّه يُمكن تصحيحُ رواية البلاذري والطبري وعبد الله بن أحمد بإحدى الطرق التالية:

١ـ بناءً على قَبول المراسيل إذا رواها الثقات، وهذا مذهبُ مالكٍ وأبي حنيفةَ وأحمدَ والطبريّ وغيرِهم.

٢ـ تقوية مرسَلٍ صحيحٍ بأصلٍ صحيح، فالمرسَلُ الصحيح هو رواية البلاذري، وله أصلٌ صحيحٌ على شرط الشيخين، وهي روايةُ ابن أبي شيبة.

---

(١) المتقنين.

(٢) أي يَهِنُ ويضعف.

(٣) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، دار الكتب العلمية بيروت ٩٠/١.

٣ـ تقويةُ مرسَلٍ صحيحٍ بمرسلٍ صحيحٍ جاء مِن وجه آخر. فالمرسَلُ الصحيحُ الأوّلُ هو رواية البلاذري، والمرسَلُ الصحيح الثاني روايةُ الطبري، والمرسَلُ الصحيح الثالثُ روايةُ الزهري ـ كما سيأتي ـ فتقوّى المرسَلُ الأوّل بالمرسل الثاني والثالث.

رواياتٌ مُؤَيِّدة لرواية إحراق الدار

رواية الزهري

قال عبد الله بن أحمد: حدّثنا محمّدُ بن إسحاقَ بنِ محمّدٍ المخزوميُّ المُسَيَّبِيُّ، حدّثنا محمّدُ بنُ فُلَيْحِ بن سليمان، عن موسى بن عقبة، عن ابن شهاب[(١)] قال: وغضب رجالٌ من المهاجرين في بيعة أبي بكرٍ رضي الله عنه، منهم عليُّ بن أبي طالب، والزبيرُ بن العوّام رضي الله عنهما، فدخلا بيتَ فاطمة بنت رسول الله ﷺ، ومعهما السلاح، فجاءهما عمرُ رضي الله عنه في عصابةٍ من المسلمين فيهم: أُسَيدٌ، وسلمةُ بن سلامةَ بنِ وَقشٍ، وهما من بني عبد الأَشهَل، ويُقال: فيهم ثابت بن قيس بن الشَمَّاس، أخو بني الحارث بن الخَزرَج، فأخذ أحدُهم سيفَ الزبير، فضرب به الحجرَ حتّى كسره[(٢)].

أمّا محمّد بن إسحاق بن محمّدٍ المخزومي المُسَيَّبي فقد جاء في (تاريخ بغداد):

روى عنه محمّد بن إسحاق الصاغاني، ومسلمُ بن الحجّاج النيسابوري.

---

(١) محمد بن مسلم الزهري.

(٢) السُنة والرد على الجهمية لعبد الله بن أحمد بن حنبل، دار النصيحة، المدينة النبوية ٣٨٢/٢.

أخبرني محمّد بن أحمد بن يعقوب قال: أخبرنا محمّد بن عبد الله بن نُعَيْم الضَبِّي قال: أخبرني أبو أحمد عليُّ بن محمّدٍ الحُبِّني بمرو، قال: وسألته ـ يعني صالح بن محمّد المعروف بجزرة ـ عن محمّد بن إسحاق المُسَيَّبي فقال: ثقة.

حُدِّثتُ عن محمّد بن عِمران المرزباني قال: حدّثني عبد الباقي بن قانع قال: محمّد بن إسحاق المسَيَّبي ثقة(١).

وجاء في (تهذيب الكمال):

محمّد بن إسحاق بن محمّد بن عبد الرحمن المخزومي (م د)

وثّقه غيرُ واحد.

قال مصعبُ الزبيري: لا أعلم في قريشٍ كلِّها أفضلَ مِن المسَيَّبي.

وقال عبد الله بن الصقر: ثنا محمّد بن إسحاق المُسَيَّبي الشيخُ الصالح(٢).

وقال ابن قانع وإبراهيم بن إسحاق الصوّاف: ثقة(٣).

قلتُ: ووثّقه ابنُ حبّانَ والذهبي، وقال ابنُ حجر: صدوق.

ومحمّد بن إسحاق المخزومي مِن رجال مسلمٍ وأبي داود.

أمّا محمّد بن فُلَيحٍ الخُزاعي، فقد جاء في (إكمال تهذيب الكمال):

---

(١) تاريخ مدينة السلام، دار الغرب الإسلامي ٣٨/٢.

(٢) تذهيب تهذيب الكمال، الفاروق الحديثة ٣٧/٨.

(٣) تهذيب التهذيب، مؤسسة الرسالة ٥٠٣/٣.

محمّد بن فُلَيح بن سليمان الأسلمي، ويُقال الخزاعي (خ س ق)

وفي كتاب (الجرح والتعديل) عن الدارقطني: محمّد بن فُلَيح بن سليمان ثقة[١].

قال ابن حجر: صدوقٌ يَهِم[٢].

ووثّقه الذهبي، وذكره ابنُ حبّان في الثقات.

والرجلُ مِن رجال البخاري والنَسائي وابن ماجة. ومَن كان مِن رجال البخاري فقد جاز القنطرة.

أمّا موسى بن عقبة بن أبي عيّاش فهو إمامُ المغازي والسِيَر.

جاء في (تذهيب تهذيب الكمال):

موسى بن عقبة بن أبي عيّاش الأسدي (ع):

قال أحمد بن حنبل وابنُ معينٍ وأبو حاتم: ثقة[٣].

قلتُ: وهو مِن رجال الجماعة.

وأمّا محمّد بن مسلمٍ الزُهري فهو إمامُهم المجمَعُ على وثاقته، ويكفي أنّه مِن رجال الجماعة.

فالرواية صحيحةٌ مرسَلة، رجالُها كلُّهم ثقات. ولا يضرُّها الإرسال، لأنّ مُرسَلتيْ البلاذريّ والطبريّ تعضُدانها. وهذه الرواية صريحةٌ في أنّ

---

(١) إكمال تهذيب الكمال، الفاروق الحديثة ٣١٤/١٠.

(٢) تقريب التهذيب، دار العاصمة ص ٨٨٩.

(٣) تذهيب تهذيب الكمال، الفاروق الحديثة ١٤٩/٩.

القوم أتوا إلى دار السيّدة الزهراء عليها السلام بالسلاح. فكيف بعد هذا يقولون: المهمُّ أنّ عليّاً عليه السلام بايع أبا بكرٍ، ولو بعد حين!!!

ومتى انعقدت بيعةُ المُكرَه في الإسلام، وقد قال تعالى: ﴿**لا إِكراهَ في الدين**﴾[1].

ولو أُكرِه الوهّابيُّ على بيعة حاكمٍ ظالم، بأن هُجِمَ على داره وأُحرِقَ بيتُه، ثمّ بايع مُكرَهاً، أو كان يَحقُّ لنا أن نقول: المهمُّ أنّكَ بايعتَ الظالمين ولو بعدَ حين!!!

وهاكَ روايةً صحيحةً تُقوّي روايةَ الزُهري وتشهد لها.

---

(١) البقرة ٢٥٦.

رواية عبد الرحمن بن عوف

أخرج الحاكمُ بسندٍ صحيحٍ على شرط البخاريِّ ومسلم، عن إبراهيمَ بن عبد الرحمن بن عوفٍ أنّ عبد الرحمن بنَ عوفٍ كان مع عمرَ بنِ الخطّاب، وأنّ محمّد بنَ مَسلمةَ كسرَ سيفَ الزبير(١).

قال الحاكم: هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

وجاء في كتاب (السُنّة):

قال موسى بن عقبة: قال سعد بن إبراهيم: حدّثني إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، أنّ عبد الرحمن كان مع عمرَ يومئذ، وأنّ محمّد بن مَسلمة كسرَ سيفَ الزبير، والله أعلم(٢).

وهاتان الروايتان الصحيحتانِ شاهدٌ قويٌّ على صحّة الأثر الذي قبلَه. ويجمع الآثارَ الأربعةَ أصلٌ موضوعيٌّ صحيحٌ وهو هجومُ القوم على دار عليٍّ عليه السلام بالسلاح والنار مِن قِبَلِ أهلِ العار، والحمدُ لله على صحّة هذه الآثار. ولعنة الله على الظالم الغدّار.

عن حيّان الأسدي: سمعتُ عليّاً يقول: قال لي رسولُ الله صلى الله عليه وسلم: «إنّ

(١) المستدرك على الصحيحين، دار الكتب العلمية بيروت ٣/٧٠ قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

(٢) السُنّة لعبد الله بن أحمد، دار النصيحة ـ المدينة النبوية ـ ٢/٣٨٣ قال أبو مالك القُفَيلي الريّاشي: هذا أثر صحيح، وإسناده حسن.

الأمّة ستغدُرُ بكَ بعدي، وأنتَ تعيشُ على مِلّتي، وتُقتَلُ على سُنّتي، مَن أحبَّكَ أحبَّني، ومَن أَبغضكَ أَبغضَني، وإنّ هذه ستُخضَّبُ مِن هذا» يعني لحيتَه مِن رأسه[(١)].

وإذا لم يكن هجومُ القوم على دار أمير المؤمنين عليه السلام غدراً ـ بعدما بايعوه يومَ الغدير ـ فما هو الغدرُ إذن؟؟؟

وهذه الرواية صحيحةٌ كما ترى، فإذا لم يكن إحراقُهم لدار الوحي والتنزيل غدراً، فعلى القوم أن يختاروا أحدَ أمريْن، أحلاهُما مُرٌّ.

إمّا أن يُبيّنوا لنا متى وأين غدرَ القومُ بعليٍّ عليه السلام.

وإمّا أن يقولوا بأنّ نَبيَّهُم كذّاب ـ والعياذ بالله ـ، لأنّه قال بأنّ الأمّة ستغدرُ بعليٍّ عليه السلام، فأخبرَ بما لم يقع، ووالله لا يقولها إلّا كافرٌ ابنُ زنا.

---

(١) المستدرك على الصحيحين، دار الكتب العلمية بيروت ١٥٣/٣ قال الحاكم: صحيح، ووافقه الذهبي.

رواية العِقد الفريد

قال ابن عبد ربّه الأندلسي:

الذين تخلَّفوا عن بيعة أبي بكر

عليٌّ والعبّاسُ والزبيرُ وسعدُ بن عُبادة، فأمّا عليٌّ والعبّاس والزبيرُ فقعدوا في بيت فاطمة حتّى بعث إليهم أبو بكرٍ عمرَ بنَ الخطّاب ليخرجوا مِن بيت فاطمة، وقال له: إن أبواْ فقاتلهُم. فأقبلَ بقَبَسٍ من نارٍ على أن يُضرم عليهم الدار[1] فلقيتهُ فاطمةُ فقالت: يا ابن الخطّاب أجئتَ لتُحرق دارَنا؟ قال: نعم أو تدخلوا فيما دخلت فيه الأمّة[2].

وهذه الرواية تشهد لها روايةُ البلاذري حيثُ جاء فيها: (فجاء عمرُ، ومعه فَتيلةٌ، فتلقَّتهُ فاطمةُ على الباب، فقالت فاطمة: يا ابن الخطّاب، أتُراكَ مُحرِّقاً عليَّ بابي؟ قال: نعم، وذلك أقوى فيما جاء به أبوك)[3]. ورجالها ثقاتٌ كما عرفت.

وابن عبد البر لم يقل: رُوِي، ولا قيل لي، ولا بلغني. بل تكلّم بصيغة الجزم ونسبَ هذا الفعلَ الإجراميَّ الداعشيَّ إلى أبي بكرٍ وعمر، فإمّا أن يكون صادقاً أو كاذباً.

(١) والصواب: يضرم عليهم النار.

(٢) العقد الفريد، دار الكتب العلمية بيروت ١٣/٥.

(٣) أنساب الأشراف للبلاذري، دار المعارف بمصر ٥٨٦/١. ورجاله ثقات.

فإن كان كاذباً، كيف يأخذُ القومُ منه قضايا التاريخ؟

وإن كان صادقاً، ثبت المطلوب.

وليس مِن عادتي الاستدلالُ بروايات لا سند لها، وإنّما ذكرت هذا من باب الشاهد، وإلّا فقد ذكرتُ ما صحَّ في كتب القوم فيما يخصُّ هجومَ الأشرار على دار الأطهار.

تقوية مُرسَلٍ بمُرسَلٍ آخر

قال ابنُ تيمية: وإذا كان المرسَلُ مِن وجهين، كان[1] مِن الراويين أخذَ العلمَ عن شيوخ الآخر[2]، فهذا يدلُّ على صدقه، فإنّ مثل ذلك لا يُتصَوَّرُ في العادة تماثلُ الخطأ فيه وتعمُّدُ الكذب، كان هذا مما يُعلَمُ أنّه صدقٌ[3].

فإن قلتَ: المرسَلُ غيرُ المنقطع.

قلتُ: العلّةُ فيهما واحدة، وهي سقطُ راوٍ في السند. على أنّ بعض أهل العلم لا يُفرِّقُ بين المرسَل والمنقطع كمحمد بن إدريس الشافعي والخطيب البغدادي.

وقال النووي:

ثمّ المرسَلُ حديثٌ ضعيفٌ عند جماهير المُحدّثين والشافعيّ وكثيرٍ مِن الفقهاء وأصحابِ الأصول. وقال مالكٌ وأبو حنيفة في طائفة: صحيحٌ.

فإن صحَّ مخرجُ المرسَل بمجيئه مِن وجهٍ آخرَ مُسنَداً أو مُرسَلاً، أرسلَهُ مَن أخذَ عن غير رجال الأوّل كان صحيحاً، ويتبيّن بذلك صحّةُ المرسَل وأنّهما صحيحان لو عارضهُما صحيحٌ مِن طريقٍ رجّحناهما عليه إذا

(١) والصواب: كلٌّ.

(٢) والصواب: عن غير شيوخ الآخر، لكي لا يتّحد المخرَج.

(٣) منهاج السنة، دار الكتب العلمية بيروت ٤/١٨٤.

تعذّر الجمع[١].

ورواةُ البلاذري غيرُ رواة الطبري، فثبت المطلوب.

جاء في كتاب (مناهج المحدِّثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة):

مرسَلُ تابعيٍّ صغيرٍ تقوّى بمرسل تابعيٍّ صغير

عن مكحولٍ قال: تُوفّي رسولُ الله ﷺ والديّةُ ثمانمائة دينار.. الحديث، تقوّى هذا المرسلُ بمرسل عمرو بن شعيب[٢].

(١) تدريب الراوي للسيوطي، دار الأرقم ص١٠٠.

(٢) مناهج المحدِّثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة للدكتور المرتضى الزين أحمد، مكتبة الرشد ـ الرياض ـ ص١٨٧.

احتجاج القوم بالمراسيل

قال ابنُ الصلاح ـ وهو يتكلّم عن المرسَل ـ: والاحتجاجُ به مذهبُ مالكٍ وأبي حنيفةَ وأصحابِهما في طائفة[١].

جاء في (التدليس في الحديث):

القول الثالث:

قَبولُ مراسيل التابعين كلِّهم على اختلاف طبقاتهم، وهذا قولُ مالكٍ وجمهورِ أصحابه، وأحمدَ بنِ حنبلٍ وكلِّ مَن يَقبل المرسَلَ مِن أهل الحديث، ثمّ مَن ألحقَ بالمرسَل ما سقط في أثناء إسناده رجلٌ واحدٌ غيرُ الصحابي، يقبله أيضاً كما يقبل المرسَل، وهو مقتضى مذهبِ المالكيّة في احتجاجهم ببلاغات الموطّأ ومنقطعاته[٢].

ومن عجائب الأمور أن يقبل القومُ بروايات ضعيفة أخرجها البخاريُّ ومسلمٌ في صحيحيْهما، مع أنّها في الحلال والحرام، ثمّ يردّون روايةً صحيحةً على شرطهما مع أنّها روايةٌ تاريخيّة لا علاقة لها بالأحكام الدينيّة!!!

وتجنّباً للإطالة سأقتصر في المقام على روايةٍ مِن صحيح مسلم، وأمّا

(١) علوم الحديث لابن الصلاح، دار الفكر المعاصر ـ بيروت ـ ص٥٥.

(٢) التدليس في الحديث للدميني، الطبعة الأولى ١٩٩٢ م. ص١٧.

مُعلّقاتُ البخاري فعددها ١٣٤١. والحديثُ المعلَّقُ هو ما سقط مِن بداية إسناده راوٍ فأكثر.

فإن قلت: مُعلّقاتُ البخاريّ ليست على شرطه.

قلتُ: فلماذا أخرجها في صحيحه إذن؟

ولماذا قَبِلَ القومُ مُعلَّقاتِه التي ذكرها بصيغة الجزم؟ مع أنّه لا سند لها!!!

فإن قلتَ: ذكرها متابعةً وشواهدَ.

قلتُ: ونحن إنّما ذكرنا مُرسلَ البلاذريّ والطبريّ والزُهريّ كشواهدَ على صحّة رواية ابن أبي شيبة الصحيحةِ على شرط الشيخين. فلماذا باءُ البخاري تجرُّ وباءُ غيره لا تجر!!!

قال مسلم: وحدّثني محمّد بن رافع، حدثّنا حُجَينُ بن المثنى، حدّثنا الليثُ، عن عُقَيل، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيّب أنّ رسول الله ﷺ نهى عن بيع المُزابَنَة والمُحاقَلَة. والمزابنةُ أن يُباع ثمرُ النخل بالتمر. والمُحاقَلَةُ أن يُباعَ الزرعُ بالقمح، واستكراءُ الأرض بالقَمح[١].

قلتُ: وهذا حديثٌ مرسَلٌ، فإنّ سعيد بن المسيِّب تابعيٌّ وليس بصحابي، وهذا الحديث لم يوصلْهُ مسلمٌ في صحيحه في غير هذا الموضع.

والعجيب في الأمر أنّ مسلماً أخرج هذا الحديث في الأصول، لا في المتابعات والشواهد، بدليل أنّه أوّلُ حديثٍ ذكره تحت باب: **تحريم بيع**

(١) صحيح مسلم، دار الكتب العلمية بيروت ١٦/٣ برقم [١٥٣٩] باب رقم [١٤].

الرطب بالتمر إلّا في العرايا!!!

قال مسلم: فأمّا القسمُ الأوّلُ فإنّا نتوخّى أن نُقدّم الأخبارَ التي هي أسلمُ مِن العيوب مِن غيرها وأنقى، مِن أن يكون ناقلوها أهلَ استقامة في الحديث، وإتقان لما نَقلوا، لم يوجد في رواياتهم اختلافٌ شديد، ولا تخليطٌ فاحش(١).

فإذا كان المرسَلُ أصحَّ ما عند مسلمٍ ـ ذلك أنّه صدّر به البابَ هنا ـ فماذا نقول في باقي الأحاديث التي جاءت في الشواهد والمتابعات؟؟؟

قال العلّامة علي القاري:

مراسيلُ الصحابة معتبَرةٌ إجماعاً، بخلاف مُرسَل التابعي، فإنّه حُجّةٌ عند الجمهور خلافاً للشافعي، ولا بدّ مِن كونه حجّةً أقلُّه أن يكون إسناداً حَسناً(٢).

وقال الشريف حاتم بن شريف العَوني:

إنّ كلّ مَن ثبتت له الصحبةُ، سواءٌ أَسمعَ أَمْ لم يثبت سماعُه، فحديثه عن النبيّ ﷺ مُتّصلٌ مَقبول(٣).

قلت: فكما صحّ مُرسَلُ الصحابيّ الذي لم يثبت سماعُه مِن النبيّ ﷺ، صحّ ـ بطريقٍ أولى ـ مُرسَلُ التابعيّ الثقة إذا نسبَ قولاً أو فعلاً

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي، دار الكتب العلمية بيروت ٥٥/١.

(٢) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، دار الكتب العلمية بيروت ١٣٤/٦.

(٣) شرح موقظة الذهبي، دار ابن الجوزي ص١٥٨.

ما إلى أحد الصحابة.

فإن قلتَ: إنّما قَبلنا مُرسَلَ الصحابيّ مُطلقاً لكون الجميع عدولاً، وليس الأمر كذلك بالنسبة إلى التابعين.

قلتُ: الكلام ليس في عدالتهم، إنّما في إرسالهم، فلربّما سمع الصحابيُّ الصغيرُ الحديثَ مِن تابعيٍّ كبيرٍ أو مُخضرَم، وهذا التابعيُّ الكبيرُ قد لا يكون ثقةً. فمِن أين تحرزون وثاقتَه وهو مجهول؟

فإن قَبلتُم مرسَلَ الصحابيّ الصغير عليكم أن تقبلوا مُرسَلَ التابعيّ الثقة كذلك. لأنّ الحُكم فيهما واحدٌ.

وإن رددتُم مَراسيلَ ثقات التابعين، عليكم أن تردّوا مراسيلَ صغار الصحابة، لأنّ العلّة واحدة، وهي جهالةُ حال مَن أُرسِل عنه الحديث.

فإن قلت: الصحابيُّ الصغير ثقة.

قلتُ: وكذلك هذا التابعيُّ ثقة.

قال الدكتور يوسف محمّد رشيد:

ذكر الحاكم(١) في القسم الأوّل عنده مِن أقسام المُدلِّسين: «من دلّس عن الثقات» وقال: «إنّه ينبغي قَبولُ حديثهم»، وألحقَ بهم بناءً على هذا جميعَ التابعين، لكونهم لا يُدلّسون إلّا عن الثقات، ولكون غرضهم مِن ذلك الدعوةَ إلى الله بخلاف غيرهم(٢).

---

(١) النيسابوري.

(٢) مَن احتمل الأئمة تدليسهم مِن الرواة، دار الكتب العلمية بيروت ص٦٠.

فإذا قُبل تدليسُ التابعين، فبطريقٍ أولى أن تُقبل روايةُ المُخضرَم الثقة الذي لا يُدلِّس، وهو في المقام أسلمُ مولى عمر.

ثمّ انظر كيف أنّ القوم إذا أرادوا إثباتَ ما يخدم مذهبَهم، فإنّهم يحتجّون بالمراسيل الظاهرة الواضح كونُها مراسيل، بينما إذا جئناهم بروايةٍ صحيحةٍ على شرط الشيخين يقولون: هذه روايةٌ مرسَلة!!!

ومِن باب المثال لا الحصر، تجدهم يحتجّون علينا برواية رضى السيّدة الزهراء عليها السلام على أبي بكرٍ مع اعترافهم بكون الرواية مرسلةً.

جاء في (سنن البيهقي): أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، ثنا أبو عبدالله محمّد بن يعقوب الحافظ، ثنا محمّد بن عبد الوهاب، ثنا عبدان بن عثمان العتكيّ بنيسابور، ثنا أبو ضمرة، عن إسماعيلَ بنِ أبي خالد، عن الشعبيّ قال: لمّا مرضت فاطمةُ رضي الله عنها أتاها أبو بكرٍ الصدّيق رضي الله عنه، فاستأذن عليها، فقال عليٌّ رضي الله عنه: يا فاطمة، هذا أبو بكرٍ يستأذنُ عليك؟ فقالت: أتحبُّ أن آذن له؟ قال: نعم، فأذنتْ له. فدخل عليها يترضّاها وقال: والله ما تركتُ الدارَ والمالَ والأهلَ والعشيرةَ إلّا ابتغاءَ مرضاة الله ومرضاةِ رسولِه ومرضاتكم أهلَ البيت، ثمّ ترضّاها حتّى رضيتْ[1].

ثمّ قال البيهقي: هذا مُرسَلٌ حسنٌ بإسناد صحيح.

وقال ابن كثير: وهذا إسنادٌ جيّدٌ قويٌ[2].

---

(١) السنن الكبرى، دار الكتب العلمية بيروت ٦/٤٩١.

(٢) البداية والنهاية، دار الكتب العلمية بيروت ٥/٣١٣.

وقال بشّار عوّاد معروف: هذا مُرسَلٌ صحيحُ الإسناد[1].

وقال الحافظ ابنُ حجر: هو وإن كان مُرسَلاً، فإسناده إلى الشعبيّ صحيح، وبه يزول الإشكالُ في جواز تمادي فاطمةَ عليها السلام على أبي بكر[2].

لاحظ كيف يحتجّون بالمراسيل، ثمّ حينما نحتجُّ عليهم بالروايات المتّصلة الصحيحة يردّونها ويُوردون عليها ألفَ إشكال!!!

(١) سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة ـ سِيَر الخلفاء الراشدين ـ ص٥٣.

(٢) فتح الباري، دار الكتب العلمية بيروت ١٦٤/٦.

احتجاج القوم بالأحاديث الضعيفة

لم يكتفِ القومُ بالاحتجاج بالروايات المرسَلة ـ التي وقع الخلافُ فيها بين العلماء ـ حتّى راحوا يحتجّون بالأحاديث الضعيفة.

وقد اختلف العلماء في قَبول الحديث الضعيف على ثلاثة آراءٍ، وسوف أقتصرُ في بيان ذلك على الرأي الأوّل.

جاء في كتاب (الحديث الضعيف وحُكمُ الاحتجاج به):

الرأي الأوّل:

يرى بعضُ العلماء أنّه يُعمَل بالحديث الضعيف مُطلقاً: أي في الحلال والحرام، والفرض والواجب، والفضائل، والترغيب والترهيب، وغيرِها، وذلك بشرطين:

الأوّل: أن يكون ضعفُه غيرَ شديد(١).

الثاني: أن لا يوجد في الباب غيرُه، وأن لا يكون ثَمَّةَ ما يعارضه.

وحجّةُ أصحاب هذا القول هو أنّ الحديث الضعيف أقوى مِن رأي الرجال.

ومَن يرى هذا القول:

---

(١) قلتُ: كأن يكون الراوي اختلط في آخره، أو كان مستوراً أو مدلِّساً، أو كان قليلَ الضبط مثلاً.

١ ـ أبو حنيفة، فقد ذكر ابنُ حزمٍ أنّ ضعيفَ الحديث أولى عند أبي حنيفةَ مِن الرأي والقياس إذا لم يجد في الباب غيرَه.

قال أبو الحسن السندي: والمرسلُ حجّةٌ عندنا ـ يعني الحنفيّة ـ وعند الجمهور.

٢ ـ مالكُ بن أنس، حيث يرى الاحتجاجَ بالحديث الضعيف، يدلُّ على ذلك تقديمُه الحديثَ المرسلَ والمنقطعَ والبلاغاتِ وقولَ الصحابيّ على القياس، وكتابُه الموطّأ أكبرُ شاهدٍ على ذلك، فهو مشتملٌ على كثيرٍ مِن الأحاديث المرسَلة والمنقطعة.

قال ابنُ عبد البر: وأصلُ مذهب مالك، والذي عليه جماعةٌ مِن المالكيّين أنّ مرسَل الثقة تجب به الحجّة، ويلزمُ به العمل، كما يجب بالمسند سواء.

وقال ابن العربي: تحقيقُ مذهب مالكٍ أنّه لا تُقبل إلّا مراسيلُ أهل المدينة.

٣ ـ محمّد بن إدريس الشافعي: وقد عمل بعدّة أحاديثَ ضعيفةٍ وقدَّمَها على القياس، مِن ذلك: تقديمُه خبرَ تحريم صيد وج مع ضعفه، على القياس.

وقَدَّمَ خبرَ جواز الصلاة بمكّةَ في وقت النهي، مع ضعفه، ومخالفتِه لقياس غيرها مِن البلاد.

٤ ـ أحمد بن حنبل:

اشتهر هذا الرأيُ عن أحمدَ بن حنبلٍ حتّى قال ابنُ القَيِّم: إنّه الأصل

الرابع الذي بنى عليه فتاويه(١)، وهو الأخذ بالمرسَل والحديثِ الضعيف، إذا لم يكن في الباب شيءٌ يدفعُه، وهو الذي رجَّحه على القياس.

وقال عبدُ الله بن أحمدَ بن حنبل: سمعتُ أبي يقول: الحديثُ الضعيفُ أحبُّ إليَّ مِن الرأي.

وقال القاضي: قد أطلق أحمدُ القولَ بالأخذ بالحديث الضعيف، فقال مهنّا بنُ يحيى الشامي: قال أحمد: الناسُ كلُّهم أكْفاءُ إلّا الحائكُ والحجّام والكسّاح، فقيل له: تأخذُ بحديث: «**كلُّ الناس أكْفاءُ إلّا حائكاً أو حجّاماً**» وأنت تُضعّفه؟ فقال: إنّما نُضعِّف إسناده، ولكن، العملُ عليه.

وسُئل أحمدُ عن الرجل يكون في بلدٍ لا يوجد فيها إلّا صاحبُ حديثٍ لا يدري صحيحَه مِن سقيمه، وصاحبُ رأي، فمَن يسأل؟ قال: يسأل صاحبَ الحديث، ولا يسألُ صاحبَ الرأي، ضعيفُ الحديث أقوى مِن الرأي.

٥ ـ أبو داود السجستاني:

يأخذ أبو داود مأخذَ شيخه أحمدَ بنِ حنبلٍ في العمل بالضعيف، ويُخرج الإسنادَ الضعيفَ إذا لم يجد في الباب غيرَه، لأنّه عنده أقوى مِن رأي الرجال.

قال ابن تيمية: وعلى هذه الطريقة التي ذكرها أحمدُ بنى أبو داودَ كتابَ السُنن لمن تأمّله، ولعلّه أخذَ ذلك عن أحمد، فقد بيّن أنّ مثل

---

(١) والصواب: فتاواه.

عبدالعزيز بن أبي رواد، ومثلَ الذي فيه رَجلٌ لم يُسَمَّ يُعملُ به إذا لم يخالفه ما هو أثبتُ منه.

وقد صرّح بذلك أبو داودَ نفسُه في رسالته لأهل مكّةَ حيث يقول: وإنّ مِن الأحاديث في كتابي (السُنن) ما ليس بمتّصِل، وهو مرسَل، ومُدلَّس، إذا لم توجد الصحاحُ عند عامّة أهل الحديث على معنى أنّه مُتَّصل، وهو مثلُ الحسن عن جابر، والحسنِ عن أبي هريرة، والحَكَم عن مِقسَم.

فقد جعل أبو داودَ الحديثَ المنقطعَ صالحاً للعمل عند عدم الصحيح، والمنقطعُ مِن أنواع الضعيف.

ويقول أبو داودَ في شأن المرسَل: فإذا لم يكن مُسندٌ غير المراسيل، ولم يوجد المسندُ، فالمرسلُ يُحتَجُّ به، وليس هو مثلَ المتّصل في القوّة.

٦ ـ كمال الدين ابن الهمّام:

يرى الكمال ابنُ الهمّام أنّ الاستحباب يثبتُ بالحديث الضعيف غيرِ الموضوع[١].

فكيف يجوز الاحتجاج بالحديث الضعيف ولا يجوز الاحتجاجُ بالحديث الصحيح المتّصل، مع أنّه لم يرد في الحلال والحرام، وإنّما جاء في رواية تاريخيّة، هذه والله قسمةٌ ضِيزى!!!

---

(١) الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به للدكتور عبد الكريم الخضير، مكتبة دار المنهاج ـ الرياض ـ ص٢٧٩.

جواز الاحتجاج بكلّ حديثٍ صحَّحه عالِمٌ ما

قال الحافظ ابنُ حجر: فمتى وجدنا حديثاً قد حَكَمَ إمامٌ من الأئمّة المرجوع إليهم بتعليله، فالأَولى اتّباعُه في ذلك، كما نتّبعُه في تصحيح الحديث إذا صحّحه[١].

وجاء في كتاب (حكمُ العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال):

إذا نُقلتْ إلينا سُنَّةٌ، فإنّ الواجب علينا ـ قبل العمل بها ـ أمران:

الأوّل: التأكُّد من صحّة سندها، إمّا بإعمال القواعد الحديثيّة على إسنادها، لمَن كان أهلاً لذلك، وإمّا بتقليد أحد أئمّة هذا الشأن[٢].

وقال الشيخ زكريّا بن محمّد الأنصاري:

طريقُ مَن أراد الاحتجاجَ بحديثٍ من السُنن أو من المسانيد: أنّه إن كان مُتأهّلاً لمعرفة ما يُحتَجُّ به من غيره فلا يَحتَجُّ به حتّى ينظر في اتّصال إسناده وحالِ روّاته، وإلّا فإن وَجدَ أحداً من الأئمّة صحّحه أو حسَّنه فله

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر العسقلاني، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٩٨٤ م ص٧١١.

(٢) حكم العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال لفوزي بن محمد العوده، ومراجعة الألباني، دار الصميعي ص٥٤.

تقليدُه، وإلّا فلا يحتجُّ به[1].

وقال الشوكاني: يجوزُ الاحتجاجُ بما صحّحه أحدُ الأئمّة المعتبَرين ممّا كان خارجاً عن الصحيحين، وكذا يجوز الاحتجاجُ بما كان في المصنَّفات المختصّة بجمع الصحيح، كصحيح ابن خزيمةَ وابنِ حبّانَ ومستدركِ الحاكم والمستخرجات على الصحيحين، لأنّ المُصنِّفين لها حكموا بصحّة كلّ ما فيها حُكماً عامّاً، وهكذا يجوز الاحتجاجُ بما صرّح أحدُ الأئمة المعتَبرين بحُسنه، لأنّ الحسن يجوز العملُ به عند الجمهور، ولم يخالف في الجواز إلّا البخاري وابنُ العربي، والحقُّ ما قاله الجمهور، لأنّ أدلّة وجوب العمل بالآحاد وقَبولِها شاملةٌ له، ومن هذا القبيل ما سكتَ عنه أبو داود، وذلك لما رواه ابنُ الصلاح عن أبي داودَ أنّه قال: ما كان في كتابي هذا[2] من حديثٍ فيه وهنٌ شديدٌ بَيَّنتُه، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضُها أصحُّ من بعضٍ[3].

فإذا جاز الاحتجاج بكلّ حديثٍ صحّحه عالمٌ مُعتبَر، فكيف بهذه الجملة من العلماء الذين صحّحوا روايةَ الهجوم، أو صحّحوا سندها مع تحريفهم لمتنها، وقد ذكرنا لك ـ من باب الاختصار ـ ثلاثةَ عشرَ عالماً صحّح هذه الرواية، فإلى أين المفرُّ يا بني وهبون؟!!!

---

(١) فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، دار الكتب العلمية بيروت ١٦٢/١.

(٢) يقصد سنن أبي داود.

(٣) نيل الأوطار، دار الكتب العلمية بيروت ٢١/١.

المحسن بن فاطمة (عليهما السلام)

منذ زمنٍ بعيد وأنا أرى الوهّابيّة ينكرون وجودَ شخصيّة المحسن عليه السلام، ويقولون: لا وجود لهذه الشخصيّة، إنّما هي مِن اختراعات الروافض!

ولا أدري كيف يتكلم في مثل هذه المسائل مَن لا يقرأُ كُتبَه فضلاً عن قراءته لكتب غيره.

وشخصيّةُ المُحسن عليه السلام ثابتةٌ في صِحاح القوم، لا يستطيع أحدٌ إنكارَها.

فقد أخرج أحمدُ بسنده عن عليٍّ عليه السلام قال: لمّا وُلد الحسنُ سمّيتُه حرباً، فجاء النبيُّ صلى الله عليه وآله فقال: «**أروني ابني، ما سمّيتُموه؟**» قلنا: حرباً، قال: «**لا، بل هو حسنٌ**»، فلمّا وُلد الحسينُ سمّيتُه حرباً، فجاء النبيُّ صلى الله عليه وآله فقال: «**أروني ابني، ما سمّيتموه؟**» قلنا: حرباً، قال: «**بل هو حسينٌ**»، فلما وُلد لي الثالث، سمّيتُه حرباً، فجاء النبيُّ صلى الله عليه وآله فقال: «**أروني ابني، ما سمّيتموه؟**» فقلنا: سمّيناه حرباً، قال: «**بل هو مُحسنٌ**»، ثمّ قال: «**إنّما سمَّيتُهم بولَد هارون: شَبَّر وشبِّير ومُشَبِّر**»[1].

(١) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان للأمير ابن بلبان الفارسي، مؤسسة الرسالة ١٥/٤١٠ قال شعيب الأرنؤوط: إسناده حسن. وموارد الظمآن، دار الثقافة العربية دمشق ٧/١٧٧ قال ⇦

والمحسنُ صحابيٌّ عند القوم.

قال ابنُ حجرٍ العسقلاني:

المحسن، بتشديد السين المهملة، بن عليّ بن أبي طالب بن عبد المطّلب الهاشمي، سبطُ النبيّ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَآلِهِ وسلم. واستدركه ابنُ فتحون على ابن عبد البرّ وقال: أراهُ ماتَ صغيراً(١).

ثمّ ذكرَ حديث أحمدَ حينما سمّاه النبيُّ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَآلِهِ مُحسناً، ثمّ قال: إسنادهُ صحيح(٢).

فهل يمكن للوهّابيّة أن يُخبرونا متى وُلد هذا الصحابي، وكيف مات؟ وما هو سببُ موته؟ وأين محلُّ دفنه؟

قال الحافظ المزي ـ في ترجمته لأمير المؤمنين عَلَيْهِالسَّلَامُ ـ:

وكان له مِن الوَلَد الذكور أحدٌ وعشرون(٣): الحسن والحسين،

⇨

حسين سليم أسد: إسناده صحيح. وفضائل الصحابة لابن حنبل، جامعة أم القرى ٧٧٣/١ قال وصي الله بن محمد عباس: إسناده صحيح. والمستدرك على الصحيحين، دار الكتب العلمية بيروت ١٨٠/٣ قال الحاكم: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي. ومقتل الحسين بن علي للطبراني، دار الأوراد ـ الكويت ـ ص٢٦ قال محمد شجاع ضيف الله: حديث صحيح الإسناد. ومسند أحمد، دار الحديث القاهرة ٤٩٨/١ قال أحمد شاكر: إسناده صحيح.

(١) الإصابة في تمييز الصحابة، دار الكتب العلمية بيروت ١٥٠/٦.

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة، دار الكتب العلمية بيروت ١٥١/٦.

(٣) والصواب: واحدٌ وعشرون، والله أعلم.

ومحمّد الأكبر وهو ابن الحنفيّة، وعمر الأطرف وهو الأكبر، والعبّاس الأكبر أبو الفضل، قُتل بالطف، ويُقال له السَقّاء أبو قِربة، أعقَبوا، والذين لم يُعقبوا: محسنٌ دَرَجَ سِقطاً . . .[(١)].

وقال الشيخ الصَفوري الشافعي:

وكان الحسنُ أوّلَ أولاد فاطمةَ الخمسة: والحسنُ والحسين، والمحسنُ كان سقطاً، وزينبُ الكبرى وزينبُ الصغرى المكنّاة بأمّ كلثوم[(٢)].

قلتُ: ما سببُ درجه سقطاً؟

ولماذا لم يَدرُجْ عبدُ الله بنُ عمرَ سقطاً؟

وما دام أنّ القوم لم ولن يتمكّنوا مِن الجواب على هذه الأسئلة البسيطة، فإنّ دعوى الشيعة تبقى صحيحةً إلى أن يثبت العكس.

---

(١) تهذيب الكمال، مؤسسة الرسالة ٢٠/٤٧٩.

(٢) نزهة المجالس ومُنتخَب النَفائس، المكتب الثقافي ص٤٤٦.

الإلزامات

عن عائشة قالت: إنّ فاطمة عليها السلام ابنةَ رسول الله صلى الله عليه وآله سألتْ أبا بكرٍ الصدّيق بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله أن يَقسِم لها ميراثَها ما ترك رسولُ الله صلى الله عليه وآله ممّا أفاء اللهُ عليه، فقال لها أبو بكر: إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «لا نورَثُ، ما تركنا صدقةٌ». فغضبت فاطمةُ بنتُ رسول الله صلى الله عليه وآله، فهجرتْ أبا بكر، فلم تزلْ مهاجرتَه حتّى تُوفّيت، وعاشت بعد رسول الله صلى الله عليه وآله ستّة أشهر[1].

وأخرج البخاري بسنده عن عائشة قالت: فأبى أبو بكرٍ أن يدفع إلى فاطمة منها شيئاً، فوجدت فاطمةُ على أبي بكرٍ في ذلك، فهجرته فلم تُكلّمه حتّى تُوفّيت[2].

فها هي بنتُ رسول الله صلى الله عليه وآله تُطالبُ أبا بكرٍ بحقّها ممّا ترك رسولُ الله صلى الله عليه وآله، فيرفضُ أبو بكرٍ إعطاءَها حقَّها.

والقومُ هنا بين خيارين اثنين: إمّا أنّ السيّدة الزهراء عليها السلام طالبت بحقّها، فمنعها أبوبكرٍ منه فيكون ظالماً.

وإمّا أنّها طالبتهُ بغير حقّها، فتكون قد طالبتْ بما ليس لها ـ والعياذُ بالله ـ. فكيف مع هذا صارت سيّدةَ نساء العالمين، وهناك مِن النساء من لا تأخذُ

(١) صحيح البخاري، دار الكتب العلمية بيروت، باب فرض الخُمس ١٣٩/٢.

(٢) صحيح البخاري، دار الكتب العلمية بيروت ٤٥/٣.

ما ليس لها! فصار اللهُ ظالماً ـ والعياذ بالله ـ إذ جعل المفضولَ سيّد نساء أهل الجنة، ولم يجعل مَن هو أفضلُ منه كذلك. وهذا لا يقول به مسلم.

ثمّ إذا تعارض قولُ مَن أذهب اللهُ عنه الرجسَ وطهّره تطهيراً مع مَن كان نَجَساً، فوالله لا يُصدّقُ الأخيرَ إلّا مَن كان نَجَساً ابتداءً وانتهاءً، لأنّه يلزم منه تكذيبُ قول الله تعالى، ولا يُكذّبُ كلامَ الله إلّا الكافرون.

وكيف يُخبر النبيُّ صلى الله عليه وآله أبا بكرٍ بحُكم الإرث ولا يُخبر ابنتَه التي سترثُه، وأبو بكرٍ لن يرثه على أيّة حال!!! هذا هو نبيُّ الوهّابيّة. يَهجُرُ ويَهذي ويَنتحرُ ويسمعُ الغناءَ ويسبُّ المؤمنين ويبولُ واقفاً والعياذ بالله!!!!

وقد صرَّحَ البخاريُّ بأنّ أبا بكرٍ أغضب فاطمةَ الزهراءَ عليها السلام، وقد قال صلى الله عليه وآله لفاطمةَ الزهراء عليها السلام: «**إنّ الله يغضبُ لغضبكِ ويَرضى لرضاكِ**»(١).

(١) المستدرك على الصحيحين، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ١٦٧/٣ قال الحاكم: حديث صحيح الإسناد. ومجمع الزوائد، دار المنهاج ٥٩٢/١٨ قال الهيثمي: رواه الطبراني وإسناده حسن. وسبل الهدى والرشاد للصالحي الشامي ٤٨٧/١١ قال عبد المعز عبد الحميد الجزار: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير وفي هامش الأصل: حديث صحيح الإسناد. والمعجم الكبير للطبراني، مكتبة ابن تيمية القاهرة ١٠٨/١ قال حمدي عبد المجيد السلفي: في هامش الأصل: هذا حديث صحيح الإسناد ورُوي من طرقٍ عن علي عليه السلام رواه الحارث عن عليٍّ ورُوي مرسلاً وهذا الحديث أحسن شيءٍ رأيته وأصحُّ إسنادٍ قرأته. وسبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد للصالحي الشامي ـ القاهرة ١٩٩٥م ـ ٤٨٧/١١ قال الصالحي الشامي: إسناده حسن. وانظر الثغور الباسمة في مناقب سيدتنا فاطمة للسيوطي، جمعية الآل والأصحاب ص٧٦ قال السيد حسن الحسيني: قال الهيثمي: ⇦

فأبو بكرٍ أغضبَ اللهَ بإغضابه لسيّدة النساء، هذا وقد قال تعالى: ﴿**يا أيُّها الذين آمَنوا لا تَتَولَّوا قَوماً غَضِبَ اللهُ عليهم قدْ يَئِسوا مِن الآخرةِ كَما يَئِسَ الكُفّارُ من أَصحابِ القُبور**﴾[(١)].

فهذه الآية تُبطلُ خلافةَ أبي بكرٍ وعمر. وكلُّ مَن تَولّاهُما لا يكون مؤمناً. هكذا قال الله تعالى.

قال رسولُ الله صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَآلِهِ: «**فاطمةُ بضعةٌ منّي، فمَن أَغضبها فقد أَغضبني**»[(٢)].

قال ابنُ حجر:

(فَمَن أَغضبَها أَغضَبني) استدلَّ به السهيليُّ على أنّ مَن سبَّها فإنّه يَكفُر، وتوجيهه أنّها تغضبُ ممّن سبَّها، وقد سوّى بين غضبها وغضبه، ومَن أغضبه صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يكفُر[(٣)].

وقالت عائشة: مَن أغضبكَ يا رسول الله أدخله اللهُ النار[(٤)].

⇨

إسناده حسن. وسيدة نساء أهل الجنة فاطمة الزهراء للمناوي، دار الكتب العلمية بيروت ص٣٨ قال: رواه الطبراني بإسناد حسن. وإتحاف السائل بما لفاطمة من المناقب للعلّامة المناوي، مكتبة القرآن ـ القاهرة ـ ص٦٥ قال: رواه الطبراني بإسناد حسن.

(١) الممتحنة ١٣.

(٢) صحيح البخاري، دار الفكر بيروت ص٩١٩ [٣٧٦٧].

(٣) فتح الباري، دار الكتب العلمية بيروت ١٣٢/٧.

(٤) صحيح مسلم، دار الكتب العلمية بيروت ٢٢٥/٢.

فها قد حكمت عائشةُ على أبيها بكونه مِن أهل النار، فكيف يدّعي القومُ بأنّه مِن المُبشَّرين بالجنّة، وهل نُصدِّقُ عائشةَ أُمَّ المؤمنين، أمْ نُصدِّقُ بني وَهْبون!!!

فإن قلتَ: جاء في روايةٍ أنّ فاطمةَ الزهراء عليها السلام رضيت على أبي بكرٍ وعمر في آخر أيّامها.

قلتُ: الرواية ضعيفةٌ، فهي مِن مراسيل الشعبي، والشعبيُّ لم يُدرك الواقعة. وقد اشترطوا في صحّة الحديث اتّصالَ السند.

على أنّه ثبت في روايةٍ صحيحةٍ أنّ سيّدة النساء ماتت وهي لا تُكلِّم أبا بكرٍ ولا عمر. هذا إضافةً إلى ما أخرجه البخاريُّ في صحيحه مِن أنّها ماتت وهي غاضبةٌ على أبي بكر، ولم تُكلّمه حتّى تُوفّيت صلواتُ ربّي وسلامه عليها، ولعنةُ الله على مَن ظلمَها وآذاها.

أخرج الترمذيُّ بسنده عن أبي هريرةَ أنّ فاطمة جاءت أبا بكرٍ وعمرَ تسألُ ميراثَها مِن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقالا: سمعنا رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يقول: «**إنّي لا أُورَث**» قالت: والله لا أُكَلِّمُكُما أبداً. فماتت ولا تُكَلِّمُهُما[1].

فأبو بكرٍ وعمرُ أغضبا فاطمةَ الزهراء عليها السلام، ومَن أغضبها فقد آذاها، ومَن آذاها فقد آذى النبيَّ صلى الله عليه وآله. وكذلك مَن أحرق دارَ عليٍّ عليه السلام فقد آذاه، ومَن آذاه فقد آذى النبيَّ صلى الله عليه وآله.

(١) سنن الترمذي، مكتبة المعارف ـ الرياض ـ ص٣٧٩ [١٦٠٩] قال الألباني: صحيح.

قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «**مَن آذى عليّاً فقد آذاني**»[(١)].

وقال أيضاً: «**إنّما ابنتي بضعةٌ منّي، يُريبني ما رابها، ويُؤذيني ما آذاها**»[(٢)].

وقال أيضاً: «**إنّما هي بضعةٌ منّي، يُريبني ما رابها، ويُؤذيني ما آذاها، ومَن آذى رسولَ الله فقد حبطَ عملُه**»[(٣)].

وقال تعالى: ﴿**والذين يُؤذون رسولَ الله لهم عذابٌ أليم**﴾[(٤)].

وقال أيضاً: ﴿**إنّ الذين يُؤذون اللهَ ورسولَه لَعَنَهُمُ اللهُ في الدنيا والآخرة وأَعدَّ لهُم عذاباً مُهيناً**﴾[(٥)].

فإذا آمنَ الوهّابيّةُ بهذه الآية الصريحة يلزمُهم القولُ بكون أبي بكرٍ وعمرَ ملعونَيْن، وإن كذَّبوا هذه الآيةَ ـ وهذا دأبُهم ـ فقد كفروا.

---

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة، مكتبة المعارف الرياض ٣٧٣/٥ قال الألباني: صحيح بمجموع طرقه.

(٢) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان للأمير ابن بلبان الفارسي، مؤسسة الرسالة ٤٠٦/١٥ قال شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح على شرط الشيخين. وصحيح البخاري، دار ابن كثير دمشق ـ بيروت، ص١٣٣٢ [٥٢٣٠]. وصحيح مسلم، دار طيبة ص١١٤٥. ومسند أحمد، دار الحديث القاهرة ٣١٤/١٤ قال حمزة أحمد الزين: إسناده صحيح.

(٣) تهذيب خصائص الإمام علي للنسائي، دار الكتب العلمية بيروت ص١٠٧ قال أبو إسحاق الحويني: إسناده صحيح.

(٤) التوبة ٦١.

(٥) الأحزاب ٥٧.

وهذا ليس كلامَ العبد الفقير إلى ربّه، إنّما هو كلام الله تعالى، فمَن عنده اعتراضٌ فليعترضْ على كتاب الله تعالى.

وأبو بكرٍ وعمرُ حبط عملُهُما، ولهما عذابٌ أليم. وهذا ما اعترف به عمرُ قبل هلاكه.

قال عمر: والله لو أنّ لي طلاعَ الأرض ذهباً لافتَديتُ به مِن عذاب الله عزّ وجلّ قبلَ أن أراه(١).

قال تعالى: ﴿**ليست التوبةُ للذين يَعملونَ السيّئاتِ حتّى إذا حضرَ أَحدَهُمُ الموتُ قال إنّي تُبْتُ الآن ولا الذين يَموتونَ وهُم كُفّارٌ أولئكَ أَعتدنا لهُم عذاباً أليماً**﴾(٢).

وقد ثبت أنّ هؤلاء هجموا على دار فاطمة الزهراء عليها السلام بالنار والسلاح، وقد قال صلى الله عليه وآله: «**مَن حمل علينا السلاحَ فليس مِنّا**»(٣).

فهؤلاء لم يكونوا من المسلمين، وإنّما كانوا من المُستَسْلمين.

قال صلى الله عليه وآله: «**لا يحلُّ لرجلٍ أن يهجرَ أخاهُ فوقَ ثلاثِ ليال**»(٤).

وقد ثبت في صِحاحهم أنّ فاطمة الزهراء عليها السلام هجرتْ أبا بكرٍ وعمرَ ستّةَ أشهرٍ كاملة، ولم تُكلّمْهُما حتّى نالت الشهادة على أيدي مَن لا يُؤمنُ

---

(١) صحيح البخاري، دار الفكر بيروت ص٩٠٢ [٣٦٩٢].

(٢) النساء ١٨.

(٣) صحيح البخاري بحاشية السندي، دار الكتب العلمية بيروت ٤/٤٣٣ [٧٠٧١].

(٤) صحيح البخاري، دار الكتب العلمية بيروت ٤/١٦ [٦٠٧٧].

بالله واليوم الآخر.

والقومُ هنا بين أحد خيارَيْن:

١ـ إمّا أنّ السيّدة الزهراء عليها السلام ارتكبت الحرامَ بهجرانها لمسلم، وهذا لا يقوله إلّا الكفّار المكذّبون لكلام الله تعالى. لأنّ الله تعالى شهد لها بالطهارة المطلقة وإذهابِ الرجس، فإن كان يُحتَمل في حقّها ارتكابُ الحرام، فهذا الربُّ الذي طهّرها يكون والله مجنوناً، إذ كيف يُطهِّرُ امرأةً تُذنب، وغيرُها لم يُذنب مع أنّه غيرُ مُطهَّر!!!

٢ـ وإمّا أنّها هجرتهُما أكثرَ من ثلاث ليال لكونهما غيرَ مُسلمَيْن.

قال صلى الله عليه وآله: «**مَن مات بغير إمامٍ ماتَ ميتةً جاهليّة**»[١].

فمَن هو إمامُ فاطمةَ الزهراءِ عليها السلام يا بني وهبون؟

فإن قلتم: أبو بكر.

قلنا: ثبت في الشريعة وجوبُ طاعة وليِّ الأمر طاعةً مُطلقة. قال تعالى: ﴿**يا أيّها الذين آمنوا أَطيعوا اللهَ وأَطيعوا الرسولَ وأولي الأمر منكُم**﴾[٢].

فلماذا عصت السيّدةُ الزهراءُ عليها السلام إمامَها وماتت وهي غاضبةٌ عليه ولم تُكلّمه حتّى نالت الشهادة؟

قال صلى الله عليه وآله: «**مَن خرج مِن الطاعة وفارقَ الجماعة فمات، ماتَ**

---

(١) مسند أحمد، دار الحديث القاهرة ١٨٨/١٣ قال حمزة الزين: إسناده صحيح.

(٢) النساء ٥٩.

ميتةً جاهليّة» [١].

والسيّدة الزهراءُ عليها السلام ـ في منطق بني وهبون ـ خرجت مِن طاعة أبي بكرٍ وفارقت الجماعةَ التي كانت مُتمثِّلةً في ابن أبي قحافة. فهل يلتزم الوهّابيّة بأنّ ميتتها ميتةٌ جاهليّةٌ والعياذ بالله. وإذا كانت ميتةُ فاطمةَ الزهراءعليها السلام ميتةً جاهليّةً كانت ميتةُ عائشةَ ميتةَ الشيطان بطريقٍ أولى.

وكيف تموت فاطمةُ الزهراء عليها السلام ميتةً جاهليّةً وهي سيّدة نساء أهل الجنّة!!!

وأيُّ جنّةٍ هذه التي تسكنُها فيها مَن ماتت ميتةَ أبي لهبٍ وأبي جهل!!!

ووالله لا يقول بذلك إلّا كافرٌ مجهول النسب.

وسعدُ بن عبادة مات ولم يُبايع أبا بكرٍ ولا عمر، فهل يلتزم بنو وهبون بأنّ ميتة هذا الصحابيّ وميتةُ أبي لهبٍ وأبي جهلٍ سواء!!!

وإن قلتُم: ماتت ولم يكن لها إمام.

قلتُ: فقد حكمتم على سيّدة النساء بأنها ماتت ميتةً جاهليّة، ومَن مات ميتة جاهلية فهو مُبَشَّرٌ بالنار، فكيف تكون كذلك السيّدةُ الزهراء عليها السلام وهي سيّدة نساء أهل الجنة!!! ولا يقول بأنّ الزهراء عليها السلام ماتت ميتةً جاهليّةً إلّا جاهلٌ ابنُ جاهل. لأنّه مخالف لما ثبت في القرآن والسنّة الصحيحة.

وأبو بكرٍ وعمرُ أغضبا اللهَ تعالى بإغضابهما للسيّدة الزهراء عليها السلام، هذا

---

(١) صحيح مسلم بشرح الأبي والسنوسي، دار الكتب العلمية بيروت ٦/٥٥٣ [١٨٤٨].

وقد قال تعالى: ﴿**اهدنا الصراطَ المُستقيمَ (٦) صراطَ الذين أنعمتَ عليهم غيرِ المغضوبِ عليهِم ولا الضالِّين**﴾(١).

وعن ابن عبّاسٍ قال: لمّا اشتدَّ بالنبيّ ﷺ وجعُه قال: «**ائتوني بكتابٍ أَكتُبْ لكُمْ كتاباً لا تضلُّوا بعدَه**» قال عمرُ: إنّ النبيَّ غلبه الوجع، وعندنا كتابُ الله حَسبُنا(٢).

وفي روايةٍ قال النبيُّ ﷺ: «**هَلُمَّ أَكتُبْ لكُم كتاباً لن تَضلُّوا بعدَه**»، قال عمرُ: إنّ النبيّ ﷺ غَلبَهُ الوجَع، وعندكم القرآنُ، فَحَسبُنا كتابُ الله(٣).

ف﴿**المغضوب عليهم**﴾ أبو بكرٍ وعمر.

و﴿**الضالّين**﴾ عمرُ بنُ الخطّاب، لأنّه سببُ ضلال الأمّة وإضلالها.

حشرنا اللهُ مع مَن كان هادياً مهديّاً، لا مع مَن كان ضالّاً مُضِلّاً، والحمدُ لله على نعمة العقول واتّباع أهل بيت الرسول.

---

(١) الفاتحة [٦ ـ ٧].

(٢) صحيح البخاري، دار الأرقم ١٢٠/١.

(٣) صحيح البخاري، دار الفكر ص٤٠٥.

الخاتمة

خيرُ القرون قرنٌ يُقتَلُ فيه رسولُ الله صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَآلِهِ مسموماً، ويُحرَقُ فيه بيتُ سيّدة نساء العالمين جوراً وظلما، فكأنّما أمرنا الله بقتال العترة الطاهرة، بدل مودَّتهم وموالاتهم والتمسّك بهم.

وهل يكون حبُّهم بإحراق دارهم؟

ومَن أحرقَ دارهم يكون مُواليا لهم أم عدوّاً؟

وهل سأل القومُ أنفسَهم ولو مرّةً واحدة:

لماذا ماتت سيّدةُ نساء أهل الجنّة وهي غاضبةٌ على أبي بكرٍ وعمر؟

ولماذا أوصت أميرَ المؤمنين عَلَيْهِالسَّلَامُ أن يدفنها ليلاً، وأن لا يأذن لأبي بكرٍ وعمر أن يحضرا جنازتَها؟

وأين قبرُها وقبرُ ولدها المحسنِ عَلَيْهِمَاالسَّلَامُ؟

ولماذا قبرُ أبي بكرٍ وعمرَ معلومان، وقبرُ سيّدة النساء مجهولٌ إلى يومنا هذا؟

تمّ إنهاء الكتاب يوم الخميس

الأوّل من شهر رمضانَ المبارك سنة ١٤٤٤ هـ.

الموافق ٢٣ مارس ٢٠٢٣م. والحمد لله ربّ العالمين.

الفهرس

المقدمة ٥

تصحيحُهم لرواياتٍ تاريخيّةٍ ضعيفةِ السند ٩

بعضُ فضائل السيّدة الزهراء (عليها السلام) ١٦

رواية الهجوم على الدار ٢٥

وثاقة ابن أبي شيبة ٢٦

وثاقة محمّد بن بِشر ٢٨

وثاقة عُبَيد الله بن عمر ٢٩

وثاقة زيد بن أسلم ٣٠

وثاقة أسلم ٣١

شبهاتٌ حول السند ٣٣

شبهة الطعن في عُبيد الله بن عمر ٣٥

شبهة الإرسال ٣٨

شبهةُ شراء عمرَ لأسلم ٣٨

الرواية الأولى ٣٩

الرواية الثانية ٤٠

الرواية الثالثة ٤٢

الرواية الرابعة ٤٣

أسلم مولى عمر بن الخطاب: ٤٣

أسلم يروي عن النبيّ (صلّى الله عليه وآله) بلا واسطة ٥٢
أدلّةٌ أخرى على اتّصال السند..٥٦
(ع) عبدُ السلام بنُ حَربٍ النَهدي...٥٩
شبهاتٌ حول المتن ٦٧
الشبهة الأولى ٦٩
الشبهة الثانية...٧٢
الشبهة الثالثة ٧٨
الشبهة الرابعة..٨٠
الشبهة الخامسة ٨٣
الشبهة السادسة ٨٤
الشبهة السابعة ٨٦
خيرُ القرون يَتحرَّشُ بعجيزة نائلة !!!......................................٩١
إبراهيم عليه السلام لا يدافع عن زوجه سارة!!!...................................٩٤
الشبهة الثامنة ٩٦
تصحيح العلماء لرواية الهجوم ٩٨
تصحيح الشثري ٩٨
تصحيح عمرو بن عبد المنعم...١٠٠
تصحيح أبي ياسر الردادي..١٠٢
تصحيح فوّاز أحمد زمرلي ١٠٣
تصحيح الصلّابي ١٠٤

تصحيح الدهلوي ١٠٥
تصحيح بشّار عوّاد معروف ١٠٦
تصحيح وَميض العُمري ١٠٧
تصحيح حسن الحسيني ١٠٨
تصحيح عبد السلام آل عيسى ١٠٩
تصحيح عبد العزيز محمّد نور ولي ١١١
تصحيح محّمد صالح المنجد ١١٢
تصحيح حسن بن فرحان المالكي ١١٣
اعتراف أبي بكرٍ بالهجوم على الدار ١١٤
اعتراف ابن تيمية بالهجوم على الدار ١١٥
إنكار ابن تيمية لرواية الهجوم ١١٧
تحريفات القوم لرواية الهجوم ١١٩
تحريف ابن أبي عاصمٍ لرواية الهجوم ١٢١
تحريف الخطيب البغدادي لرواية الهجوم ١٢٢
تحريف الحاكم لرواية الهجوم ١٢٤
تحريف الشيخ حسن الحسيني ١٢٥
تحريف الصلابي ١٢٦
تحريف ابن عبد البرّ لرواية الهجوم ١٣٠
تحريف القاسم بن سلام لرواية كشف الدار ١٣١
رواية البلاذي في إحراق الدار ١٣٣

وثاقة البلاذري ١٣٦
وثاقة المدائني ١٤٠
وثاقة مَسلَمَة بنِ مُحارِب ١٤١
باب: في رواية الثقة عن غير المطعون عليه أنّها تُقوّيه وعن المطعون عليه أنّها لا تُقوّيه ١٤٢
وثاقة سليمان التيمي ١٤٤
سليمان بن طَرخان (ع): ١٤٤
وثاقة عبد الله بن عون ١٤٥
عبد الله بن عون (ع): ١٤٥
رواية الطبري في إحراق الدار ١٤٧
وثاقة محمّد بن حميد ١٤٨
محمّد بن حُميد (د، ت، ق): ابنُ حَيّان العلّامة الحافظ، أبو عبد الله الرازي. ١٤٨
محمّد بن حُميد بن حيّان التميمي الحافظ. ١٤٩
وثاقة جرير بن عبد الحميد ١٥٢
جرير بن عبد الحميد بن قُرْطٍ الضَبِّيُّ (ع) ١٥٢
وثاقة المُغيرة بن مِقْسَم ١٥٣
المغيرة بن مِقْسَم الضَبِّيُّ (ع): ١٥٣
وثاقة زياد بن كُلَيْب ١٥٤
زِيادُ بن كُلَيْب التميميُّ الحَنْظَلي، أبو مَعشَرٍ الكوفي (م د ت س) ١٥٤

رواياتٌ مُؤَيِّدة لرواية إحراق الدار ١٥٩
رواية الزهري ١٦١
محمّد بن إسحاق بن محمّد بن عبد الرحمن المخزومي (م د) ١٦٢
محمّد بن فُلَيح بن سليمان الأسلمي، ويُقال الخزاعي (خ س ق)........ ١٦٣
موسى بن عقبة بن أبي عيّاش الأسدي (ع): ١٦٣
رواية عبد الرحمن بن عوف ١٦٥
رواية العقد الفريد ١٦٧
تقوية مُرسَلٍ بمُرسَلٍ آخر ١٦٩
مرسَلُ تابعيٍّ صغيرٍ تقوّى بمرسل تابعيٍّ صغير........................ ١٧٠
احتجاج القوم بالمراسيل ١٧١
القول الثالث:.. ١٧١
احتجاج القوم بالأحاديث الضعيفة ١٧٧
الرأي الأوّل: ١٧٧
جواز الاحتجاج بكلّ حديثٍ صحَّحه عالِمٌ ما........................ ١٨١
المحسن بن فاطمة (عليهما السلام) ١٨٣
الإلزامات... ١٨٦
الخاتمة ١٩٥
الفهرس.. ١٩٧